كلية الدراسات العليا

برنامج اللغة العربيّة وآدابها

اعتراضات ابن عادل الحنبليّ النّحويّة على الزّمخشريّ في كتابه : " اللباب في علوم الكتاب"

إعداد الطالب

خليل محمود محمّد أبو غنيم

إشراف الدكتور

محمّد عطا أبو فنّون

قدّمتْ هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها

من جامعة الخليل

1439هـ / 2018 م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

اعتراضات ابن عادل الحنبليّ النحوية على الزمخشري في كتابه: " اللباب في علوم الكتاب"

إعداد الطالب:

خليل محمود محمد أبوغنيم

نوقشت هذه الرسالة يوم الأربعاء بتاريخ 7 / 3 / 2018م الموافق 19/ جمادى الآخرة 1439هـ وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. د. محمد أبوفنون	مشرفاً ورئيساً	
2. د. ياسر الحروب	ممتحناً داخلياً	
3. د. أحمد دعمس	ممتحناً خارجياً	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إِلَى وَالِدِي الكَرِيم ؛ الّذِي أَمْضَى مَا يُقَارِبُ مِنْ نِصْفِ قَرْنٍ مِنَ الزّمَانِ،يُضِيءُ دُرُوبَ سَالِكِي طَلَبِ العِلْمِ، فَقَلّمَا تَجِدُ أَحَداً مِنْ بَلَدِنَا إِلّا وَلِأَبِي عِنْدَهُ يَدٌ، مُعَلِّمَاً لَهُ، أَوْ لِأَحَدِ أَبْنَائِهِ،أَوْ لِأَحَدِ أَحْفَادِهِ .

إِلَى وَالِدَتِي الْغَزِّيَّة الّتِي أَرْضَعَتْنِي لِبَانَ العِزَّة، وَالحُرّيةِّ.

إِلَى رُوحِ عَمِّي " أَبِي طهَ " الطَّاهِرَةِ .

إِلَى رَفِيقَةِ الدّرْبِ زَوْجَتِي المصُونَةِ، وَبَنِيَّ الغَوَالِي:

بِيسانَ، وَمحمودٍ، وَذِكرى، وَأحمدَ، وَمحمدٍ ، وَعمروٍ

الّذِينَ تَحَمَّلُوا مَعِيَ مَشَاقَّ الطَّرِيقِ، وَعَنَاءَ البَحْثِ .

أُهْدِي ثَمَرَةَ جُهْدِي

الباحث: خليل أبو غنيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

مع شعورنا الطاغي أنّ من المعروف ما تقف أمامه حائراً كيف تردّه، لا بل تستشعر عِظم الدَّيْنِ الّذي في عنقك، أمام هذا الكرم الوافر، والعطاء المبارك. بيد أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم علّمنا :**(إذَا قَالَ أَحَدُكُم لأَخِيهِ جَزَاكَ اللهُ خَيْراً فَقَد أَبْلَغَ فِي الثّنَاءِ)**[1]، وفقّهنا أيضاً في ردّ المعروف حاضّاً، ومحذراً في ذات الوقت : **(لا يَشْكُرِ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرِ النّاسَ)**[2]، فانطلاقاً من هذه المعاني، ويقيناً منّي أنّ الله يكفيني المؤونة بإجزال عطاء مَنْ له يدٌ عندي إذا ما تمثّلت هذا الدعاء لمَنْ طوّقت رقابنا أيديهم، خاصاً بالذّكر والديّ، وزوجتي، وأبنائي، وإخواني، وأصدقائي المقربين .

ثم أغتنم هذه الفرصة في مستهلّ رسالتي متوجها بجزيل الشكر، وجميل العرفان، إلى الثلّة المباركة من أساتذة جامعة الخليل الذين تتلمذت على أيديهم، أصفى العلم، وأزكاه؛ وأخصّ منهم بالذكر أساتذة قسم اللغة العربيّة وآدابها في جامعة الخليل ابتداءً برئيس قسم اللغة العربية وآدابها الدكتور ياسر الحروب، والأستاذ الدكتور علي عمرو، والدكتور بسّام القواسمي، والدكتور يوسف عمرو، والدكتور عبدالمنعم الرّجبي، والدكتور حسن فليفل، والدكتور ياسر أبو عليان، والدكتور هاني البطّاط، والدكتور حسام التميمي، والدكتور حسن عبدالهادي، والأستاذ يوسف الحسني، والدكتور نسيم بني عودة،والدكتور سعيد شواهنة ، والاستاذ الدكتور محمد رباع .

ومن غير قسم اللغة العربيّة، أوجّه شكري العميق للدكتور هاني سعيد الذي رافقنا في مرحلة البكالوريوس، وشجّعنا على إتمام مسيرة الدراسات العليا، وكذلك أثنّي على الدكتور شوكت حجّة والاستاذ الحيي ناجي الزرو، والدكتور محمود شريتح.

والشكر موصولٌ إلى من أشرف على رسالتي، وغمرني بفضله، فأهداني ثمرة تجربته على شكل توجيهاتٍ رصينةٍ، وإرشاداتٍ غزيرةٍ، وملاحظاتٍ اقتحمتُ بها العقبات، وذلّلت بها الصعوبات أستاذي الفاضل : الدكتور محمّد عطا أبو فنّون .

---

[1] ابن ابي شيبة: **مصنف ابن ابي شيبة**، 8/592

[2] البخاري ، **الأدب المفرد** ، 1/83، باب : " مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النّاسَ " .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الختام ، أشكر كلّ من سَاهم، وقدّم العون في سبيل أنْ يرى هذا البحثُ النُّورَ، ولو بكلمةٍ طيبةٍ، أو بابتسامةٍ حانيةٍ، ممّن ذكرت وممّن لم أذكر، ولله الحمد والشكر أولاً وأخيراً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المُلَخَّص

اعتراضات ابن عادلٍ الحنبلي النحويّة على الزّمخشريّ

في كتابه اللباب في علوم الكتاب

خليل محمود محمّد أبو غنيم

إشراف : د. محمد عطا أبو فنّون

تهدف هذه الرسالة، إلى إناطة اللثام بالبحث والمدارسة عن إحدى أهمّ السجالات العلمية التي دارت رحاها بين عالِمين جليلين من علماء النّحو هما الإمام ابن عادلٍ الحنبليّ والإمام الزّمخشريّ في طيّات سفرٍ مباركٍ موسومٍ ب" اللباب في علوم الكتاب " لمؤلفه العلامة أبي حفص عمر بن عليٍّ بن عادلٍ الدّمشقيّ الحنبليّ المتوفّى بعد سنة (880 هـ)، والذي يُعدّ تفسيراً قرآنياً موسوعياً، إذ إنّه يشتمل في صفحاته على ألوان المعارف، وصنوف العلوم، من نحوٍ، وصرفٍ، وفقهٍ، وحديثٍ، وقراءاتٍ، وغير ذلك، فهو بحق موسوعةٌ قرآنيةٌ، يجد فيها الباحث ما يُؤَمِّل .

فالملاحظ في كتاب اللباب أنّه يولي اهتماماً غير مسبوقٍ للمسائل النّحويّة التي تتمخض عن الآيات القرآنية ، والتوجيهات النّحوية المختلفة باختلاف معاني الآيات .

وقد اخترت من بين هذه الرّدود النّحوية التي برزت بقوّتها ووهجها، والتي قمت ببحثها وتسليط الضوء عليها " **اعتراضات ابن عادلٍ النحوية على الإمام الزّمخشريّ**"، فكما أنّ ابن عادلٍ وافق الزّمخشريّ في كثيرٍ من القضايا بل في أكثرها، إلا أنّه اعترض عليه في مجموعةٍ من المسائل مستخدماً ألفاظاً صريحةً في الاعتراض، كقوله :" خطّأه "، و" قولٌ ضعيفٌ "، و " فاسدٌ "، و" منكرٌ " . وألفاظٌ أخرى غير مباشرةٍ توحي في نهاية المطاف بأنّ الزّمخشريّ قد جانب الصواب .

فعمدت إلى المسائل الّتي اعترض فيها ابن عادلٍ على الزّمخشريّ، واستبعدت منها ما كان ليس له علاقة بالنّحو من " صرفٍ " أو " عقيدةٍ " أو غير ذلك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثمّ تناولت المسائل بالدّرس والبحث منتهجاً المنهج الوصفيّ التحليليّ، الذي يقوم على استقراء النّصوص، وتحليلها من خلال فرز أقوال كلٍّ منهما، وتدعيم أقوالهما بأقوال العلماء الذين انتصروا لآرائهما. ثم اجتهدت أنْ أرجح ما أمكن ذلك .

وقد عمدت بعد استقصاء المادة الخلافيّة في النّحو، أنْ أوزعها على ثلاثة فصول، أفردت الأول للأسماء، والثاني للأفعال، والثالث للحروف، تسبق هذه الفصول ، مقدمةٌ ،وتمهيدٌ، وتتلوها خاتمةٌ بأهمّ النتائج التي توصلت إليها، ثم ختمت بفهارس الآيات، والأشعار وقائمة المصادر والمراجع التي عدت إليها في بحثي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Summary

Researcher: Khalil Mahmoud Mohammad Abu Ghname

Title: The Syntactic Objections of Iben Adel Hanbali to Al- Zamakhshari book (El-Lübab fi Ulumi'l-Kitab)

Supervisor: Dr. Mohammad Ata Abu Fannon

This book (El-Lübab fi Ulumi'l-Kitab) is written by Abu Hafs Omar bin Ali bin Adel al-Demashqi who died in 880 H, and is considered as an encyclopedia of Quranic interpretation as it includes types of knowledge and sciences, e.g. Syntax, Fiqh (Jurisprudence), Hadith, readings and other issues. Researchers find this Qur'anic encyclopedia helpful in their works.

This research aims to uncover the significant scientific argumentations raised in this great and blessed holy book through study and research.

It is noted that the book pays unprecedented attention to the syntactic issues resulted from the verses of the Quran and the different syntactic hints in reference to the different meanings of the discussed verses.

Among the powerful and glared syntactic responses which I highlighted and put it under extensive research, I have chosen "The Syntactic objections of Iben Adel to Al-Zamakhshari". Iben Adel has agreed on the majority of the issues raised by Al-Zamakhshari, yet still he objected to other issues using explicit language , like saying "his fault", "weak words", "incorrigible " and "rejected". Other indirect words, which eventually suggest that Al-Zamakhshari was not right, were used.

I referred to the issues which Iben Adel objected to al-Zamakhshari, and excluded what was not related to syntax in terms of grammar, creed, etc.

These issues were then studied and examined using the Analytical Descriptive Approach which is based on the extrapolation of analysis of textsby sorting out each statement supported by the statements of those scholars in favor. Then I did my best to consider the most probable ones.

After investigating the controversial syntactic material, I divided it into three chapters. The first discussed the nouns; the second discussed the verbs; the third discussed the letters. These chapters precede the introduction and the preface, and are followed by the conclusion including the most significant findings. I then ended up with the indexes of verses and poems, and the list of bibliography referred to in my research

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد وعلى آله، وصحبه أجمعين.

لطالما كان علم النّحو من بين العلوم التي أولاها طلبة العلم أيّما عناية، فنبغ فيه علماء أجلّاء قعّدوا قواعده، وأصّلوا أصوله، وجعلوا القرآن مصدرهم الرئيس، وقاعدتهم المتينة التي منها ينطلقون لبناء هذا العلم، الذي لا تُرانا نغالي لو قلنا:إن نشأته، وعناية العلماء به، إنما كانت لخدمة كتاب الله ، وحفظه من اللحن والخطأ أنْ تضلَّ الأفهام، وتزلَّ الأقدام بعد ثبوتها .

ومن هذه الكتب والآثار السفر الجليل ، والتفسير العظيم لكتاب الله " **اللباب في علوم الكتاب** " لعالم فضيل يكنّى ب ابن عادل الدمشقي (ت بعد 880 هـ) ، هذا الكتاب موسوعة علميّة، في النّحو، والبلاغة، والحديث، والفقه، وكلام العرب شعره، ونثره .

وقد برز اهتمام ابن عادل بالجانب النّحوي في تناوله للآيات ، فتراه ينقل آراء النحاة، ويناقشها، ويعضد أقواله بالشواهد القرآنية، والأحاديث النّبوية، ويكثر من الاستدلال بكلام العرب المُحتَجِّ به، شعرا ونثرا .

ومن إنعامٍ للنّظر في كتاب اللباب في علوم الكتاب، وجدت للإمام جار الله محمود بن عمر الزّمخشري حضورا لا تخطئه العين، إذ تردد اسمه ما يقارب ألفين وسبعَمئة مرّة، ممّا يدلّ على أنّ ابن عادل قد تأثر به، ونال احترامه، فقلّما تناول قضيّة نحويّة يعالجها، إلا وهو يعرض رأي الإمام الزّمخشري سواء أكان موافقا له أم مُخَطِّئًا، فأخذت أستقصي المواضع التي عارض فيها ابن عادل الزمخشري، وعرضت الأمر على مشرفي الفاضل الدكتور(**محمّد عطا أبو فنّون)** الذي شدّ من أزري، وشجعني على الإقدام، فما هو إلا أن وجدت في هذا الكتاب ضالّتي، ومبتغاي، وتخيلت نفسي خادما لكتاب الله ، محتذيا بذلك حذو الباحثين الأولين مظنّة أن نكون ممن قيل فيهم ﴿ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ ﴾[1]، فأحوز الأجر، وأنال به الشرف، وأكمل رسالتي، ومقرري، في آن واحد، فزادت رغبتي، وتحركت بي واجفات الأشواق للمكارم والعلا،

[1] **يس** ، 12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستقر الرأي على عنوان البحث، ووسمته ب " **اعتراضات ابن عادل الحنبلي النحوية على الزمخشري في كتاب اللباب في علوم الكتاب** " .

وقد اجتهدت أن أرفد رسالتي هذه بأهمّ المصادر التي تنوعت بين كتب النّحو، وكتب التفسير ومعاني القرآن المختلفة ، وكتب المعاجم ، وأخرى في الدواوين الشعريّة .

أما المنهج الذي سلكته في دراستي هذه ، فقام على استقصاء المسائل التي اعترض فيها ابن عادل على الزمخشري في القضايا النحوية دون غيرها من مسائل عقديّة، أو صرفيّة أو غيرها، ودون الالتزام كذلك بلفظة "اعترض" ، وإنما استخراج كل ما يوحي بمعنى الاعتراض . وقد تعددت الألفاظ، وتنوعت، وسنتعرض إليها في التمهيد بالبيان .

وبعد عملية الاستقصاء، قمت بتهذيب المسائل، وحذف المتشابه منها والمتكرّر. ثم انتهجت في البحث منهجا وصفيا تحليليا، يقوم على معالجة النّصوص بالاستقراء، والتحليل وفق الخطوات التالية :

- جمع المسائل النّحويّة التي اعترض فيها ابن عادل على الزّمخشريّ في اللباب.
- تصنيف المسائل، وترتيبها حسب التقسيمات النّحويّة العامّة من أسماء، وأفعال وحروف.
- وضعت لكل مسألة عنوانا مناسبا ثم أَتْبَعْتُ ذلك بنص ابن عادل المنقول من تفسير اللباب ، والذي يتضمن ما قاله اعتراضا على الزّمخشري .
- أبين اعتراض ابن عادل على الزّمخشري، وأتناوله بدراسة تحليليّة للمسألة من خلال الرجوع إلى آراء العلماء الذين تعرضوا للمسألة، ثم أردفها بترجيحي مع التعليل .

واقتضت طبيعة البحث أن يُقسّم إلى تمهيد وثلاثة فصول تسبقهما مقدمة وتذيّلهما خاتمة،ثمّ ختمت بحثي هذا بفهارس الآيات والأحاديث والأشعار، وقائمة تشمل المصادر والمراجع .

أعقبت **المقدمة بتمهيد** اشتمل على ترجمة موجزة لابن عادل، والزمخشري، بالإضافة إلى نبذة عن تفسير اللباب في علوم الكتاب، مع بيان منهج ابن عادل في الاعتراض، وألفاظه .

وقد تناولت في **الفصل الأول** مسائل اعتراض ابن عادل النحوية على الزمخشري في الأسماء، **والفصل الثاني** مسائل اعتراضه على الزمخشري في الأفعال، **والفصل الثالث** مسائل اعتراضه على الزّمخشري في الحروف، **ثم الخاتمة** فيها أهمّ النّتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أمّات المراجع التي عدتُ إليها على سبيل المثال لا الحصر : **الكتاب** لسيبويه و **المفصّل في صنعة الإعراب** للزمخشري ، **وشرح المفصل** لابن يعيش ، و **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** للزمخشري، و**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك، و **البحر المحيط** لأبي حيان الأندلسي، و **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** لابن هشام الأنصاري، و**الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون** للسّمين الحلبي، و**همع الهوامع** للإمام السيوطي وغيرها الكثير .

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة التي تناولت تفسير " اللباب في علوم الكتاب "، في الجانب النّحوي؛ فمن المهمّ أن نقول إنّ ميلاد هذا التّفسير القيّم، وخروجه إلى النّور في طبعته الأولى كان عام 1419 هـ – 1998 م، مما يعني أنّه أرض بكر، وميدان فسيح للدّراسات العليا، والرسائل الجامعيّة؛ ومع هذا فمن الرسائل التي اطّلعتُ عليها، وأَفَدْتُ منها في الجانب المنهجي ،وفي إيراده لأقوال العلماء وطريقة عرضها ومناقشتها ، رسالة دكتوراه لباحث اسمه عبدالله بن عمير بن عبدالله الحصين عام 1430 هـ – 2009 م، عنوانها : "**اختيارات ابن عادل النّحويّة في كتابه اللباب في علوم الكتاب من أول سورة الفاتحة إلى نهاية سورة النّساء**" .
ورسالة أخرى للباحث :" **ياس خضر محمد البياتي 2015 م ، بعنوان : الرّدود النحوية في تفسير اللباب في علوم الكتاب**" .

فالأول اقتصر على دراسة أقوال ابن عادل، واختياراته دون غيره من العلماء، وهو وإن تعرّض لمواقف ابن عادل من النّحاة، وذكر مِن بينهم الزّمخشري، إلا أنّه في اعتقادي يبقى مجرد تعريج في ثنايا الرسالة، بل إنه لم يذكر الاعتراضات فحسب، بل ذكر أيضا موافقته للزمخشري، ودفاعه عنه، فلهذا موضوع هذه الرّسالة، ومضامينها بعيدة كل البعد عمّا نحن بصدده .

أما الباحث الآخر في رسالة " الردود النحوية "، فتناول اعتراضات ابن عادل على بعض النّحاة، والذي أزعمه دون أن أبخس الباحث حقّه، أنّ هذا العنوان الذي اختاره الباحث يمكن أن تكتب فيه مجموعة رسائل فضلا عن رسالة واحدة، فأن تأتي في رسالة واحدة على اعتراضات ابن عادل على النّحاة الذين ذكرهم في تفسيره، لعمري إنّه مركب وعر، لا يتأتّى لباحث يكتب ما دون مئتي صفحة بل يستحيل .

وعليه فقد رأيت أن أُفرد لاعتراضات ابن عادل النّحويّة على الزّمخشري بحثا كاملا، أجمع ما مكنّي فيه ربي من اعتراضات ابن عادل عليه، مع الإشارة لما يتشابه من المسائل، وما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتكرر من القضايا في الهامش .

ثم إنه لا بدّ لمن يبحث عن الشّهد مظانّة من وخز إبر النّحل، وليس ثمّة طريق إلى العلياء، لا يقطع فيها السّالك مفاوز، أو يُصلحُ ما وَعَرَ منها، ويذللّه في سبيل الوصول، وهكذا كان، فعدم إمكانية الوصول إلى كثير من المصادر التي يحتاجها الباحث، خاصة رسائل الماجستير التي تعرضت لهذا التّفسير في جامعات عربيّة، وغموض بعض عبارات ابن عادل أحيانا؛ لاستطراده،ومزجه بين علوم مختلفة في آن واحد، مثّل جزءا من الصعوبات التي واجهتها في بحثي .

والمرء يعجز لا محالة، إن لم يجد مثل : " **الدكتور محمد عطا أبو فنّون** " دليلا ماهرا، وموجها قديرا، ومشرفا متميزا، الذي كان من حسن طالعي أن أشْرُفَ بإشرافه علي، فلم يألُ جهدا في رفع الهمّة، وشدّ الأزر، موجّهاً، ومنقّحاً، ومدققاً، كل ذلك في سعة صدرٍ، وبسط وجهٍ، فأسال الله أن يجزيه عنّي خير الجزاء، وأن يجزل له العطاء، بفضله، وكرمه. ولا يفوتني أبدا، أن أشكر لكل أساتذتي الأفاضل، ومعلمي الكرام في جامعة الخليل الذين تتلمذنا على أيديهم، فكانوا منبع عطاء، ونبراس خير فهم – والله– أهل لذلك، أحيوا العربيّة في بلادنا بعد موات، وأصلحوا ما أصاب ألسنتنا من لحن، وقوّموا ما اعتراها من خطأ، بعد أن تكنّفتنا العبريّة من كل حدب، وصوب، فلهم منّا جزيل الشكر، وسحائب التقدير والعرفان .

وفي الختام أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي، وحسنات مَنْ ضرب بسهم في أن يرى هذا البحث النور،فلا أدّعي فيه كمالاً – حاشا للّه – ولكن حسبي أنّني طالب علمٍ قد اجتهد ما مكنّه فيه ربُّه خيرا، فإن أصاب فهو المؤمّلُ، وإن أخطأ، فجِبِلَّةٌ لا تنفك عن البشر وقد قيل : الكتابُ كالمُكَلّفِ لا يسلمُ من المؤاخذة ولا يرتفع عنه القلم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسّلام على صاحب المسرى محمّد الأمينْ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التّمهيد

أولاً : ترجمة ابن عادل

ثانياً : التّعريف بكتاب " اللباب في علوم الكتاب "

ثالثاً : ترجمة الزمخشري

رابعاً :الاعتراض لغةً ، واصطلاحاً

خامساً : موقف ابن عادل من المذهبين البصري والكوفي

سادساً : ألفاظ ابن عادل في الاعتراض على الزّمخشري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترجمة ابن عادل:

اسمه:

هو عمر بن عليّ بن عادل الحنبليّ الدمشقيّ النعماني [1].

نسبه:

نسب إسماعيل باشا البغدادي، ابن عادل بالنعماني نسبة إلى (نَعْمان) أو (نُعْمان). و(نَعْمان) هي اسم لمواضع عدة قيل إنها على سبيل المثال لا الحصر :

وادٍ لهذيل قريب من مكّة على ليلتين من عرفات [2]، وقيل :وادٍ في طريق الطّائف يخرج إلى عرفات يقال له نَعْمان الأراك [3] وذكر بعضهم أنّه : وادٍ قريب من الفرات على أرض الشّام، قريب من الرّحبة [4]، وورد أنّه بلد في الحجاز [5]، أو بلد بالعراق، قرب الكوفة من ناحية البادية [6] .

أما (نُعْمان):

فقيل هي معرة النّعمان بلد بالشام[7] .

والنُّعمانية : بليدة بين واسط وبغداد [8]، والنُّعمانية أيضا: قرية بمصر [9]وأستبعد ما ذهب إليه محققو اللباب بأنّه منسوب إلى النّعمانية التي قال عنها الحمويّ:" بليدة بين بغداد، وواسط

---

[1]ينظر : خليفة، حاجي ، **كشف الظنون** ، 2/1543 ، و الزركلي ، **الأعلام** ، 5/58 ، والبغدادي ، **هدية العارفين** ، 1/794 ، وكحالة رضا ، معجم المؤلفين ، 7/300

[2] ينظر : الحموي ،ياقوت ، **معجم البلدان** ، 5/293 ، والزمخشري ، **الجبال والأمكنة والمياه** ، 303

[3] ينظر : الحموي ، ياقوت ، **معجم البلدان** ، 5/293

[4]ينظر :الهمداني ،زين الدين، **الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة** ،737

[5]ينظر : الزمخشري ، **الجبال والأمكنة والمياه** ، 303

[6]ينظر : ابن شمائل البغدادي ، **مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع** ، 3/1379 ، والزمخشري ، **الجبال والأمكنة والمياه** ، 303

[7]ينظر : الحموي : **معجم البلدان** ، 5/293 ، والهمداني ، **الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة** ، 737 ، وابن شمائل البغدادي ، **مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع** ، 3/1380

[8]ينظر : الحموي ، **معجم البلدان** ، 5/293 ، وابن شمائل البغدادي ، **مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع** ، 3/1380

[9] ينظر : ابن شمائل البغدادي ، **مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع** ، 3/1380

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"[1]وأنه دخل إليها واستوطن فيها فنسب إليها .[2] وذلك لأنها قرية يغلب عليها المذهب الشيعي، وأهلها من الروافض [3] مما يستبعد استيطانه فيها، وبالتالي نسبته إليها.

والذي أميل إليه أنه من معرّة النّعمان الشّاميّة، وكون أصحاب التّراجم قالوا في ترجمته " ابن عادل الحنبليّ الدمشقيّ النعمانيّ " مما يعزز أنه شاميّ ينسب إلى حاضرتها دمشق على سبيل العموم، و" معرّة النّعمان " على وجه الخصوص .

ولادته:

لم تذكر لنا المصادر التي ترجمت لابن عادل شيئا عن يوم ولادته، بيد أن البغدادي[4] ، ، ورضا كحالة[5]؛ ذكرا أنه فرغ من تأليف سفره " اللباب في علوم الكتاب" سنة (879هـ)،[6]

كنيته ولقبه :

اشتهر بابن عادل، وكانت له كنيتان غيرها إحداهما : (أبو حفص)، وقد ذكرها صاحب هديّة العارفين وغيره[7]، والأخرى (أبو الحسن) وذكرها ابن حميد [8]، أما لقبه المجمع عليه فهو (سراج الدين)[9] .

---

[1] **معجم البلدان** ، 5/293

[2]ينظر : ابن عادل ، **مقدمة اللباب في علوم الكتاب** ، 1/21

[3]ينظر : الحموي ، **معجم البلدان** ، 5/293 ، وابن شمائل البغدادي ، **مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع** ، 3/1380

[4]ينظر : **هديّة العارفين** ، 1/794

[5]ينظر : **معجم المؤلفين** ، 7/300

[6]ينظر : البغدادي ، **مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع** ، 1/794

[7]ينظر : خليفة حاجي ،**كشف الظنون** ، 2/1543 ، والزركلي ، **الأعلام** : 5/58 ، وكحالة رضا ، **معجم المؤلفين** ، 7/300

[8] ينظر : ابن حميد ، **السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة** ، 2/793

[9] ينظر : خليفة، حاجي ، **كشف الظنون** ، 2/1543 ، والزركلي ، **الأعلام**، 5/58 ، وكحالة، رضا، **معجم المؤلفين** ، 7/300

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شيوخه وتلاميذه :

لعلّه من العجب العجاب، ألا تذكر كتب تراجم الأعيان، والسير التي ترجمت لابن عادل، مؤلف هذا السفر الجامع، المانع، الموسوعي الموسوم ب "اللباب في علوم الكتاب"، ولو شيخا واحدا، لابن عادل ،فتفسيره زاخر بالعلوم المختلفة المتنوّعة، والدقائق العلميّة التي تنبئُ أن الرّجل لازم مشايخ عصره في الفنون المختلفة، ملازمة طويلة، إذ لا يتأتى لعالم أيّاً كان في العلم باعه، أن يتحصل على هذا القدر من العلم، دون أن يكون قد طوّف على مشايخ عصره، وجلس بينهم متتلمذاً ؛ وهذا ما يزيد الأمر غرابةً، إذ كيف يُهمل ذكر رجل كتب اللباب، ولم يحظَ بما حظي به أئمة المفسرين .

ومن البدهيّ أيضا، أن كتاباً زاهراً كاللباب يُفترض أنّ صاحبه كان قبلةً لطلبة العلم النابهين، أستاذاً ، ومعلماً، في النّحو، واللغة، والتّفسير، والفقه، وينبغي أن يؤمّه طلبة العلم من كل حدبٍ وصوبٍ، وأن تشدّ إليه الرّكائب لرسوخ قدمه في العلم والفضل، وإذا بك لا تعثر بعد طول بحث في كتب التّراجم والسّير، عن نحويّ نحرير، أو فقيه مصقعٍ، أو مفسرٍ هُمامٍ قيل في ترجمته إنّه من تلاميذ الإمام ابن عادل .

فالذي نتوصل إليه أنّ اللباب على شهرته وعِظَم قدره بين التّفاسير إلا أنّ صاحبه لم يحظَ بعنايةٍ كبيرةٍ كما حظي غيره من المفسّرين، فلم تذكر كتب التّراجم له تلميذاً أو شيخاً على وجه الخصوص، وإلى ذلك ذهب محققو اللباب.[1]

مؤلفاته :

أشهر مؤلفات ابن عادل تفسيره " **اللباب في علوم الكتاب** "[2] الذي هو مادة بحثنا، وذكر صاحب السُّحُب الوابلة على ضرائح الحنابلة[3]، وصاحب الأعلام[4] أنّ له حاشية على " المحرّر " فقه الإمام أحمد للعلامة مجد الدين أبي البركات ابن تيمية (652 هـ).

---

[1] ينظر : ابن عادل ، **مقدمة اللباب في علوم الكتاب**، 1/21

[2] ينظر : حاجي خليفة ، **كشف الظنون** ، 2/1543 ، والبغدادي ، **هدية العارفين** ، 1/794 ،و رضا كحالة ، **معجم المؤلفين**، 7/300

[3] ينظر : ابن حميد ، 2/793

[4] ينظر : الزركلي ، **الأعلام** ، 5/58

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفاته:

كانت وفاة ابن عادل مبهمة كولادته، إذ ذكره صاحب كتاب "طبقات المفسرين" ضمن من ذكرهم في فصل جمع فيه أسماء الأئمة، والمشايخ الذين لا يوجد تاريخ لوفاتهم، ولا لمولدهم في الطبقات، والتواريخ .[1]

إذ لم يحفظ في كتب التّراجم، والسّير تحديد وفاة ابن عادل، واختلفت في تقدير وفاته الرّوايات، فيذكر الزّركلي في أعلامه أنّ ابن عادل: "كتب في آخر سورة " طه " أنّه فرغ من تأليفها في الخامس عشر من شهر رمضان لعام 880 هـ [2]. فهو يشير بذلك إلى أنّ وفاته كانت بعد عام 880هـ، وقد يعضد هذا القول ما ذكره العلامة المؤرخ عمر رضا كحالة أنه كان حيّا عام 879 هـ.[3]

ثالثاً: التعريف بتفسير اللباب في علوم الكتاب:

يُعدّ تفسير (اللباب في علوم الكتاب) من التّفاسير الموسوعيّة التي جمعت صنوف العلوم، وشتّى ألوان المعارف، والتّي لا يمكن أن تصدر إلا عن عالمٍ موسوعيٍ، أخذ بناصية العلوم والمعارف أخذاً، وأحاط بها علما، فتراه يبسط مسائل إعراب آي القرآن الكريم، بإسهابٍ، مدعّماً أقواله بالدّليل والحجّة والتّعليل مقدّماً للمسألة الإعرابيّة كلَّ الأوجه المحتملة والمعاني المستنبطة من كُلّ وجهٍ، معرّجاً على القراءات المختلفة، صحيحها، وشاذّها، ومتأوّلا لها الوجه الإعرابي الّذي يناسبها. وفي تناوله للقضايا اللغويّة المنبثقة عن دراسة الآيات تراه يستقصي جوانبها، ويأتي بالحجج والشّواهد القرآنية، ويستحضر الأحاديث النّبوية الشّريفة الدّالة والشّاهدة، ويحشد الأبيات الشّعرية المختلفة التي تشرح وتنتصر لكلّ رأي من الآراء المطروحة، غير غافل عن أقوال العرب المنثورة. فينقل عن النّحاة، والمفسّرين و يورد الآراء الكثيرة حتى يشبعها دراسةً ثم تراه يختار الوجه الذي يراه أقرب إلى الصّحة، ويُخَطّئ مشاهير النّحاة إذا لزم الأمر من غير إزراءٍ ولا تحقيرٍ، بل هي الألفاظ المختارة بعنايةٍ تدلل على إجلاله للعلم والعلماء.

---

[1] ينظر : الأدنه وي ، **طبقات المفسرين** ، 417-418

[2] ينظر : الزركلي ، **الأعلام** ، 5/58

[3] ينظر : **معجم المؤلفين** ، 7/300

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكلّ متخصصٍ في فنٍّ من فنون العلم يجد مبتغاه فيه، فدارس البلاغة يجد فيه بغيته من البيان في القرآن، متذوقاً ما به من معانٍ وتصويرٍ قرآنيٍّ ماتعٍ، فلا تراه يذهب بك بعيداً في المصطلحات البلاغيّة الجافة، بل يقصد بك مباشرةً إلى المعنى الأخّاذ، والصورة الخلّابة، أمّا طالب علوم القرآن، فيجد مسائله مبثوثةً حسب ما يقتضيه المقام، وطالب النّحو يجد أنّ كتاب اللباب من أَجَلّ الكتب التي عنيت باستخراج المسائل النّحويّة وعرضها، ودراستها، وترجيحها فيما بينها. والمتفقه وطالب الفقه يجد الأحكام الفقهية المبثوثة،ويرى كيف يسرد ابن عادل أقوال الفقهاء، وأدلتهم ويرجّح بينهم دون تعصّب أو غلو، بل هو الأسلوب العلمي المحكم .

وبعد الغيض الذي ذكرناه من فيض هذا السفر المبارك الذي هو مرجع أصيل، وشامة بين كتب التفاسير الذائعة الصيت التي كتب لها الخلود مدى الأزمان، فلا غرو أن تجد المادحين من الأئمة الأعلام يثنون على السفر، وصاحبه .

ذكر العلّامة الشّافعي الخطيب الشربينيّ (977 هـ) في مقدمة تفسيره المسمّى ب " السّراج المنير " بأنه اعتمد في جمع مادته العلميّة عن أئمّة ظهرت، وبهرت مفاخرهم، واشتهرت، وانتشرت مآثرهم "[1] ومن بين هؤلاء الإمام ابن عادل، فقد ذكره الخطيب الشربينيّ في تفسيره مئة واثنتين وثلاثين مرّة[2]، وهذا يدل على مدى الاهتمام الذي أولاه الخطيب الشربيني لتفسير ابن عادل حتى جعله مرجعا، ومعتمدا ،فقد وصفه الزركلي (1396هـ) بعد ذكر نسبه ب " التّفسير الكبير"[3]، وقال عنه الأدنه ويْ (من علماءالقرن الحادي عشر) " وهو تفسير مشهور "[4].

---

[1] ينظر: **السّراج المنير** ، 1/22

[2] ينظر : عبدالله بن الحصين ، رسالة دكتوراه بعنوان : **اختيارات ابن عادل النحوية** ، وإشراف : د. رياض الخوّام 1/11

[3] **الأعلام** ، 5/58

[4] **طبقات المفسرين** ، 418

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن المتفرقات في بطون الكتب، والتي توحي بجلال قدر هذا التفسير حتى أصبح مضربا للأمثال ما ذكره المحبي[1] في مدح الأديب أبي الوفاء بن عبدالوهاب العُرْضِيِّ الحلبيّ الشافعيّ [2] قال منها : [الطويل]

إِمَامٌ وَأَعْنِيهِ المُسَمَّى أَبَا الْوَفَا عَلَى أَنَّهُ فِي العِلْمِ بَحْرٌ يُشَعَّبُ

فَقِيهٌ أُصُولِي مَنْطِقِي مُتَكَلِّمٌ بَيَانِي عَرُوضِيٌّ وَصُوفِيٌّ مُعْرِبُ

لَهُ بَاعٌ فِي التَّفْسِيرِ ضَاهَى ابنَ عَادِلٍ وَحَيْثُ رَوَى الأَخْبَارَ تَدْعُوهُ يَحْصِبُ[3] [4]

فهذه الأبيات وثيقةٌ أدبيةٌ، تاريخيةٌ تدلّ على المكانة العلمية التي حظي بها ابن عادل وخاصّة في علم التّفسير، إذ إنّ الشّاعر يشبّه العُرْضِيَّ بابن عادلٍ في التّفسير وعلومه، ومعلوم في البلاغة أنّ "المشبّه به " عادةً ما يكون المُبَرِّز في بابه، فإذا أردت الكرم شبّهت ب" حاتم الطائي " وإذا أردت القوّة شبّهت ب " خالد بن الوليد "، ومحاولة الشّاعر تشبيه العرضيّ لابن عادل في التّفسير دليلٌ على أنّ ابن عادلٍ كان ذا مقامٍ رفيعٍ في التّفسير وعلومه .

وبالمجمل فاللباب هو كتابٌ جمع فيه صاحبه بين التّفسير بالمأثور، والتّفسير بالرأي يستغني به الدّارس عن مطالعة كثيرٍ من كتب التّفسير، لما اشتمل عليه من آراء السّلف روايةً ودرايةً مضيفاً على ما سبق من التّصانيف مسحةً لغويةً ظاهرةً لا تُخطئها عين المتصفّح فضلاً عن الباحث. وكتاب "اللباب" يقع في عشرين مجلداً بتحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشّيخ علي محمد معوّض، وشارك في تحقيقه برسالته الجامعية : د. محمّد سعد

---

[1] محمد أمين فضل الله بن محب الدين بن أبي بكر الحموي الأصل ، الدمشقي المولد ، العلامة ، الأديب . فريد العصر، ويتيمة الدهر، المفنن ، المؤرخ الذي به العقول بإنشائه البديع ، ولد عام 1061 هـ ، له نفحة الريحانة ، وخلاصة الأثر في أعيان القرن التاسع عشر، توفي عام 1111هـ .ينظر:المرادي ، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، 4/86 .

[2] هو أبو الوفاء عمر بن عبد الوهاب الشافعي الحلبي العرضي، مفتي الشافعي بحلب ، وأحد أعيان العلماء في المعرفة ، والإتقان والحفظ ، والضبط ، له رسائل كثيرة ، وتآليف ، منها شرح على ألفية ابن مالك ، ولد عام 993 هـ ، وتوفي عام 1071 هـ . ينظر : المحبي ، **خلاصة الأثر**، 1/148-152 .

[3] لعله يعني ب " يحصب " القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة 544 هـ . ينظر : **نفح الريحانة** ، 5/10

[4] الأبيات لعلي بن الأوجَلِي . ينظر : **نفح الريحانة** ، 5/10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رمضان حسن، و د.محمد المتولي الدّسوقي حرب، وكانت طبعته الأولى في دار الكتب العلمية في بيروت عام 1419 هـ – 1998 م.

ترجمة الزّمخشري :

اسمه : محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري الخوارزمي [1]

كنيته: أبو القاسم [2]، وفخر خوارزم[3] أيضا، وهذا ينبئ على المكانة المرموقة التي تبوأها الإمام الزمخشري نظراً لعلمه الغزير .

لقبه : سافر إلى مكة، وجاور فيها زمانا فكان يلقب ب " جار الله " . [4]

مولده ونسبته: كانت ولادة الزمخشري، يوم الأربعاء، السابع والعشرين من شهر رجب سنة سبعٍ وستين وأربعمئة هـ.[5] وأما نسبته بالخوارزميّ، والزّمخشريّ، فقد قال عن نفسه :" أمّا المولد فقريةٌ من قرى خوارزم مجهولةٌ يقال لها زَمَخْشَر "[6].

علمه وفضله :نشأ أبو القاسم في مسقط رأسه (زمخشر) ودرس بها، وتلقى فيها بعض علومه ثم رحل إلى (بخارى) طلبا للعلم.وذكر بعض المترجمين له، أنّه استعاض عن رجله رجلاً خشبيّةً، وسبب سقوطها أنّه كان في بعض أسفاره ببلاد خوارزم، فأصابه ثلجٌ كثيرٌ، وبردٌ شديدٌ في الطّريق؛ فسقطت منه رجله، وذكر أنّه كان يحمل محضرا في يده فيه شهادة خلقٍ كثيرٍ

---

[1] ينظر : ابن خلّكان ، **وفيات الأعيان**، 5/168–169 ، والذهبي ، **العبر في خبر من غبر** ،2/455 ، والذهبي ، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، 6/383 ، وابن حجر العسقلاني ، **لسان الميزان** ، 5–6/4 ، ، والسيوطي ، **بغية الوعاة** ، 2/ 280–279 ، وابن العماد الحنبلي ، **شذرات الذهب** ، 6/ 195–194 ، والزركلي ، **الأعلام** ، 7/ 178 .

[2] ينظر : ابن خلّكان ، **وفيات الأعيان** ، 5/168–169 ، والسيوطي ، **بغية الوعاة** ، 2/ 280–279 ، ، وابن العماد الحنبلي ، **المصدر السابق** ، 6/ 195–194 ، والزركلي ، **المصدر السابق** ، 7/ 178

[3] ينظر : السيوطي ، **بغية الوعاة** ، 2/279

[4] ينظر : ابن خلكان ، **وفيات الأعيان** ، 5/169

[5] **وفيات الأعيان** ، 5/173

[6] الحموي : **معجم البلدان** ، 3/147 ، و ابن خلكان **وفيات الأعيان** ، 5/171

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ممّن اطّلعوا على حقيقة ذلك؛ خوفًا من أن يظنَّ من لم يعلم صورة الحال أنّها قطعت لريبةٍ، فكان إذا مشى لبس الطويل من الثّياب حتى يظنّ من يراه أنّه أعرج .[1]

وممّا يُذكرُ في فضله أنّه عاج إلى بغداد في طريقه قاصداً الحجّ، فزاره الشّريف أبو السّعادات هبة الله بن الشجريّ مهنّئاً له بقدومه، فلمّا جلس إليه أنشده متمثلاً :{البسيط}

كانَتْ مُسَاءَلَةُ الرُّكْبان تُخْبِرُني عَنْ أَحْمَدَ بنِ دُوادَ أَطْيَبَ الخَبَرِ

حَتّى التَقَيْنَا فَلا وَاللّهِ مَا سَمِعَتْ أُذُنِي بِأَحْسَنَ مِمّا قَدْ رأَى بَصَرِي[2]

وأنشد أيضا :{ الطويل}

وَأَسْتَكْبِرُ الأَخْبَارَ قَبْلَ لِقَائِهِ فَلَمّا التَقَيْنا صَغَّرَ الخَبَرَ الخُبْرُ[3]

كان الزّمخشريّ واسع العلم، كثير الفضل، غايةً في الذّكاء، وجودة القريحة، متفنناً في كلّ علمٍ[4]، نعته ابن خلكّان : بالإمام الكبير في التّفسير، والحديث، والنّحو، واللغة، وعلم البيان، بل قال عنه إنّه إمام عصره غير مدافعٍ، تُشّد إليه الرّحال في فنونه .[5]

شيوخه : تتلمذ الزّمخشريّ في رحلته لطلب العلم على ثلّةٍ من العلماء، ذُكر منهم : أبو الحسن عليٌّ بن المظفّر النيسابوري، وأبو سعد الشقّاني، وشيخ الإسلام أبو منصور الحارثيّ، وأبو مضر الأصبهاني.[6]

---

[1] ينظر : **وفيات الأعيان** ، 5/169 ، و السيوطي : **بغية الوعاة** ، 2/280

[2] أورد ابن خلكان البيتين في ترجمة جعفر بن فلاح ، ونسبهما إلى ابن هانئ الأندلسي ،ورواية البيت الأول: " عن جعفر بن فلاح " بدل: " عن أحمد بن دواد " ثم قال بعد ذكر البيتين: والناس يروون هذين البيتين لأبي تمام في القاضي أحمد بن أبي دواد ، وهو غلط لأنّ البيتين ليسا لأبي تمام وهم يروونهما عن أحمد بن دؤاد، وهو ليس بابن دؤاد بل ابن أبي دؤاد ولو قال كذا لما استقام الوزن.ينظر : **وفيات الأعيان**، 1 / 361 –362 ، ثم أورد ابن خلكان الأبيات الثلاثة في ترجمة ابن الشجري 6 / 46.

[3] ينظر : العكبري: **التبيان في شرح الديوان**، 2/155 ، و ياقوت الحموي ، **معجم الأدباء** ، 19/128

[4] ينظر : السيوطي : **المصدر السابق** ، 2/279

[5] ينظر : **المصدر السابق** ، 5/168

[6] ينظر: وياقوت الحموي ، **المصدر السابق** ، 19/127، وينظر : السيوطي : **المصدر السابق** 2/279

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلاميذه : ذكر السمعاني من تلاميذه : أبا المحاسن إسماعيل بن عبدالله الطويلي بطبرستان، وأبا المحاسن عبد الرّحيم بن عبد الله البزّار بأبيورد، وأبا عمرو عامر بن الحسن السمسار بزمخشر، وأبا سعد أحمد بن محمود الشاشي بسمرقند، وأبا طاهر سامان بن عبدالملك الفقيه بخوارزم .[1]، ومن أشهرهم أبو الفضل البقّالي الخوارزميّ الّذي كان يلقب بزين المشايخ ، حيث أخذ عن أبي القاسم اللغة، وعلم الإعراب، وجلس بعده مكانه .[2]

مذهبه : أجمعت كل التّراجم أنه كان معتزليّ العقيدة متظاهراً مذهبه، قوياً فيه، ونُقل عنه أنّه إذا قصد صاحباً له، واستأذن عليه في الدخول، يقول لمن يأخذ له الإذن : قل له أبو القاسم المعتزليّ بالباب، أما من حيث الفروع فهو حنفي المذهب .[3]

مؤلفاته : اشتُهر الإمام الزّمخشري بأنّه صاحب " الكشّاف " و" المفصّل " بيد أنّ تصانيفه كثيرةٌ ناهزت الخمسين كتاباً، منهاما هو في علوم التّفسير، والحديث، واللغة، والنّحو، وعلم البيان، والمواعظ، والفقه، والتاريخ، والجغرافيا، وغيرها.[4] فكتابه " الكشّاف " في التّفسير، سارت به الرّكبان، وبلغ صيته مشارق الأرض ومغاربها، رغم تحذير بعض العلماء من الأخذ منه، فهذا الإمام الذهبي وهو علمٌ في الجرح والتعديل، يقول في حقه : "فكن حذراً من كشّافه "[5]، وله : المفصّل في النّحو، والفائق في غريب الحديث، والمقامات، والمستقصى من الأمثال، وغيرها من المصنّفات الماتعة، المانعة .[6]

وفاته : في ليلة عرفة سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئة من الهجرة النبوية توفي الإمام الزّمخشري

---

[1] ينظر : **الأنساب** ، 6/298

[2] ينظر : ياقوت الحموي ، **معجم الأدباء** ، 19/5

[3] ينظر : ابن خلّكان ، **وفيات الأعيان**، 5/168-169 ، والذهبي ، **العبر في خبر من غبر** ،2/455 ،والذهبي ، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، 6/383 ، وابن حجر العسقلاني ، **لسان الميزان** ، 5-6/4 ، والسيوطي ، **بغية الوعاة** ، 2/ 280-279 ، وابن العماد الحنبلي ، **شذرات الذهب** ، 6/ 195-194، والزركلي ، **الأعلام** ، 7/ 178 ،

[4] نظر : ابن خلّكان ، **وفيات الأعيان** ، 5/168-169 ، والسيوطي ، **بغية الوعاة** ، 2/ 280-279 ، ، وابن العماد الحنبلي ، **شذرات الذهب** ، 6/ 195-194 ، والزركلي ، **الأعلام** ، 7/ 178

[5] **الأعلام** ، 6/383

[6] ينظر : **الأعلام** ، 5/169 ، و السيوطي : **بغية الوعاة** ، 2/280 ، وابن العماد الحنبلي ، **شذرات الذهب** ، 6/ 195

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– رحمه الله– بكُركانج، وهي قصبة خوارزم على شاطئ نهر جيحون وبها قبره [1].

رابعا : الاعتراض

الاعتراض لغةً :

قال الجوهري : " واعترض الشيء صار عارضاً كالخشبة المعترضة في النّهر، يقال : اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه، واعترض الفرس في رسنه لم يستقم لقائده" [2].

وذكر ابن منظور أنّ اعترض بمعنى انتصب، ومنع، وصار عارضاً كالخشبة المنتصبة في الطريق تمنع السالكين، وقيل اعترض الشيء حال دونه [3].

وقال ابن فارس : واعترض فلانٌ عرضى، إذا وقع فيه.وتعرض فلانٌ لي بما أكره وتعرض لمعروفي . وتعرض الشيء إذا فسد، وهو قول لبيدٍ : [الكامل]

فاقطعْ لُبَانَةَ مَنْ تَعَرَّضَ وَصْلُهُ وَلَشَرُّ وَاصِلِ خُلَّةٍ صَرَامُها[4] [5]

وقال الزّمخشريّ : اعترض فلانٌ : إذا وقع فيه وتنقّص منه، واعترض الفرس في رسنه، لم يستقم لقائده [6].

من خلال التعريفات السابقة وغيرها يتبين لنا أنّ جُلَّ علماء اللغة،يوجّهون المعنى اللغوي للاعتراض إلى المنع، والردّ والمخالفة .

---

[1] ينظر : القفطي ، **إنباه الرواة** ، 3/268، ينظر : ابن خلّكان ، **وفيات الأعيان**، 5/168–169 ،و السيوطي : **بغية الوعاة** ، 2/280 ، والزركلي ، **الأعلام** ، 7/ 178 .

[2] **الجوهري** ، الصحاح ، 2/1084

[3] ينظر : **لسان العرب** ، 9/157–158 ، مادة (عرض)

[4] ينظر : **ديوان لبيد** ، 167

[5] ينظر : **مجمل اللغة** ، 3/659

[6] ينظر : **أساس البلاغة** ، 1/644

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتراض اصطلاحا :

عرّف أسامة مرزوق الاعتراض على أنّه : " ردّ الحكم النّحويّ لتوضيحه، أو تحسينه، أو لتوكيد الكلام "[1].

يعد الاعتراض من المصطلحات أو الموضوعات المهمّة في الدّراسات النّحويّة المعاصرة، لدراسته اعتراضات النحويين وآرائهم، وأسباب الخلاف فيما بينهم على الدليل النّحويّ، وما يمنع من المعترض الاستدلال بدليلٍ ما .

والاعتراض له بالغ الأثر لدوره الكبير في التّأثير على الدرس النّحوي، حيث يكسبه تصرفاً في القول، ومرونةً في الأسلوب، وتسهيلاً على الدارسين، والباحثين للوصول إلى معرفة نقاط الخلاف، وتدارسها بأسلوبٍ سهلٍ، ومبسطٍ .

ولطالما كان الاعتراض وارداً عند علماء النّحو لا ينقص من قيمتهم، أو رأيهم،أو يبطل حجّتهم، فلكلٍّ رأيه، وحجته، ودليله دون تعسّفٍ أو تعصّبٍ إلا ما ندر .[2]

وتزخر المكتبة العربيّة بمؤلفاتٍ عديدةٍ تتحدث عن الاعتراضات ولعلّ منشأها كان بمنشئ مدرستي البصرة والكوفة النّحويتين، إذ ألفت المؤلفات في القضايا الخلافية بين المدرستين، وأسباب هذه الخلافات، وأدلة كل مدرسةٍ وشواهدها. وخير مثال على ذلك كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، ثم استمرت بعده مؤلفات الرّدود، والاعتراضات، والتعقّبات، والاستدراكات حتى يومنا هذا .

موقف ابن عادل من المذهب البصريّ والكوفيّ :

تجمع المصادر على أنّ النّحو قد نشأ بالبصرة وعرف الدّرس النّحوي إذّاك بما اصطلح على تسميته بالمذهب البصريّ، ومنه انتقل إلى الكوفة الذين خالفوا المذهب البصري في بعض الأصول والفروع، فنتج عن ذلك المذهب الكوفيّ، حيث وصل علم النّحو في مطلع القرن الرابع

---

[1] **الاعتراض العكبري وأثره في الدراسات الإسلامية** ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، 2

[2] ينظر : **مصدر نفسه** ، 2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هجري إلى درجةٍ عاليةٍ من النّضج والاستقرار، وأصبح الاتجاه العامّ للنّحويين هو الانتقاء من آراء البصريين والكوفيين مع الميل إلى المدرسة البصرية [1].

ورغم ميل ابن عادلٍ إلى المذهب البصريّ، إلا أنّ القارئ لاختياراته يرى عالماً غير متعصبٍ لمدرسةٍ، أو مذهبٍ، بل إنه يسير حيث سار الدليل، وتراه يؤيد ما يختار بالحجّة والبرهان، فتراه أحياناً يختار الرأي الكوفيّ، ويؤيده خاصة إذا كان الدليل معه، وشاهدهم من السماع أقوى من القاعدة التي ارتضاها البصريون .

فتراه كثيرا ما يردد عبارات تدلّ على ذلك من مثل : "وهو اختيار البصريّين"[2]، "وهو قول جمهور البصريّين"[3]، "وهذا عند البصريّين لا يجوز" [4]، "وهو ضعيف عند البصريّين"[5]، "وهو ممنوع عند البصريّين"[6]، وغير ذلك من العبارات التي توحي بتمثله، واعتماده المذهب البصري .

ولم يكن ابن عادل دائم التصريح ببصريّته، بل ربما اختار الرأي دون نسبته إلى البصريّين، ولكن الدارس يستطيع أن يتبين ذلك من خلال الرجوع إلى الكتب التي عنيت بمسائل الخلاف، وعزو الآراء إلى أصحابها .

ألفاظ ابن عادل في الاعتراض على الزمخشري :

من العلماء الذين اعتمد عليهم ابن عادل في تناوله للقضايا النّحويّة في اللباب، الإمام الزمخشري، فهو بلا منازعٍ أكثر النّحاة الذين تأثّر بهم ابنُ عادل، وتعرض لأقوالهم وآرائهم في أغلب أبواب النحو ومسائله .

فتراه يدافع عنه، ويردّ على أئمة كبار كأبي حيّان الذي كان دائم الاعتراض على الزمخشري، فينافح عنه بالحجّة والبرهان، بيد أنه لا يجد حرجا أن يخطّئه، أو ويخالفه باستخدام عبارات لا تخلو من مسحة الأدب والتوقير.

---

[1] ينظر : الأفغاني، سعيد ، **من تاريخ النحو** ، 27

[2] **اللباب في علوم الكتاب** ، 7/153

[3] **اللباب في علوم الكتاب** ، 7/87

[4] **اللباب في علوم الكتاب** ، 7/46

[5] **اللباب في علوم الكتاب** ، 489/3

[6] **اللباب في علوم الكتاب** ، 2/434

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هذه الألفاظ التي استخدمها ابن عادلٍ في الاعتراض على الزمخشري: "وهذا القول للزّمخشري فيه نظرٌ"[1]، "وهذا منه ليس بصوابٍ" [2]، "وهذا مردودٌ"[3]، "وهذا منه غير مرضٍ"[4]، "والذي قاله غير لازمٍ"[5]، "وفيه نظرٌ لا يخفى"[6]، "وهو فاسدٌ"[7]، "وهذا غير واضحٍ"[8] .

وأنكر ابن عادلٍ على الزّمخشري ردّ قراءة ابن عامرٍ، فجاء بتعبيرٍ لعلّه الأقسى فقال " فأغلظ وأساء في عبارته " [9] وغيرها من العبارات الصريحة في الاعتراض، أو تلك التي توحي بالاعتراض بلفظ غير صريحٍ .

وإن كانت ألفاظ الاعتراض متنوّعة، فمن المؤكّد أنّ تعابير الموافقة، والمدافعة، والتأييد كانت أكثر من ذلك بكثير، بل إنّه من الملاحظ جدا أنّ ابن عادلٍ ارتكز ارتكازاً كبيراً على النّحو الذي ارتضاه أبو القاسم الزّمخشري .

---

[1] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/373

[2] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/314

[3] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/452

[4] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/337

[5] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/327

[6] **اللباب في علوم الكتاب** ، 18/483

[7] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/447

[8] **اللباب في علوم الكتاب** ، 7/524

[9] **اللباب في علوم الكتاب** ، 8/447

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مسائل الاعتراض في الأسماء

أولاً :الفصل بين المتضايفين

ثانياً :العطف على الضمير المجرور

ثالثاً :استعاضة (أل التعريف) عن ياء المتكلم

رابعاً : إقحام لفظ الجلالة

خامساً : :(مَنْ) بين الموصولة والنكرة الموصوفة

سادساً الحمل على المعنى

سابعاً : نصب الضمير في قوله " فليصمه على الظرفية

ثامناً : اسم " ما زال " وخبرها إذا خفي الإعراب

تاسعاً : حذف الموصول وبقاء صلته

عاشراً : مسوغات وقوع صاحب الحال نكرة

الحادي عشر : مجيء الحال من المضاف إليه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الاعتراضات النحوية في الأسماء

توطئة :

تعدّ الأسماء من أهمّ مكونات اللغة العربيّة ، إذ لا يتأتى صياغة جملةٍ عربيّةٍ ليس فيها اسمٌ ، بل إن الاسم يمكن أن يتركب منه إسنادٌ تامٌ فقولك (زيدٌ قائمٌ) هذا إسنادٌ مركبٌ من الأسماء المتمحضة لا فعل فيه ولا حرف . لأنّ الفعل يستلزم الاسم إذ من المحال الباطل وجود فعلٍ لا فاعل له ، فالفعل أثرٌ والأثر لا بد له من مؤثّرٍ .

ولا يكاد يبدأ مؤلف حديثه في علم النّحو إلا ويبدأ بتقسيم الكلام إلى اسمٍ ، وفعلٍ ، وحرفٍ، ثمّ يتناول الاسم باعتباره أشرف الأقسام للأسباب التي ذكرنا .

ولم يتوانَ علماء العربيّة من وضع حدٍّ له فهذا ابن السراج (316 هـ) يقول في تعريفه : " ما دلّ على معنىً مفردٍ ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص ، فالشخص نحو : رجلٌ ، وفرسٌ ، وحجرٌ ، وبلدٌ ، وعمرُ ، وبكرٌ ، وأمّا ما كان غير شخصٍ فنحو : الضّرب ، والأكل ، والظنّ ، والعلم ، واليوم ، والليلة ، والساعة ." [1] بينما عرفّه الزجاجي (377 هـ) تعريفاً إعرابياً، إعرابياً، وحدّه بحيث لا يدخل فيه ما ليس باسم ، فقال : " الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول " [2] ثمّ نقل لنا ابن فارس (395 هـ) قول الأخفش (215 هـ) الذي نصّه : " إذا وجدت شيئا يحسن له الفعل والصفة ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ قامَ ، ثم وجدته يثنّى ويجمع ، نحو قولك : الزيدان والزيدون ، ثم وجدته يمتنع من التّصريف فاعلم أنّه اسم "[3]

---

[1] **الأصول في النحو** ، 36/1

[2] **الإيضاح في علل النحو** ، 48

[3] **الصاحبي في فقه اللغة** ، 84

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل بين المتضايفين

قال تعالى :

﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾[1]

قال ابن عادلٍ: " وقال الزّمخشريّ(538 هـ) – فأغلظ وأساء في عبارته – : " وأما قراءة ابن عامرٍ[2]... فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، كما سمُج : "زَجَّ القلوصَ أبي مَزادة"[3] . فكيف به في الكلام المنثور ؟!، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء[4]"[5]

الفصل بين المتضايفين في غير الشعر :

هذه المسألة من المسائل الخلافيّة المشهورة بين النحاة، وهي مسألة الفصل بين المتضايفين، وقد طال فيها النّزاع بين النّحاة ،والقراء، وبين النّحاة أنفسهم،ومن استقصاءٍ لكثيرٍ من آراء النّحاة في هذه المسألة؛ خلصت إلى أنّ أكثرهم لا يجيزون الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام، وحال الاختيار إلا لضرورة الشّعر، وفي مقدمتهم رؤوس المدرسة البصريّة، والكوفيّة.

---

[1] **الأنعام** ، 137

[2] قرأ ابن عامر الشامي، بضم (قتلُ) ، ونصب (أولادَهم)، وجر (شركائِهم) ؛ ففصل بين المضاف (قتلُ) ،وبين المضاف إليه (شركائِهم) بالمفعول به وهو قوله (أولادَهم) ، ينظر : أبو علي الفارسي ، **الحجة في القراءات السبعة** ، 3/409 .

[3] هذا البيت أنشده الأخفش ، وهو بلا نسبة ، مجزوء الكامل ، صدره : " فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ " ، ينظر : ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، 2/985 ، وابن الناظم ، **شرح ابن الناظم** ، 1/290 ، والفراء ، **معاني القرآن** ، 1/358 ، وابن جني ، **الخصائص** ، 2/277 ، وابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 3/161 ، وابن الأنباري ، **الإنصاف** ، 2/3 ، والرضي ، **شرح الرضي على الكافية** ،941 ، وأبو جعفر الطبري ، **جامع البيان في تأويل القرآن** ، 5/353 ، البغدادي ، **خزانة الأدب** ، 4/381

[4] ينظر : **الكشاف** ، 397

[5] **اللباب في علوم الكتاب** ، 8/447

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أقوال المانعين :

وقف سيبويه (180 هـ) على رأس المانعين للفصل بين المتضايفين في النّثر حيث تناول جملة " هذا معطٍ زيداً درهماً " فقال فإذا نوّنت، فلا تبالي أيهما قدمتَ وإن لم تنوّن لم يجُز "هذا معطِي درهماً زيدٍ "[1]؛ لأنّه فصل بين المضاف، والمضاف إليه بالمفعول الثاني، وهو قوله " درهماً " وهذا ما لا يجوّزه سيبويه، حيث يقول : "لأنّك لا تفصل بين الجار والمجرور "[2] وقال في موضع آخر ولا يجوز " يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدارِ " إلا في شعرٍ؛ كراهية أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور ."[3] وقصد بالجار والمجرور، المتضايفين، إذ منع الفصلَ بين " سارقَ " وهو المضاف، وبين " أهلِ " وهي المضاف إليه، بالظرف الذي هو " الليلة " .

وحذا حذوه أحد رؤوس الكوفيين في زمانه وهو **الفراء (207 هـ)** الذي قال " وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر : [مجزوء الكامل]

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ[4] زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ[5]

بشيءٍ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربيّة " .[6]

أي أنّ الفرّاء لا يُجيز أن يفصل بين المضاف وهو قول الشاعر " زجَّ "، وبين المضاف إليه، وهو قوله " أَبي مَزادةَ " بمفعول المضاف، الذي هو قوله " القلوصَ" .

وتبعهم في ذلك أبو جعفر الطبري (**310 هـ**) ، الذي ردّ قراءة ابن عامر، فقال مصرحاً عن الفصل بين المتضايفين: وذلك في كلام العرب قبيحٌ غير فصيحٍ وأنكر البيت الذي ذكرناه آنفاً

---

[1] ينظر : **الكتاب** ، 1/175

[2] **الكتاب**، 1/175

[3] **الكتاب** 1/176

[4] الزُّج : الحديدة التي تركب في أسفل الرمح ، المِزَجّة : رمح قصير ، زَجّ بالشيء : رمى به . ينظر : ابن منظور ، **لسان العرب** ، 286-2/285 ، مادة (زجج) .

[5] ورد تخريجه في الصفحة السابقة

[6] **معاني القرآن**، 1/358

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائلاً : إنّه قد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر؛ يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيت رواة الشعر، و أهل العلم بالعربيّة من أهل العراق ينكرونه .[1]

ولم يختلف عنهم أبو جعفر النّحاس(**338 هـ**) إذ كان من أشد المانعين للفصل بين المتضايفين، إذ يقول معقباً على قراءة ابن عامر وأهل الشام " لا يجوز في كلامٍ ولا شعرٍ " [2] .

والمُلاحظ أنّ أبا جعفر يرى عدم جواز الفصل بين المتضايفين، غير أنّه تساهل في الشّعر دون غيره، وليس على إطلاقه، وإنّما يجيز ذلك حال كون الفاصل بين المتضايفين ظرفاً، أمّا الفصل بالأسماء فيراها من اللحن . [3]

والذي حدا بأبي جعفر أنْ يذهب هذا المذهب هو اعتقاده أنّ الظّرف ليس فاصلاً، وإنّما هو ممّا توسعت فيه العرب، ودأبت على وضعه مواضع لا يتبوؤها غيره .

وكان أبو علي الفارسي(**377 هـ**) ممّن ردّ قراءة ابن عامرٍ،أغلظ القول فيها،حيث يقول : " وهذا قبيحٌ قليل الاستعمال،ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى،ألا ترى أنّه لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظّرف في الكلام، وحال السّعة، مع اتساعهم في الظروف حتى أوقعوها مواقع لا يقع فيها غيرها " [4]

ولعمري هذا من أبي عليّ مجانبة للصواب، وتجنٍ، إذ كيف له أنْ يزعم أنّ العرب لم تفصل بين المتضايفين في حال السّعة بالظّرف، فضلا عن غيره، والشواهد والأدلّة على غير ما قال فالصحيح أنّ الشواهد ليست بالقليلة، وسنعرض طرفا منها في موضعه، حينما نتحدث عن المجيزين للفصل من النّحاة في هذا المبحث .

أمّا الزّمخشريّ (**538 هـ**) فقال كلاماً غاية في القسوة على من أجاز الفصل، وعلى من احتج بقراءة ابن عامرٍ أنْ تكون شاهداً على الفصل بين المتضايفين بالمفعول، حيث انبرى قائلاً " وأمّا

---

[1] ينظر : **جامع البيان في تأويل القرآن**، 5/ 353

[2] **أبو جعفر النحاس ، 2/98**

[3] ينظر : **إعراب القرآن ، 2/98**

[4] **الحجة للقراء السبعة ، 3/411**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قراءة ابن عامرٍ[1]... فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات، وهو الشّعر لكان سمجاً مردوداً، كما سمُج : "زَجَّ القلوصَ أبي مَزادة"[2]. فكيف به في الكلام المنثور ؟!، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أنّه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء" [3].

وتبعهم في قولهم ابن عطية (542 هـ) الذي وصف القراءة بأنّها ضعيفةٌ في استعمال العرب استند إلى بيتٍ شاذٍّ أنشده أبو الحسن الأخفش ، ورؤساء العربيّة لا يجيزون الفصل بالظّروف في مثل هذا إلّا في الشّعر، فكيف بالمفعول في أفصح الكلام ؟[4].

وحسم أبو البركات ابن الأنباري(**577 هـ**) أمره مانعاً للفصل قائلاً : أمّا ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به،وَرَدّ ما حكاهُ الكِسائي من قول مَنْ قال : "هذا غُلامُ وَاللهِ زَيْدٍ "وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم:"إنَّ الشّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعَ صَوْتَ وَاللهِ رَبِّها" ففصل بين المضاف، والمضاف إليه بقوله " والله " قائلا : إنما جاء ذلك في اليمين؛ لأنّها تدخل على أخبارهم للتّوكيد، فكأنّهم لما جاوزوا بها موضعها، استدركوا ذلك بوضع اليمين، حيث أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمونها في مثل هذا النّحو " لغوا " لزيادتها في الكلام ووقوعها غير موضعها.

بل لقد رأى ابن الأنباري أنّ الإجماع معقودٌ على امتناع الفصل بين المضاف، والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشّعر، والقرآن ليس فيه ضرورةٌ .[5]

وخلاصة القول في آراء المانعين إنّ المضاف، والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، ولا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة، وما كان بمنزلة الشيء يأخذ حكمه، وأنّ الأدلّة، والشواهد على الفصل نادرة الوجود؛وإن صحّت في الشّعر حال الاضطّرار على ضعفها وندرتها ومجهولية قائليها، فإنّها لا تصح في الكلام المنثور حال السّعة والاختيار .

---

[1] سبق تخريجها في الصفحة 21

[2] سبق تخريجه في الصفحة 21

[3] **الكشاف** ، 397

[4] ينظر : **المحرر الوجيز** ، 2/350

[5] ينظر : **الإنصاف** ، 9/2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أقوال المُجيزين :

في الوقت الذي ذهب نحاة الكوفة، ونحاة البصرة إلى عدم جواز الفصل بين المتضايفين في الكلام المنثور ولو بالظرف، والجارّ والمجرور؛ واعتبروا الفصل من ضرائر الشّعر،نلحظ رأياً مخالفاً لمتأخري النّحاة كابن مالك، وابن هشام، وأبي حيّان؛ "الذين نظروا في الأدلّة فوجدوا بعض هذه الأدلة كلاماً لا ضرورة فيه، كقراءات رويت في بعض آيات، وكأحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أفصح العرب، وكعبارات رواها الأثبات عمّن شافهوهم من العرب المحتجّ بكلامهم، فلم يستطيعوا إلا أن يجعلوا مسائل الفصل بين المتضايفين على ضربين، ضرب يجوز في سعة الكلام، وضربٍ لا يجوز في سعة الكلام ويعدّ ضرورة من ضرورات الشعر ."[1]

وممن سلك هذا السبيل في الفصل بين المتضايفين ابن مالك **(672 هـ)** حيث يقول " إن كان المضاف مصدرا جاز أن يضاف نظما ونثرا إلى فاعله مفصولا بمفعوله، وربما فصّل في اختيار اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور "[2]

وقال في الكافية الشافية : [الرجز]

وحُجَّتِي قِرَاءَةُ ابنُ عَامِرٍ وَكَم لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاصِرِ[3]

واستدل على ذلك بحديث أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " **هل أنتم تاركو لي صاحبي** "[4]. أراد هل أنتم تاركو صاحبي لي وفصل بينهما بالجارّ والمجرور وهو " لي " والدليل على إرادة الإضافة حذف نون الجمع .

وأقوى الأدلّة عند ابن مالك قراءة ابن عامر؛ لأنها ثابتةٌ بالتّواتر، ومعزوةٌ إلى موثوقٍ بعربيّته، قبل العلم أنّه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة،... ثم قال وتجويز ما قرأ به في

---

[1] ينظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**(الهامش) ، 3/151

[2] **شرح التسهيل** ، 3/155

[3] ينظر : ابن مالك ،**شرح الكافية الشافية** ، 2/979

[4] البخاري ، **الجامع الصحيح** ، 2/355 ، (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : " لوكنت متخذا خليلا ") .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياق النّحو قويٌ، ذلك أنّها قراءةٌ اشتملت على فصلٍ يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعلٌ، فحسّن ذلك ثلاثة أمورٍ :

أحدهما : كون الفاصل فضلةً، فإنّه بذلك صالح لعدم الاعتداد به .

الثاني : كونه غير أجنبيٍّ لتعلقه بالمضاف .

الثالث : كونه مقدر التّأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التّقدم بمقتضى الفاعليّة المعنويّة .

فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله .[1]

ومن الذين تعجبوا من رأي من لا يرى الفصل مطلقا إلا لضرورة الشعر **ابن هشام الأنصاري (761 هـ)** الذي قال " زعم كثيرٌ من النّحويين أنّه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر" [2]

وأجاز ابن هشام الفصل بين المتضايفين في حال السّعة، إذا كان المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعوله وإما ظرفه سواء في النّثر أو الشّعر .[3]

واستدلّ على جواز الأولى بقراءة ابن عامرٍ (قتلُ أولادَهم شركائهم) بنصب (أولادَهم) على أنّه مفعولٌ به ل "قتل"، وجر " شركائِهم "على أنه مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله.

واستدل على جواز الأخرى بقول من يوثق بعربيته : " تَرْكُ يَوْماً نَفْسِك وَهَوَاهَا،سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا " ففصل بين المتضايفين بالظرف .

وبهذا يعضد ابن هشام حجّته بالآية الكريمة، والقول العربي المأثور لبيان خطأ من لايرى الفصل، وهذا ما يتبادر إلى ذهن القارئ من قوله " زَعَمَ " والزعم عند العرب مطية الكذب .

وكان أبو حيّان الأندلسيّ (**745 هـ**) من الذين تصدّوا لمانعي الفصل بين المتضايفين، بل لعلّه بالغ في الردّ وسلح على المانعين، وخاصة الزّمخشريّ منهم الذي وصف الفصل بين المتضايفين بأنّه سمجٌ مردودٌ.فردّ عليه أبو حيّان قائلاً : " وأعجبُ لعجميٍّ ضعيفٍ في النّحو يردُّ

---

[1] ينظر : **شرح التسهيل** ، 3/160

[2] **أوضح المسالك** ، 3/150

[3] ينظر : **المصدر نفسه** ، 3/152

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على عربيٍّ صريحٍ محض قراءةٍ متواترةٍ موجودٍ نظيرها في لسان العرب في غير ما بيتٍ، وأعجب لسوء ظنّ هذا الرّجل بالقراء الأئمّة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً،وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم، ومعرفتهم ، وديانتهم .. " [1]

ولقد بالغ أبو حيّان في الحط من قدر الزمخشري، ولست أذهب مذهبه هذا، فلزّمخشريّ يدٌ غرّاء، ويدٌ طولى في علوم العربيّة، ولا ينكر أحدٌ فضل الرّجل، ولا يزري به كونه عجميّا، فسيبويه كان فارسياً ولم يبلغ شأوه أحدٌ، وكذلك الكسائي، وابن جنّي، ولكنّ أبا حيّان أخذته الحميّة في دين الله، وانتصر لكتاب الله، وآلمه ردّ الزّمخشريّ،وغيره لردّ قراءةٍ متواترةٍ لابن عامرٍ لم تكن بالرأي، وإنّما هي سنّةٌ متّبعةٌ .

وكان **لابن الجزري (833 هـ)** رأياً موافقاً لأبي حيّان، ورأى أنّ الحقّ في غير ما قاله الزّمخشريّ، فقال : "ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتّشهي، وهل يحلّ لمسلمٍ القراءة بما يجد في الكتابة ؟ من غير نقلٍ؛ بل الصّواب جواز مثل هذا الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياراً، ولا يختصّ ذلك بضرورة الشّعر.

ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة، التي بلغت التّواتر كيف وقارؤها ابن عامرٍ من كبار التّابعين الذين أخذوا عن الصّحابة كعثمان بن عفّان وأبي الدرداء رضي الله عنهما وهو مع ذلك عربيّ صريحٌ من صميم العرب، فكلامه حجّة وقوله دليلٌ لأنّه كان قبل أن يوجد اللحن ويُتكلم به "[2]. فقد توفي ابن عامرٍ سنة 118 هـ أي، في فترة الاحتجاج اللغوي الّتي حدّدها علماء العربيّة بسنة 150 هـ، فكان آخر من يحتجّ بكلامه من الشّعراء هو " إبراهيم بن هرمة ".

---

[1] **البحر المحيط** ، 4/230

[2] **النشر في القراءات العشر** ، 2/263

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل بين المتضايفين في الشّعر

اتّفق الكوفيّون والبصريّون على جواز الفصل بين المتضايفين لضرورة الشّعر بالجارّ والمجرور والظّرف، وكان الخلاف بينهما أنّه هل يجوز في الضرورة الشّعرية أنْ يفصل بين المتضايفين بغير الظّرف والجارّ والمجرور ؟ [1]

وبيّن هذا الخلاف ابن الأنباريّ لمّا قال " ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز الفصل بين المضاف، والمضاف إليه بغير الظّرف، وحرف الخفض لضرورة الشّعر، وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ذلك بغير الظرف، وحرف الجر " .[2]

ومن شواهد سيبويه على الفصل بين المتضايفين بالجارّ والمجرور قول ذي الرّمة : [البسيط]

كأنَّ أَصْواتَ مِنْ إيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرُ المَيْسِ[3]إنْقَاضُ الفَرَارِيجِ[4]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارّين والمجرورين اللذين هما قوله " من إيغالهنّ بنا "وأصل الكلام : كأنّ أصوات أواخر الميس إنقاض الفراريج من إيغالهنّ بنا، فإنّ قوله : "أصوات " مضافةً إلى " أواخر الميس" وقد فصل بين المضاف، والمضاف إليه بالجارّين والمجرورين، مشبّها أطيط الرّحل لإبعاد الإبل، بأصوات الفراريج التي هي صغار الدّجاج.

واستشهد سيبويه للفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظّرف بقول عمرو بن قميئة :[السريع]

لَمَّا رَأتْ سَاتَيْدَمَا[5] اسْتَعْبَرَتْ لله دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا[6]

وبقول أبي حيّة النّميري : [الوافر]

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمَاً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ[7]

---

[1] ابن هشام ،**أوضح المسالك** ، (الهامش) ، 3/151

[2] **الإنصاف** ، 2/3

[3] الميس : شجر تُعمل منه الرحال، ينظر : ابن منظور ، **لسان العرب** ،13/252 ، (مادة ميس).

[4] ينظر :ذو الرمة ، **الديوان** ، 42 ، وسيبويه ، **الكتاب** ، 1/179، والرضي ، **شرح الرضي على الكافية** ، 1/850 ، والجرجاني عبد القاهر ، **أسرار البلاغة** ، 81 ، والبغدادي ، **خزانة الأدب** ، 4/379

[5] ساتيدما : جبل بين ميافارقين وسعرت ،ينظر : الحموي ، **معجم البلدان** ، 3/169

[6] عمرو بن قميئة ، **الديوان** ، 62 ، وسيبويه ، **الكتاب** ، 1/178 ، و السيرافي ، **شرح أبيات سيبويه** ، 1/338 ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** ، 2/112 ، والرضي ، **شرح الرضي على الكافية** ، 1/940 .

[7] ينظر : **الديوان**، 163 ، وسيبويه ، **الكتاب** ، 179/1 ، وابن الناظم ، **شرح ابن الناظم** ، 1/291 ، وابن هشام : **أوضح المسالك** ، 3/153 ، وابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، 3/69 ، والعيني ، **المقاصد النحوية** ، 3/1374 ، والبغدادي ، **خزانة الأدب** ، 4/385 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وممّا يلاحظ هاهنا أنّ سيبويه أجاز ذلك مضطرّا، ودليل ذلك قوله بعد أن ذكر الشاهدين: " وهذا لا يكون إلّا في هذا؛ لأنّه ليس في معنى فعل، ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل " [1].

ويقصد بذلك أنّه لو كان المضاف مصدراً أو وصفاً كان بإمكان الشّاعر أن يضيف المضاف إلى الظّرف،وتكون الإضافة على معنى في، وينصب الاسم الذي بعده على أنّه معمول للمضاف على مسنون كلام العرب، كقول الشمّاخ :[الرجز]

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ طَبَّاخِ ساعاتِ الكرَى زادَ الكَسِلْ[2]

فأضاف الوصف " طبّاخ " إلى "ساعات الكرى " على معنى في ، ثم نصب "زاد الكسل" على المفعوليّة .

بخلاف الاسم الجامد غير العامل عمل الفعل، فلا يمكن فيه إضافته إلى الظّرف، ونصب الاسم الذي بعده على المفعوليّة، فلم يبقَ إلا احتمال الضرورة، بأن ينتصب الظّرف، ويجرّ ما بعده بالإضافة، ويكون الظّرف فاصلاً بين المضاف، والمضاف إليه .[3]

وأجاز أبو جعفر النّحاس التّفريق بين المضاف،والمضاف إليه في الشّعر بالظرف، والجار والمجرور؛ لأنّه لا يفصل، ولحّن الفصل بينهما بالأسماء غير الظروف .[4]

وأما ابن مالك فقد عقّب على بيت أبي حيّة النّميريّ المذكور آنفا بقوله : " فمثل هذا ضعيفٌ حقيقٌ بألّا يجوز إلا في ضرورةٍ، لما فيه من الفصل بأجنبيّ ".[5] وصرّح بأنّه : " يجوز في الشّعر فصل المضاف بالظّرف والجارّ والمجرور بقوة إن تعلقا به، وإلا فبضعفٍ واستشهد بشعر من قال : [البسيط]

لأنتَ مُعْتادُ فِي الهَيْجَا مُصَابَرَةٍ يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا "[6]

---

[1] سيبويه ، **الكتاب** ، 179/1 .

[2] الشماخ ، **الديوان** ، 390–389 ، وينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، 1/177 ، والمبرد ، **الكامل** ، 1/135 ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** ، 2/111

[3] ينظر : ابن هشام، **أوضح المسالك**، (الهامش) ، 3/151

[4] ينظر : **إعراب القرآن** ، 2/98

[5] ينظر : **شرح التسهيل** ، 3/156

[6] البيت بلا نسبة ، ينظر : **شرح التسهيل** ،3/ 155 ، والعيني ، **المقاصد النحوية** ، 3/1386

[7] **شرح التسهيل** ، 3/155

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بل إنّ ابن مالك كان ممّن يجيزون الفصل بين المتضايفين في الشّعر، والنّثر على حد سواء، إذا كان المضاف مصدراً مضافاً إلى فاعله مفصولاً بمفعوله، واسم الفاعل المضاف إلى المفعول وفصل بمفعولٍ اخر، وتقدم لنا ذكر ذلك في حديثنا عن ابن مالك مجيزاً للفصل في غير الشّعر.

واستشهد ابن مالك بأبيات كثيرةٍ منها قول الطرمّاح : [الطويل]

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لمْ تُرَع بِوادِيهِ مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ[1]

أضاف المصدر " قرع " إلى فاعله " الكنائن "، وفصل بينهما بمفعول المصدر وهو قوله : "القسيّ "[2].

أما ابن هشام، فلم يبعد كثيراً عن ابن مالك، وجعل مسائل الفصل بين المتضايفين سبعةً أجاز ثلاثةً منها في حال السّعة .

أولها: المصدر المضاف إلى الفاعل، والمفصول بالمفعول، واستدلّ على هذا بقراءة ابن عامر، وبقول شاعر :[الطويل]

عَتَوْا إذ أَجَبْنَاهُم إلى السِّلْمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سَوْقَ البُغَاثَ الأجَادِلِ[3]

وثانيها : الوصف المضاف إلى المفعول الأول، وفصل بالمفعول الثاني، أو الظّرف واستدلّ بقراءة ﴿ فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[4] وقوله صلى الله عليه وسلم :" **هل أنتم تاركو لي صاحبي** "[5]،على الترتيب [6] .

---

[1] ينظر : ديوان الطرماح ، 169 ،وابن جني ، **الخصائص** ، 2/ 278، و ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 3/160 ، و ابن مالك ، **عمدة الحافظ** ، وابن الناظم ،**شرح ابن الناظم** ، 1/289 والعيني ، **المقاصد النحوية** ، 3/1368

[2]ينظر: ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 3/160

[3] البيت لأحد الطائيين : ينظر : ابن مالك ، **عمدة الحافظ** ، 1/491 ، وبلا نسبة ، ينظر: ابن هشام : **أوضح أوضح المسالك** ، 3/153 ، والعيني ، **المقاصد النحوية** ، 3/1370 ،

[4]**إبراهيم** ، 47

[5] سبق تخريجه في الصفحة ، 25

[6] ينظر : **أوضح المسالك** ، 3/154

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووصف الرضيّ الإستراباذيّ الفصل بين المتضايفين في الشّعر بالجارّ والمجرور غير عزيزٍ، وذكر أنّه ثابتٌ في حال السّعة، مع قلّته وقبحه، وأضاف أنّ الفصل في غير الشّعر أقبح منه في الشّعر، ولم يحتجّ بقراءة ابن عامر، ولم يسلم بتواترها، وإن احتجّ بذلك الأصوليون على حدّ قوله.[1]

أما ابن عادلٍ فإنّه اختار الاصطّفاف إلى جانب من المجيزين في النّثر والنّظم، وأسهب في بحث المسألة واستحضار شواهد الفصل بين المتلازمين عامّة، والمتضايفين بشكل خاص من كلام العرب نظما ونثرا، ولم يكتفِ بذلك بل أضاف شواهد أخرى لم يسبق أن ذكرها النحاة قبله من مثل قول أبي الطيب المتنبي : {الطويل}

حَملتُ إليهِ مِنْ لِسَانِي حَديقَةً سَقَاهَا الحِجى سَقْيَ الرّيَاضَ السَّحَائِبِ[2]

وتقدير البيت: سقي السحائب الرياض بإضافة السقي اليها وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وهو" الرياض"، ثم حشد كلام المانعين للفصل بين المتضايفين وعقّب عليها قائلا : " وهذه الأقوال جميعاً لا ينبغي أن يلتفت إليها، لأنّها طعن في المتواتر وإن كانت صادرةً عن أئمةٍ أكابر، وأيضا قد انتصر لها من يقابلهم، وأورد من لسان العرب نظمه، ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغةً ".[3]

وتصدى لقول أبي جعفر النّحاس المتقدم ذكره الذي قال فيه"إنّه لا يجوز الفصل في كلامٍ ولا في شعرٍ " [4]واعترض عليه قائلا " وهذا خطأٌ من أبي جعفر " [5] .

وأمّا ما تعلّل به الزّمخشريّ محاولاً تكهنّ سبب خطأ ابن عامرٍ من وجهة نظره وقوله " والّذي حمله على ذلك أنّه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء "[6].

---

[1] **شرح الرضي على الكافية**، 2/941-942 ينظر :

[2] العكبري ، **التبيان في شرح الديوان**، 1/158

[3] **اللباب في علوم الكتاب** ، 8/446

[4] **إعراب القرآن** ، 2/98

[5] ينظر : **نفسه** ، 8/445

[6] **الكشاف** ، 397

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فردّ ابن عادلٍ بقوله : وقد تجرأ كثيرٌ من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سنداً، وأقدمهم هجرةً، فإذا علمت هذا، فقراءة ابن عامرٍ صحيحةٌ لغةً، ونقلاً، ولا التفات إلى قول من قال يقصد (الزّمخشريّ) إنّه اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشّام الذي أرسله عثمان بن عفّان – رضي الله عنه– ؛ لأنّه لم يوجد فيه إلا كتابة " شركائهم " بالياء، وهذا إن كان كافياً في الدّلالة على جرّ شركائهم فليس فيه ما يدلّ على نصب " أولادهم "؛ إذ المصحف مهملٌ من شكلٍ ونقطٍ، فلم يبقَ له حجّةٌ في نصب الأولاد إلا النّقل المحض .[1]

والذي يظهر للباحث ويميل إليه بعيداً عن النّيل من النّحاة، وأعوذ بالله أن أقدح في أحدهم أو يخطر ببالي أن أنتقص من قدرهم؛ لكنّ الّذي أدين الله به؛ أنّ قراءة ابن عامرٍ سنّةٌ متبعةٌ، سبعيةٌ صحيحةٌ متواترةٌ فهي بذلك حجّةٌ توجّب على النّحاة– غفر الله لهم– أن يتوقفوا أمامها ،وألا يتجاسروا عليها بالردّ.

ولئن وقف ابن جنّي يذبّ عن القراءات الشاذة يردّ على من يخطّئها، ويمنع الاحتجاج بها؛ فلعمري لفعله، والنّحاة غيره مع القراءات السبعية المتواترة المتعبّد بتلاوتها الله أولى، ولا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا مقالة أبي عمرو بن العلاء " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ "[2]ويعجبني منهج ابن جنّي في ما ذكره في كتاب الخصائص في باب " ما يرد عن العربي مخالفاً للجمهور " قال : إذا اتفق شيءٌ من ذلك نُظِرَ في ذلك العربي ، وفيما جاء، فإن كان فصيحاً وكان ما جاء به يقبل القياس، فيُحسن الظنّ به ؛ لأنّه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة، قد طال عهدها، وعفا رسمها، ثم أردف قائلاً: فإذا كان الأمر كذلك، لم نقطع على الفصيح إذا سُمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما وجد طريقٌ إلى تقبل ما يورده.[3]

وعليه، فإنّي أوافق ابن عادل فيما ذهب إليه من جواز الفصل بين المتضايفين خلافاً للزّمخشريّ.

---

[1] **اللباب في علوم الكتاب** ، 8/454

[2] ابن جني ، **الخصائص** ، 1/329

[3] ينظر : **الخصائص** ، 1/328–330

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العطف على الضمير المجرور

قال تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾.[1]

قال ابن عادلٍ : في إعرابه لكلمة " والمسجد " واتبع الزّمخشريّ رأي من رأى أنّها مجرورةٌ عطفاً على " سبيل الله " : أي وصدٍ عن سبيل الله وعن المسجد [2].

ورُدّ هذا بأنّه يؤدّي إلى الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبيّ تقريره أنّ " صداً " مصدرٌ مقدرٌ بأنّ ، والفعل، و" أنّ " موصولة ، وقد جعلتم " والمسجد " عطفا على " سبيل الله " فهو من تمام صلته ، وفصل بينهما بأجنبي ، وهو " وكفر به " . [3]

ورأى جمع غفير من النحويين– على ما سأثبته فيما بعد – أن كلمة " والمسجد " مجرورة بالهاء، في " به " أي : وكفر به وبالمسجد، وهذا على قول من أجاز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار .

وهذه من القضايا الخلافية المشهورة؛ التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، وردّت بسبب ذلك قراءة حمزة الزيات عند كثير من النحاة المانعين للعطف على المجرور بالجارّ المضمر .

التحقيق في المسألة :

اختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب :

---

[1] **البقرة** ، 217

[2] ينظر: الكشاف، 134

[3] **اللباب في علوم الكتاب** ، 4/10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول : مذهب البصريّين، وهو عدم جواز العطف على المجرور من غير إعادة الجارّ إلا في ضرورةٍ،ووافقهم في ذلك الزّمخشريّ، وابن عطيّة، وغيرهما .[1]

الثاني : مذهب الكوفيّين أنّه يجوز في السّعة مطلقاً، وقد وافقهم في ذلك، الأخفش، والشلوبين، وابن مالك .

الثالث : قول الجرميّ وهو التفصيل، بحيث إن أُكدّ الضّمير؛جاز العطف من غير إعادة الجارّ نحو : " مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ وزيدٍ "، وإلا لايجوز إلا ضرورة .[2]

مذهب البصريين ومن شايعهم من النحاة :

أما البصريّون، ومن وافقهم، فاحتجوا بأنْ قالوا : إنّما قلنا إنّه لا يجوز؛ وذلك لأنّ موضع الجارّ مع المجرور بمنزلة الشيء الواحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور – الذي لا يكون إلا متصلاً – فكأنّك قد عطفت الاسم على الحرف الجارّ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.[3]

فهذا **سيبويه (180 هـ)** يستقبح العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ فكان من قوله : ومما يَقْبُحُ أن يَشركه المُظهَرُ علامةُ المضمرَ المجرور، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يَشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يُتكلَّم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل لفظ التنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلمّا ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم [4] .

ثم إنه استدرك فقال : "وقد يجوز في الشّعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر المرفوع والمجرور، إذا اضطرّ الشّاعر"[5].

---

[1] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 4/11

[2] ابن عادل ، **اللباب في علوم الكتاب** ، 4/11

[3] ينظر :ابن الأنباري ، **الإنصاف** ، 2/34

[4] **الكتاب** ، 2/381

[5] **الكتاب** ، 2/382

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووافقه **المبرّد (286 هـ)** الذي قال : " ومن أجازه من غيرهم فعلى قبحٍ كالضرورة، والقرآن إنّما يحمل على أشرف المذاهب ، وقرأ حمزة ﴿ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾[1] وهذا ممّا لا يجوز عندنا، إلا أن يضطّر إليه شاعرٌ " .[2]

ومنهم من تمسّك بأن قال :" أجمعنا على أنّه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور، فلا يجوز أن يقال " مررت بزيد و كَ " فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور، على المضمر المجرور، فلا يقال " مررت بك وزيدٍ " ؛ لأنّ الأسماء مشتركةٌ في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه "[3] .

وأما **ابن السراج (316 هـ)** : فقال " ولا يجوز عطف الظاهر على المكنيّ المخفوض، نحو : مررت بك وعمرٍو، إلا أن يضطّر الشّاعر . "[4]

أما **الزّمخشريّ** فرأى أنّه لا يُقال " مررت به وزيدٍ" ولكان يعاد الجار، وقراءة حمزة ليست بتلك القوية[5] . ثمّ إنّه لمّا تعرض لإعراب الآية ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ مِنۡهُ أَكۡبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ ﴾قال : " والمسجد " عطفٌ على "سبيل الله "ولا يجوز أن يعطف على الهاء في (به).[6]

به).[6]

ولما تناول الزّمخشريّ آية : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾[7]بجر (والأرحام) على قراءة الزيات التي تفرد بها، قال الجزري : " واختلفوا في (والأرحام) ، فقرأ حمزة بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصبها " .[8]

---

[1] **النساء** ، 1

[2] **الكامل** ، 498

[3] ابن الأنباري ، **الإنصاف** ، 2/37

[4] **الأصول في النحو** ، 2/79

[5] **المفصل** ،108

[6] ينظر : **الكشاف** ، 134

[7] **النساء** ، 1

[8] **النشر في القراءات العشر** ، 2/247

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم قال : " والجرّ على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديدٍ ؛ لأنّ الضمير المتصل متصلٌ كاسمه، والجارّ والمجرور كشيءٍ واحدٍ، فلما اشتدّ الاتّصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز، ووجب تكرير العامل، وقد تمحّل لصحّة هذه القراءة بأنّها على تقدير تكرير الجارّ . "[1]

ولم يبعد **ابن يعيش** (643 هـ) عن كلام شيخه الزّمخشريّ، بل حذا حذوه ، القذّة بالقذّة في معرض تعليقه على شاهد سيبويه : [البسيط]

فَاليَومَ قَرّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمَنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ[2]

فقال : " وذلك قبيح إنما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام " .[3]

وابن عطية (542 هـ) يوافق البصريين حيث يقول :" (والمسجد) معطوف على (سبيل الله) وهذا هو الصحيح "[4] وتعرض لمسألة العطف على المضمر المجرور في آية النساء الأولى ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[5] فقال : " وقرأ حمزة وجماعة من العلماء " والأرحامِ " بالخفض عطفاً على الضّمير، وهذه القراءة عند رؤساء نحويّي البّصرة لا تجوز ؛ لأنّه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهرٌ على مضمرٍ مخفوضٍ، قال الزّجّاج عن المازني : لأنّ المعطوف، والمعطوف عليه شريكان يحلّ كلّ واحدٍ منهما محلّ صاحبه، فكما لا يجوز : مررت بزيد وك، فكذلك لا يجوز مررت ت بك وزيدٍ "[6] .

---

[1] الزمخشري : **الكشاف** ، 242

[2] تمثله سيبويه بلا نسب في **الكتاب** ، 2/382 ، وينظر : المبرد ، **الكامل** ، 498 ،وابن الأنباري ، **الإنصاف** ، 2/34 ، وابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 3/266 ، وابن مالك ، **عمدة الحافظ** ، 1/ 662 ، وابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، 3/197 ، و الرضي ، **شرح الرضي على الكافية** ، 1/1024 ، وابن الناظم ، **شرح ابن الناظم** ، 1/387 ، والعيني ، **المقاصد** النحوية ، 4/ 1647 ،.

[3] **شرح المفصل** ، 3/78

[4] **المحرر الوجيز** ، 1/290

[5] **النساء** ، 1

[6] **المحرر الوجيز** ، 2/4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مذهب الكوفيّين ومن شايعهم :

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك " مررت بك وزيدٍ " .[1] وعليه فقد فقالوا إنّ (والمسجد) مجرورة ؛ لأنّها عطفت على الضمير في (به)وقد احتجّوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز قد جاء في التنزيل وكلام العرب، قال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾بالخفض، وهي قراءة أحد القراء السبعة – وهو حمزة الزيات، وقراءة إبراهيم النخعي وغيرهما، واستشهدوا بآياتٍ أخرى من القرآن الكريم، خفضت فيها الكلمات عطفاً على الضمير المخفوض من ذلك قوله تعالى :

﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[2] " فما " : في موضع خفض؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في " فيهن " .

وقوله تعالى : ﴿ لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ ﴾.[3]

فالمقيمين في موضع خفضٍ بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام .

وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[4]

فمن : في موضع خفضٍ بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم).

فهذه الآيات وغيرها شواهدٌ على جواز العطف على الضمير المجرور، واستدلّوا بقول الشاعر :

فَاليَومَ قَرّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَب[5]

---

[1] ينظر : ابن الأنباري ، **الإنصاف** ،2/34

[2] **النساء** ، 127

[3] **النساء** ، 162

[4] **الحجر** ، 20

[5] سبق تخريجه في صفحة 37

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ف"الأيامِ"خفض بالعطف على الكاف في " بك "، والتقدير : بِكَ وبالأيامِ .[1]

وقول الآخر: [الطويل]

إِذَا أَوْقَدُوا نَاراً لِحَرْبٍ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا [2]

فسعيرها مخفوضة بالعطف على الباء في (بها) .

وحشد ابن الأنباري في الإنصاف، وكذا ابن عادل في لبابه مزيدا من الشواهد الشّعرية التي تدلّ كثرة ورودها، وعلى أنّ هذا الأسلوب من سنن العرب في الكلام، وليس بدعا لم يُتَكلَّم به.

ومن مؤيّدات الجواز ما روى البخاريّ في باب الإجارة إلى العصر من قوله صلى الله عليه وسلم: " إِنَّمَا مَثَلُكُم وَاليَهُودِ والنَّصَارَى " [3]بجر (اليهود)، وقول بعض العرب : " ما فِيها غيرُه، وفرسِهِ" بجر " فرسهِ" عطفا على الهاء في " غيره " والتقدير: ما فيها غيرُه وغيرُ فرسِه .[4]

وقد أجمل **ابن مالك** حجج الموجبين لإعادة الجارّ في اثنتين :

إحداهما : أنّ ضمير الجرّ شبيهٌ بالتّنوين، ومعاقبٌ له، فلا يُعطف عليه كما لا يعطف على التّنوين .

الثانية : أنّ حقّ المعطوف، والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كلّ واحدٍ منهما محلّ الآخر، وضمير الجرّ غير صالحٍ لحلوله محلّ ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجارّ.[5]

وتولّى ابن مالكٍ نفسه تفنيد الحجّتين قائلاً :

---

[1] ينظر : ابن الأنباري ، **الإنصاف** ، 2/34-35

[2]البيت بلا نسبة .ينظر:ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 3/268 ، ، وابن مالك ، **عمدة الحافظ** ، 1/ 663 ، وابن الناظم ، **شرح ابن الناظم** ، 1/387 ، العيني ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 4/12 : **المقاصد النحوية** ، 4/1650

[3]**الجامع الصحيح**، 4/132

[4] ينظر :ابن مالك ، **شرح التسهيل**، 3/266

[5]ينظر :ابن مالك ، **شرح التسهيل**، 3/265- 266

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الحجّتين من الضعف ما لا يخفى؛ لأنّ تشبيه ضمير الجرّ بالتّنوين لو منع العطف عليه بلا إعادة الجارّ؛ لمنع منه مع الإعادة ؛ لأنّ التّنوين لا يعطف عليه بوجه ؛ ولأنّه لو منع من العطف عليه لمنع من تأكيده والإبدال منه؛ لأنّ التّنوين لا يؤكد ، ولا يبدل منه، وضمير الجرّ يؤكد ويبدل منه بإجماع، فللعطف أسوةٌ بهما، وقد تبينّ ضعف الحجّة الأولى .[1]

وأمّا الثّانية ، فيدلّ على ضعفها أنّه لو كان حلول كلّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحّة العطف لم يَجُز : ربّ رجلٍ وأخيه ، ولا " أي فتىً في هيجاء أنت وجارها " ولا : " كلّ شاةٍ وسخلتها بدرهمٍ . قال : وأمثال ذلك كثيرةٌ، فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو، " مررت بك وزيدٍ " فإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعاً، وجب الاعتراف بصحة الجواز[2] .

ومن الّذين تصدّوا لمانعي العطف على المضمر المجرور، أبو حيّان الأندلسي الذي ذكر مذاهب النّحاة في العطف على المضمر المجرور، ثم قال والذي نختاره، " أنّه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ لأنّ السّماع يعضده، والقياس يقوّيه " .[3]

ثمّ ردّ على الزّمخشريّ، وابن عطية قولهما إنّ (والمسجد) معطوف على (سبيل الله) قائلاً : "إنّ كلمة (والمسجد) ، إذا كانت معطوفةً على (سبيل الله)كان متعلقاً بقوله (وصدٌّ) إذ التقدير : وصَدٌّ عن سبيل الله وعن المسجدِ الحرامِ، فهو من تمام عمل المصدر، وقد فصل بينهما بقوله، (وكفر به) ولا يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول" .[4]

ثم إنّه لمّا تعرّض لآية ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾[5] قال : " وتأويلها على غير العطف على الضمير يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التّأويل، قرأها كذلك ابن عباس، والحسن ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ...وحمزة، ومن ادّعى اللحن فيها، أو الغلط على حمزة فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثيرٌ؛ يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورةً "[6]وبلغ من غضبه لقول

---

[1] ينظر : **شرح التسهيل** ، 3/265- 266

[2] ينظر :ابن مالك ، **شرح التسهيل**، 3/265- 266

[3] أبو حيان ، **البحر المحيط** ، 2/154

[4] أبو حيان ، **البحر المحيط** ، 2/154

[5] **النساء** ، 1

[6] أبو حيّان ، **البحر المحيط** ، 2/156

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابن عطية :" ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان "[1]، أنْ قال متحاملاً مُغضباً : " جسارةٌ قبيحةٌ منه لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءةٍ متواترةٍ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم – قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقّوا القرآن من في رسول الله صلى الله عليه وسلم – بغير واسطة، عمد إلى ردّها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة، كالزّمخشريّ، فإنّه كثيراً ما يطعن في نقل القرّاء، وقراءاتهم، ولم يقرأ حمزة من كتاب الله إلا بأثرٍ، وكان صالحاً ورعاً ثقةً في الحديث، ثم قال : وإنّما ذكرت هذا، وأطلت لئلا يطّلع غمرٌ على كلام الزّمخشريّ، وابن عطيّة في هذه القراءة فيسيء ظناً بها، وبقارئها، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك، ولسنا متعبّدين بقول نحاة البّصرة، ولا غيرهم ممّن خالفهم "[2] .

وأما ابن عادلٍ، فقد رجّح قول القائلين بالجواز مطلقاً لكثرة السماع الوارد به، وضعّف دليل المانعين، واعتضادهم بالقياس، وقد حشد ابن عادلٍ الكثير من الشواهد الشعرية التي اختلفت فيها حروف العطف، وقال بعد ذلك معقباً : فكثرة ورود هذا، وتصرفهم في حروف العطف، فجاءوا تارة بالواو، وأخرى" بلا"، وأخرى" بأم"، وأخرى ب "بل "، دليلٌ على جوازه[3].

وقال إنّ وجه ضعفه أنّه كان بمقتضى هذه العلّة ألّا يعطف على الضمير مطلقا، سواء أكان مرفوع الموضع، أم منصوبه، أم مجروره، وسواء أعيد معه الخافض، أم لا كالتنوين .
وأمّا كون القياس يعضده ؛ فلأن العطف تابعٌ من التّوابع الخمسةِ، فكما يؤكَّد الضمير المجرور، ويبدل منه، فكذلك يعطف عليه [4].
مما لا شك فيه، أنّ الأكثر في هذه المسألة هو إعادة الجار حرفا كان أو اسما ؛ كقوله تعالى:

﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾[5] وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾[6]

---

[1] **المحرر الوجيز** ، 2/4
[2] أبو حيّان ، **البحر المحيط** ، 3/167
[3] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 4/12
[4] ينظر : ابن عادل ، **اللباب في علوم الكتاب** ، 4/12
[5] **فصلت** ، 11
[6] **البقرة** ، 133

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكنّ الّذي تطمئنّ إليه النّفس، بعد هذا التّطواف في آيات الله ،وأشعار العرب الأقحاح ونثرهم، ما يعضد مذهب الكوفيين ويقويه، ويؤكد بما لا يدع مجالا للشّك أنّ العطف على المضمر المجرور أمر جائز حال السعة الاختيار، فضلا عن الضرورة، وحسبنا قراءة حمزة خير دليلٍ وشاهدٍ نتوقف عنده، وهو عربيٌّ قحٌّ يُحتجّ بكلامه،فكيف إذا كانت روايته قراءةً سبعيةً متواترةً تناولتها الأمة منة بالقبول جيلاً بعد جيلٍ وكابراً عن كابرٍ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗاۙ قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾.[1]

قال ابن عادلٍ :

" والألف واللام في (الأنهار) للجنس . وقيل : للعهد لذكرها في سورة القتال .

وقال الزّمخشريّ : يجوز أن تكون عوضاً من الضّمير كقوله : ﭽﭨﭩﭽ[32]، أي (أنهارها) يعني أنّ الأصل : واشتعل رأسي ، فعوّض (أل) عن ياء المتكلّم، وهذا ليس مذهب البصريّين، بل قال به بعض الكوفيّين؛ وهو مردودٌ بأنّه لو كانت (أل) عوضاً عن الضّمير، لما جُمع بينهما، وقد جُمع بينهما ؛ قال النابغة :[الطّويل]

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ بِجَسِّ النُّدَامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ[4]

فقال الجيب منها " .[5]

---

[1] **البقرة** ، 25

[2] **مريم** ، 4

[3] ينظر :**الكشّاف** ، 55

[4] البيت ليس للنابغة وإنّما لطرفة بن العبد .ينظر : طرفة بن العبد ، **الديوان** ، 24 ، والزوزني ، **شرح المعلّقات المعلّقات السبع**، 58 ، وأبو زيد القرشي ، **جمهرة أشعار العرب** ، 1/324 ، وأبو حيّان ، **البحر المحيط** ، 1/256

[5] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/452

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تناول الزّمخشريّ كلمة (الأنهار) في الآية المذكورة أعلاه وذكر كونها معرفة، في حين أنّ كلمة (جنّات) الّتي سبقتها كانت نكرة، وعزا ذلك إلى أحد سببين : إمّا أن يكون المراد بالتّعريف الجنس، كما تقول : لفلان بستان فيه الماء الجّاري، والتين، والعنب، وألوان، الفواكه تشير بذلك إلى الأجناس الّتي في علم المخاطب، أو إلى سبب آخر، وهو الشّاهد في هذا المبحث : أن يكون المقصود (أنهارها)، فعوّض التّعريف باللام من تعريف الإضافة كقوله تعالى : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾[1]، أراد بذلك واشتعل رأسي شيبا [2].

وقضيّة ورود الألف واللام عوضا من الضّمير، اشتهرت، وكانت محلّ نزاع واختلاف بين العلماء، بل عدّت هذه المسألة من المسائل الخلافيّة بين الكوفيين، والبصريين إلاّ أنّ ابن خروف أنكر ذلك وقال ليس ثمّة خلاف بينهم في هذه المسألة ولا ينبغي أن يجعل .[3]

أجاز الكوفيّون، وبعض البصريين[4]، كسيبويه، وجمع من المتأخرين كابن مالك، والزّمخشري، وابن خروف مسألة التّعويض؛ وقد رأوا أنّ (أل) في الآية، وما ماثلها عوّض عن ياء المتكلّم .

فهذا سيبويه رأس البصريّة الّذي يرى جمعٌ من المتأخرين أنّهم يقولون بعدم جواز التّعويض بين الألف واللام والضمير،قال بجوازه في باب البدل،وأتى بمثال : " ضُرب زيد الظهرُ والبطنُ " وهو يريد : ظهره وبطنه.[5]

وذكر ابن مالك من المتأخرين أنّ في قولك: "مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ " بتنوين حسن ورفع الوجه، على معنى "حسنٍ وجهه"، فالألف واللام عوض من الضمير .[6]

واحتجّ ابن مالكٍ لهذا المذهب بقوله :

---

[1] **مريم** ، 4

[2] ينظر :**الكشّاف** ، 55

[3] ينظر :**شرح جمل الزّجاجي** ، 1/561

[4] ينظر :ابن مالك ، **شرح التّسهيل**، 1/281

[5] ينظر :**الكتاب** ، 158

[6] ينظر : **شرح التّسهيل** ، 2/281

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" لمّا كان حرف التعريف بإجماع مغنياً عن الضّمير في نحو :" مررت برجل فأكرمت الرجل"، جاز أن يغنى عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأوّل، ولذلك لم يختلف في جواز "مَرَرَتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ أَبِيهِ، واختُلِفَ في جواز نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ أَبْ، إذ ليس فيه ضمير، ولا حرف تعريف"[1].ثمّ ذَكَرَ شيوعَ الأمثلة، والشّواهد في القرآن، واستشهد بآيات قرآنيّة وردت فيها الألف واللام عوضا من الضّمير كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾[2]، أي بمعنى حياته الدّنيا ، ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[3] ، أي هي مأواه، ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴾[4]أي ونهى نفسه عن هواها،﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[5] أي: الجنّة هي مأواه . وعلى هذا أيضا حمل قوله تعالى :﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾[6]، أي مفتّحة لهم أبوابها .[7]

وذكر الفرّاء وهو من رؤوس الكوفيّين، شواهد من كلام العرب تعضد هذا المذهب في الكلام فقال:"إنّ العرب تقول : " مَرَرْتُ عَلَى رَجُلٍ حَسَنَةٍ العَيْنُ قَبِيحِالأَنْفُ،والمعنى حَسَنَةٌ عَيْنُهُ، قَبِيحٌ أَنْفُهُ" .[8]

وروى أيضا قول الشّاعر : [الطّويل]

وَلَكِن نَرَى أَقْدَامَنَا فِي نِعَالِكُم وَآنُفَنَا بَيْنَ اللِّحَى وَالحَوَاجِبِ[9]

والمعنى نرى أنوفنا بين لحاكم، وحواجبكم في الشبه .[10]

---

[1] **شرح التّسهيل** ، 2/281

[2] **النّازعات** ، 37-38

[3] **النّازعات** ، 39

[4] **النّازعات**، 40

[5] **النّازعات**، 41

[6] **ص** ، 50

[7] ينظر : **شرح التّسهيل** ، 1/282

[8] **معاني القرآن** ،2/408

[9] البيت بلا نسبة . ينظر : الفرّاء ، **معاني القرآن** ، 2/408 ، ، والطبري ، **جامع البيان** ، 20/122 ، وابن مالك : **شرح التّسهيل** ، 2/472

[10] ينظر :الفرّاء ، **معاني القرآن** ، 2/408

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا الّذين منعوا التّعويض فهم أكثر البصريين كما أخبر بذلك المرادي [1]، ومن وافقهم مثل أبي جعفر النحّاس[2]، وابن جني، وأبي حيّان في أحد أقواله،والسمين الحلبي، وابن عصفور، وابن عادل[3] .

فهذا أبو حيّان ينتفض لمذهب المانعين من التعويض منافحا، ومعترضا على الزّمخشري تارة قائلا : " وهذا الّذي ذكره الزّمخشري، وهو أنّ الألف واللام تكون عوضا من الإضافة ، ليس مذهب البصريين، بل شيء ذهب إليه الكوفيّون، وعليه خرّجَ بعض الناس قوله تعالى : ﴿مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾[4]، أي أبوابها. وأمّا البصريّون،فيتأوّلون هذا على غير هذا الوجه ويجعلون الضّمير محذوفا ؛أي " الأبواب منها"، ولو كانت الألف واللام عوضا من الإضافة، لما أتي بالضّمير مع الألف واللام، كقول الشاعر :[الطّويل]

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ بِجَسِّ النُّدَامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ[5]

وتارة أخرى تراه يستشهد ببيت ذي الرمة ليجيز التّعويض : [البسيط]

لمياءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ[6]

يريد وفي لثاتها .[7]

والّذي يظهر من كلام أبي حيّان،والزّمخشري،أنّ مناط احتجاج المانعين، والدليل الّذي قامت عليه حجّتهم؛أنّها كانت (أل) عوضا عن الضّمير حقا ، ما جمع بينهما؛ لأنّه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوّض عنه، وقد اجتمعتا في بيت طرفة السّابق :[الطّويل]

---

[1] ينظر : **الجنى الدّاني** ، 220

[2] ينظر : **شرح القصائد التسع المشهورات** ، 1/155

[3] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/452

[4] **ص** ، 50

[5] البيت سبق تخريجه في الصفحة 43

[6] ينظر : **الدّيوان** ، 12 ،وأبو حيّان ،**البحر المحيط** ، 3/249 ، والعيني ، **المقاصد النحويّة**، 4/1684 ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، 5/215 ، والأشموني ، **شرح الألفيّة** ، 3/438.

[7] ينظر :**البحر المحيط** ، 3/249

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ بِجَسِّ النُّدَامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ

فقال : الجيب منها .

ولقد تولّى ابن مالك الردّ والتّفنيد لرأي المانعين بقوله أنّنا لا نسلم أنّ (أل) في بيت طرفة عوض، بل جيء به لمجرّد التّعريف، فجمع بينه وبين الضّمير إذ لا محذور في ذلك، ثمّ قال: ولو سلّمنا أنّ (أل) في البيت عوضا عن الضّمير، فيكون الجّمع بينهما ساعتئذ اضطرارا وليس في حال السّعة، كما جمع الرّاجز بين ياء النداء والمعوّض منها في قوله : [الرجز]

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمّا أَقُولُ يَا اللّهُمّ يَا اللّهُمّا[1]

فالميم عوض عن أداة النداء، وقد جمع بينها وبين أداة النداء اضطرارا [2].

ومن أدلّة المانعين الّتي ذكرها الإمام الزّجاج في معرض تناوله لآية ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾[3] أنّ الضمير المعوّض عنه فيما يعتقد المجيزون هو الهاء والألف، وهما اسم، ولو سلمنا بالتعويض بينه وبين أل التّعريف، لكنّا قد استبدلنا الحرف نيابة عن الاسم،وهذامحال،إذ لا يبدّل حرف جاء لمعنى من اسم، ولا ينوب عنه .[4]

ومن الأدلّة الأخرى الّتي قال بها المانعون ما قاله ابن جنّي: أنّ الأبواب بدل من الضّمير المستتر في قوله " مفتّحة "، ويكون التّقدير ساعتئذ،" مفتّحة لهم الأبواب منها " في تأويل لقوله تعالى : ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾[5].[6]

---

[1] البيت بلا نسبة ، ينظر: ابن جنيّ ، **سرّ صناعة الإعراب** ، 1/419 ابن الأنباري ، **أسرار العربيّة** ، 130 ، ، والمالقي ، **رصف المباني** ، 306 وينسب لأبي خرّاش الهذليّ ، ينظر: السكريّ، **شرح أشعار الهذليين** ، 3/1346 ، والعيني ، **المقاصد النحويّة** ، 4/1697 .

[2] ينظر : **شرح التّسهيل** ،1/283

[3] **ص**، 50

[4] ينظر :الزّجاج ، **معاني القران وإعرابه**، 4/337

[5] **ص**، 50

[6] ينظر :ابن جنّي ، **الخصائص**، 2/283

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال سوق أدلّة المجيزين والمانعين،تراني أميل إلى الّذي اختاره الزّمخشري واعترض عليه ابن عادلٍ،وهو جواز الاستعاضة ؛ لأنّ الإجماع معقودٌ على مثل قول : "مررتُ بالرّجل فأكرمت الرّجل"، فأغنت الألف واللام عن الضمير، وكذلك شبه الإجماع معقودٌ على الاستعاضة إجمالا بين (أل) والضّمير، وهذا قول الكوفيّين وأكثر البصريّين، ويكفينا قول ابن خروف ملخّصاً "ولا يَنْبَغِي أنْ يُجعل بينهما خِلافٌ " [1] .

[1]ينظر :ابن خروف ، **شرح جمل الزّجاجي** ، 1/561

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقحام لفظ الجّلالة في قوله تعالى :

﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ ﴾[1]

قال ابن عادلٍ :

" وقال الزّمخشريّ : إنّ اسما لله – تعالى – مقحمٌ[2]،والمعنى : يخادعون الّذين آمنوا،ويكون من باب : أعجبني زيد وكرمه . والمعنى أعجبني كرم زيد،وإنّما ذكر " زيد " توطئة لذكر كرمه،وجعل ذلك نظير قوله تعالى : ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ ﴾[3]،﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾[54] .

وهذا منه غير مرضٍ؛ لأنّه إذا صح نسبة مخادعتهم إلى الله – تعالى – بالأوجه المتقدّمة، فلا ضرورة تدعو إلى ادّعاء زيادة اسم الله تعالى " .[6]

للنّحاة في قوله تعالى "(يخادعون الله) أقوال، و توجيهاتٌ إعرابيّةٌ يقتضيها المعنى منها:

الوجه الأول : ذكره أبو حيّانٍ[7] وابن عادل[8] أنّ قوله : (يخادعون) هذه الجملة يحتمل أن تكون مستأنفة جوابا لسؤال مقدّر هو : ما بالهم قالوا : آمنّا وما هم بمؤمنين ؟فقيل : يخادعون الله

---

[1] **البقرة**، 9

[2] مقحم :موجود كالعدم ، أي أن اللفظة زائدة فوجودها أو عدم وجودها سواء . ينظر : يوحنا مرزا ، **موسوعة المصطلح النحوي** ، 806/2

[3] **التوبة**، 62

[4] **الأحزاب** ، 57

[5] ينظر :**الكشّاف** ، 32

[6] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/337

[7] ينظر :**البحر المحيط** ، 1/184

[8] ينظر :**اللباب في علوم الكتاب** ، 1/335-336

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوجه الثّاني :ذكره أيضا أبو حيّان[1]، وابن عادل[2]وهو احتمال أن تكون جملة ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ بدلا من الجملة الواقعة صلة ل (من)، وهي (يقول) ويكون هذا من بدل الاشتمال؛ بمعنى أنّ أقوالهم مشتملة على مخادعة الله ، وهو نظير قول الرّاجز : [الرّجز]

إِنَّ عَلَى اللهِ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهَاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَاً [3]

ف " تؤخذ " بدل اشتمال من " تبايع " .

وعلى هذين القولين، الاستئناف والبدليّة؛ لا محلّ لهذه الجملة من الإعراب .

الوجه الثّالث : ذكره ابن عادل [4]، وهو كون هذه الجملة حالا من الضّمير المستكن في (يقول) وتقديره : ومن النّاس من يقول حال كونهم مخادعين .

الوجه الرّابع : قال به أبو البقاء العكبري [5]، وهو أن تكون هذه الجملة حال من الضّمير المستكن المستكن في (بمؤمنين)، والعامل فيها اسم الفاعل .

وقد خطّأه أبو حيّان ،ووافقه في ذلك ابن عادل وردَّ عليه بأنّ "ما" دخلت على الجملة، فنفت نسبة الإيمان إليهم، فإذا قيّدت تلك النسبة بحال تسلّط النفي على تلك الحال، وهو القيد فنفته .

وارتأى أنّ هذه الآية (**ما هم بمؤمنين يخادعون الله**) نظير الجّملة : " ما زيد أقبل ضاحكا " ولهذا التركيب مسلكان في لسان العرب :

الأول :نفي القيد وحده، وإثبات أصل الفعل، وهو الأكثر، ومفهومه إثبات الإقبال، ونفي الضّحك،وهذا المعنى لا يصحّ إذ لا يتصور أن معنى الآية نفي الخداع وإثبات الإيمان .

---

[1] ينظر : **البحر المحيط** ، 1/184

[2] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/ 336-335

[3] البيت بلا نسبة،سيبويه،**الكتاب**: 1/156 ،وابن مالك،**عمدة الحافظ**، 1/591 ،وابن النّاظم،**شرح ابن النّاظم**، 1/399 ،وينظر : العينيّ،**المقاصد النحويّة**، 4/1680

[4] ينظر : **اللّباب في علوم الكتاب**، 1/336

[5] ينظر : **التبيان في إعراب القران** ، 1/25

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والثّاني : وهو الأقل أن ينتفي القيد، فينتفي العامل فيه، فيصبح المعنى على المثال المذكور آنفا: لم يقبل ولم يضحك، وهذا المعنى أيضا لا تصحّ إرادته؛ لأنّه يقتضي : نفي الإيمان ونفي الخداع معا .

ولأنّ المعنى المستساغ، والظّاهر هو نفي الإيمان، وثبوت الخداع يفسد بذلك جعلها حالا من الضّمير في ﴿ **بمؤمنين** ﴾ .[1]

الوجه الخامس : وهو قول الزّمخشري بعد أن تساءل كعادته قائلا: كيف ذلك ومخادعة الله والمؤمنين لا تصحّ ؟فأجاب :

أن يكون من قبيل قولهم : (أعجبني زيد وكرمه) فيكون المعنى يخادعون الّذين آمنوا بالله، وفائدة هذه الطّريقة قوّة الاختصاص،نظير قوله تعالى :

﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾[2] ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾[3]ونظيره في كلام العرب : علمت زيدا فاضلا، والغرض فيه ذكر إحاطة العلم بفضل زيد لا به نفسه ؛ لأنّه كان معلوما له قديما، كأنّه قيل : علمت فضل زيد . ولكن ذكر زيد توطئة وتمهيد لذكر فضله .[4]

وتولّى الردّ عليه ابن عادل، فقال :"وهذا الكلام منه غير مرض ؛ لأنّه إذا صحّ نسبة مخادعتهم لله – عزّ وجل – بالأوجه المتقدّمة، فلا ضرورة تدعو إلى ادّعاء إقحام اسم الله تعالى وزيادته"[5].

وزيادته"[5].

وأمّا ادّعاء الزّمخشري أنّه يمكننا قياس الآية، وإجراؤها مجرى (أعجبني زيد وكرمه) والّتي بمعنى أعجبني كرم زيد، فتكون المخادعة بذلك للّذين آمنوا، واسم الله في هذه الحالة مقحم، وإنّما المراد هو مخادعة الّذين آمنوا؛ كما إن الإعجاب اختص بكرم زيد دون ما سواه من الصّفات، وإنّما ذكر زيد توطئة لذكر كرمه؛فهو أمر لا ضرورة له البتّة .

---

[1] ينظر :أبو حيّان ، **البحر المحيط** ، 1/184 ، وابن عادل ، **اللّباب في علوم الكتاب** ،1/336-337

[2] **التوبة** ، 62

[3] **الأحزاب** ، 57

[4] ينظر :الزّمخشري، **الكشّاف** ، 32

[5] **اللباب في علوم الكتاب**، 1/337

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والّذي أرتئيه، وأميل إليه هو الوجه الثّاني :أنّ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾بدل اشتمال من جملة (يقول) ولمّا كانت صلة تقرّرَ ألا محلّ لها من الإعراب، وهو ما ارتضاه ابن عادل في أحد أقواله، وأرى أنّ الرأي الّذي ذكره الزّمخشري – رحمه الله– تمحّلٌ لا ضرورة تستدعيه، وقياسه على التركيب الّذي ذكر، يُردُّ عليه أنّ الإعجاب أسند إلى زيد برمته يشمل كلّ صفاته، وما كان من تأكيد على صفة بعينها للشرف، إنّما هو من قبيل عطف الخاص على العام وهو نظير قوله تعالى :﴿ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾[1].

[1] **البقرة** ، 98

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(مَنْ) في قوله تعالى :

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾[1]

قال ابن عادل :

" وقال الزّمخشري : إن كانت أل للجنس كانت " مَنْ " نكرة موصوفة كقوله :

﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾.[2]

وإن كانت للعهد كانت موصولة، وكأنّه قصد مناسبة الجنس للجنس، والعهد للعهد .[3]

إلّا أنّ هذا الّذي قاله غير لازم،بل يجوز أن تكون " أل " للجنس، وتكون " من " موصولة، وللعهد و"من " نكرة موصوفة ."[4]

جاءت " من" في اللغة العربيّة على أوجه: شرطيّة، واستفهاميّة، وموصولة، ونكرة موصوفة".

استفهاميّة نحو قوله تعالى :﴿ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[5] ، ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾[6]

وشرطيّة :نحو قوله تعالى : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾[7]

وموصولة :نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[8]

ونكرة موصوفة نحو قول الشاعر : [الرمل]

---

[1] **البقرة** ، 8

[2] **الأحزاب** ، 23

[3] ينظر :**الكشّاف** ، 30

[4] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/327

[5] **القصص** ، 71

[6] **يس** ،52

[7] **النّساء** ، 123

[8] **الحج** ، 18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظَاً قَلْبَهُ لَو تمَنَّى لِيَ مَوْتَاً لَمْ يُطَعْ[1]

ومنه قول القائل :" مَرَرْتُ بْمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ "[2]

اختلف النّحاة في (**مَنْ**) في هذه الآية على ثلاثة أقوال :

القول الأوّل :أن تكون (من) نكرة موصوفة، ومعنى كونها نكرة موصوفة؛ أن يكون ما بعدها صفة لها، والتّقدير على هذا : ومن النّاس فريق أو ناس يقولون .

قاله الإمام أبو البقاء العكبريّ، وضعف أن تكون بمعنى "الّذي"؛ لأنّ (الّذي) يتناول قوما بأعيانهم، والمعنى هاهنا على الإبهام وعدم التعيين، وهذا من خصائص (مَن)، فهي تطلق على المفرد والمثنّى والجمع المذكّر والمؤنّث. فتعود على المفرد المذكر باعتبار لفظها، وعلى المؤنّث، والمثنّى، والجمع، باعتبار معناها .[3]

وقد روى أهل التّفسير في أسباب نزول هذه الآية عن ابن عبّاس أنّه قال : نزلت هذه الآيات في منافقي الأوس، والخزرج، ومن على شاكلتهم من مثل،عبدالله بن أُبي بن سلول، ومعتب بن قشير، والجدّ بن قيس.[4]

وهذا الكلام من أهل التفسير يدّحض ادّعاء أبي البقاء الّذي استبعد كون " من " موصولة لأنّها تتناول قوما بذواتهم وأعيانهم، زاعما أنّ المقام مقام إبهام، وليس الأمر كذلك كما بينا من كلام ابن عبّاس.وهذا ما بيّنه ابن عادل[5] والسمين الحلبي الّذي قال :" وهذا منه غير مسلم ؛ لأنّ المنقول أنّ الآية نزلت في قوم بأعيانهم، كعبدالله بن أبي ورهطه "[6] .

---

[1] البيت لسويد ابن أبي الكاهل ، ينظر : **الدّيوان** ، 30 ، و ينظر : ابن هشام ، **مغني اللبيب** ، 1/340 ، وينظر : الرّماني ، **رسالتان في اللغة** ، 11 ، وينظر : ابن الشجري ، **أمالي ابن الشجري** ، 2/441 ، والسّيوطي ، **همع الهوامع** ، 1/316 .

[2] ينظر : السّيوطي ، **همع الهوامع** ، 1/316

[3] ينظر : **التبيان في إعراب القران الكريم** ، 24

[4]ينظر ابن كثير ، **تفسير االقرآن العظيم**، 1/177، والصابوني ، **صفوة التفاسير** ، 1/35

[5] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/327

[6]**الدر المصون**، 1/110

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرد هذا الكلام ما ورد عن الكسائي أنّ " مَنْ " لا تكون نكرة إلّا في موضع يخصّ النكرات كوقوعها بعد رُبّ كقول سويد ابن أبي الكاهل اليشكري :[الرّمل]

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظَاً قَلْبَهُ لَوْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتَاً لَمْ يُطَعْ[1]

وهذا الّذي ذكره الكسائي على الأكثر، إلا أنّها جاءت في موضع لا يخصّ النكرة كقول الشاعر: [الكامل]

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[2]

وقد خرجّها الكسائي على زيادة " من ".[3]

القول الثّاني : أن تكون (من) موصولةبمعنى(الّذي) ؛ أي أنّ من الناس من يقول وهم عبدالله بن أُبي، وأصحابه الّذين مردوا على النّفاق....، وعلى هذا القول جمهرة النّحاة، الكسائي[4]،والسّمين الحلبي[5]،وأبو حيّان الأندلسي [6] وابن هشام الأنصاري[7]، الّذين رأوا أنّ موصوليّة"مَنْ" راجحة من حيث المعنى، وأنّ التركيب الفصيح يستدعي أن تقع" مَنْ" في الموضع الّذي يختص بالنكرة حتى يصحّ القول بعد ذلك أنّها موصوفة .

---

[1] سبق تخريجه في الصفحة السّابقة ، 54

[2] اختلفوا في نسبته، فنسبه سيبويه إلى حسّان بن ثابت – ليس في ديوانه– ومنهم من نسبه إلى كعب بن مالك الأنصاري، ومنهم إلى بشير بن عبدالرحمن بن كعب بن مالك، ينظر : سيبويه ، **الكتاب**، 2/105 ، والفرّاء، **معاني القرآن** ، 21،وابن جنيّ، **سر صناعة الإعراب** ، 1/135 وابن هشام،**مغنّي اللبيب**، 1/340،والعيني، **المقاصد النحويّة** ، 1/452 ،، وينظر : المرادي ، **الجنى الدّاني** ، 52، وابن يعيش: **شرح المفصّل**، 4/18

[3] وينظر : ابن هشام ، **مغني اللبيب** ، 1/340 ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، 1/316-317

[4] ينظر : ابن هشام الأنصاري ، **مغني اللبيب** ، 1/340

[5] ينظر : **الدر المصون** ، 1/110

[6] ينظر :**البحر المحيط** ، 1/182

[7] ينظر :**مغني اللبيب** ، 1/340

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القول الثّالث : قال به الزّمخشري، ونصّ على أنّ اللام للجنس، ويجوز أن تكون للعهد؛ والإشارة إلى الّذين كفروا المار ذكرهم، كأنّه قيل : وَمِن هؤلاء مَنْ يقول، وهم عبد الله بن أبي، وأصحابه، ومن كان في حالهم من أهل التصميم على النفاق .[1]

ثم قال :إن كانت أل للجنس كانت " من " نكرة موصوفة كأنّه قيل : ومن الناس ناس يقولون كذا كقوله تعالى : ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾[2]

وإن كانت للعهد فهي موصولة، كقوله تعالى :﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾[3]

فالزّمخشري رحمه الله يرى أن اللام إذا كانت للجنس في كلمة (النّاس) ناسب أن تكون (مَنْ) موصوفة؛ لكون الجّنس شائع في الأفراد، فيناسبه القول بأنّها نكرة موصوفة؛ لأنّ النكرة شائعة كذلك في أفرادها.وإن كانت (أل) في (النّاس) للعهد، ناسب القول بأنّ (مَنْ) موصولة لكون العهد أقلّ شيوعاً من الجنس.

وَرُدَّ هذا القول، وتوقّف عنده جمع من العلماء، منهم السّمين الحلبي الّذي قال : " هذا الّذي قاله غير لازم "[4] . وذكر أبو حيّان أنّ ما ذهب إليه الزّمخشري من أنّ اللام في (النّاس) إن كانت للجنس كانت "من" نكرة موصوفة، وإن كانت للعهد كانت موصولة أمر لا تحقيق له، ولا تلازم بين ما ذكره .[5] أمّا ابن هشام الأنصاريّ فتوقّف عند كلام الزّمخشري وقال : " يحتاج إلى تأمل"[6].

---

[1] ينظر : **الكشّاف** ، 30

[2] **الأحزاب** ، 23

[3] **التوبة** ، 61

[4] **الدر المصون**، 1/117

[5] ينظر : **البحر المحيط** ، 1/182

[6] **مغني اللبيب**، 1/340

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا ابن عادل الحنبلي فقد اعترض على كلام الزّمخشري قائلا : إنّ إرادة مناسبة الجنس للجنس والعهد للعهد غير لازمة، بل يجوز أن تكون اللام للجنس و(مَنْ) موصولة، ويجوز أن تكون للعهد و(مَنْ) موصوفة .[1]

والّذي أرجحه أنّ (مَنْ) موصولةٌ لأنّها راجحةٌ من حيث المعنى، إذ إنّ سبب النّزول يوضّح أنّها نزلت في قوم بعينهم، وهذا ما يقوّي كونها موصولةً، بالإضافة إلى كلام الكسائي وهو إمامٌ في اللغة، حجةٌ ،الّذي أنكر ورود "مَنْ " نكرةً موصوفةً في لسان العرب إلّا إذا وقعت في موضعٍ يختصّ بذلك، وما حفظ عن العرب من مجيئها نكرةً موصوفةً في غير ذلك قليل جدا يمكن تأويله على غير النّكرة الموصوفة .

[1] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/327

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحمل على المعنى

(الّذي) في قوله تعالى :

﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[1]

قال ابن عادل :

" وقال الزّمخشري ما معناه : إنَّ هذه الآية مثل قوله تعالى : ﴿ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾[32]

وقال ابن عادلٍ : وهذا القول الّذي قاله الزّمخشريّ فيه نظرٌ "[4] .

"الّذي ": اسمٌ موصولٌ للمفرد المذكّر، وضع توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل؛ وذلك أنّه لا يمكن أن تصف معرفةً بالجملة، وإنّما تصف بالجملة النّكرة فتقول : " رأيت رجلاً يضرب أخاه " فإذا أردت أن تصف المعرفة بالجملة جئت ب " الّذي " فقلت : " رأيت الرجل الّذي يضرب أخاه".فتوصّلت ب "الّذي" إلى وصف الرّجل بكونه يضرب أخاه، وذلك أنّ نعت المعرفة يكون ب" أل " إذا كان اسماً، فتقول " أقبل الرّجل الكريم " فوصفت الرّجل بالكريم، وقد أدخلت " أل " عليه .[5]

ولمّا كان لا يمكن إدخال "أل" على الجمل جيء ب" الّذي" لتقوم مقام "أل " [6] .

و(الّذي) موصولٌ للمفرد المذكّر، ولكنّ المراد به ها هنا في قوله تعالى:

﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[7] جمع، ولذلك روعي معناه في قوله:

---

[1] **البقرة** ، 17

[2] **التوبة** ، 69

[3] ينظر :**الكشّاف** ، 39

[4] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/373

[5] ينظر :السامرائي، فاضل ، **معاني النحو** ، 1/123-124

[6] ينظر :**المصدر نفسه** ، 1/124

[7] **البقرة** ، 17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ ﴾[1] ، فأعاد الضمير عليه جمعاً في ما يسمّى عند أهل اللغة بالحمل على المعنى.

الحمل على المعنى :هو أسلوب من أساليب العرب الّتي استخدمتها في التّعبير عن الشيء المطلوب، فإذا كان الحمل على ظاهر اللفظ هو الأصل في الكلام، لأنّه الأكثر في كلام العرب، فقد ورد في منثور العرب ،ومنظومهم من التّراكيب الّتي تستدعي الحمل على المعنى دون اللفظ وتعرض النّحاة لهذا الأسلوب، وإن اختلف المصطلح، فلا مشاحّة في الاصطلاح .

فقد عقد سيبويه بابا في كتابه جعل عنوانه : هذا بابٌ يختار فيه النّصب؛ لأنّ الآخر ليس من نوع الأوّل؛ حيث حمل "إلّا" على معنى "لكنّ" لا لشيء إلا لصحّة المعنى،ويقول: "وهو لغة أهل الحجاز؛ وذلك مثل قولك: ما فيها أحد إلّا حمارًا، وكرِهوا أن يُبدّلوا الآخر من الأول، فيصير كأنّه من نوعه، فحمل على معنى "لكنّ" ".[2]

وهذا ابن جنيّ يقول: " وقد شاع عنهم حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى، وترك الظّاهر إليه، وذلك كتذكير المؤنّث، وتأنيث المذكّر، وإفراد الجّماعة، وجمع المفرد " [3] .

وقال في موضع آخر عن الحمل على المعنى أنّه غورٌ من العربيّة بعيدٌ ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ، قد ورد به القرآن،وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً .[4]

وأفرد له ابن فارس باباً سمّاه " باب الحمل " جاء فيه : "هذا باب يترك حكم ظاهر لفظه؛ لأنّه محمولٌ على معناه، يقولون : "ثلاثةُ أنفسٍ"، والنّفس مؤنّثة، لأنّهم حملوه على الإنسان".[5]

---

[1] **البقرة** ، 17

[2] **الكتاب** ، 2/319

[3] **المحتسب** ، 1/145

[4] ينظر : **الخصائص** ، 2/281

[5] **الصّاحبي** ، 249

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستقرّ تعريف "الحمل على المعنى" عند المعاصرين : " أن يكون الكلام في معنى كلام أخر،فيحمل على ذلك المعنى،أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها، فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ"[1] .

وشاع هذا الأمر في باب الموصولات المشتركة " من،ما،أل،أي،ذو،ذا " لجواز الحمل على اللفظ وهو الإفراد والتّذكير،وعلى المعنى المقصود،من حيث التثنية،والجمع،والتذكير والتأنيث،وذلك أنّ هذه الأسماء،وإن كانت مفردة إلا أنّها قد تدل على الكثرة؛ لإبهامها وكونها لاتختصّ بمسمّى بعينه،وهذا ليس على سبيل الحصر،فقد ذكر ابن عصفور قاعدةً تنصّ على أنّه:"يجوز الحمل على اللفظ، وعلى المعنى في كلّ شيء له لفظ، ومعنى موصولاً كان أوغير موصولٍ" .[2]

والخلاصة أنّه يجوز مراعاة اللفظ كما يجوز مراعاة المعنى ؛ قال تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[3]فقد أعاد الضّمير على لفظ "مَنْ"، وهو الإفراد والتذكير فقال : (**من يقول**) ثمّ أعاده فيما بعد على معناه، وهو الجّمع ؛ فقال ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ فالمقصود ب " مَنْ " في الآية الجمع، لكن حمل الكلام على لفظه في الأوّل، ثم حمله على معناه فيما بعد.

وكذلك في قوله تعالى

:﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾[4] .

فقد أعاد الضّمير أولا على لفظ "مَنْ " وهو الإفراد والتذكير، فقال (**ومن يقنت**) ثمّ أعاده فيما بعد على معناه وهو الإفراد، والتأنيث مراعاة للمعنى؛ لأنّ سياق الآية يتحدّث عن نساء النّبي صلى الله عليه وسلم مما يعضد المعنى، ويرجح الحمل عليه.

---

[1] علي العنبكي،**الحمل على المعنى في العربيّة**، 30

[2] **شرح جمل الزّجاجي**، 1/139

[3] **البقرة** ، 8

[4] **الأحزاب** ، 31

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ذكر أهل النّحو أنّ ثمّة مواضع يجب فيها مراعاة المعنى، والحمل عليه، والعدول عن الحمل على اللفظ منها ؛ إذا حصل لبس بمراعاة اللفظ،أو عدم مطابقة بين أطراف الجملة،فلا تقول "أعط من سألك "إذا كان السائل أنثى، بل تقول "أعط من سألتك "، لئلا يلتبس المذكّر بالمؤنّث.[1]

ومن المواضع الأخرى الّتي يتعيّن فيها مراعاة المعنى وجوبا، إذا حصل قبح بمراعاة اللفظ، وذلك كأنّ تقول : " مَنْ هِيَ مُحْسِنَةٌ أمُّك " فإنّه يقبح أن يقال : " مَنْ هِيَ مُحْسِنٌ أمُّك "؛لأنّه يؤدّي إلى الإخبار عن المؤنّث بالمذكّر، وهذا لا يجوز؛ لأنّ الخبر المشتق يطابق المبتدأ.[2]

فهذا دليل على أنّ العرب قد تعدل فيها عن مراعاة اللفظ إلى مراعاة المعنى وجوبا إذا رأت في ذلك مدعاة للبس، وسوء الفهم .[3]

وقد قال الشاعر :[الطّويل]

وإنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهيجُ الرِّيَاضُ قَبْلَها وَتَصَوِّحُ[4]

لما وجدت قرينة لفظيّة متمثلة في كلمة " النسوان "، والّتي عضدت المعنى، ودفعت نحو التّأنيث والحمل على معنى "مَنْ"؛ أي أن يقال: "هي روضة "، وأن يعدل عن الحمل على اللفظ، فلم يقل: " هو روضة ".[5]

وذكر الصبان أنّه لكي يحصل التطابق بين المبتدأ، والخبر في التذكير والتأنيث، ولا يقبح الكلام يمتنع جواز " من هو روضة "، فعد هذا البيت شاهدا على وجوب الحمل على المعنى .[6]

وقد سلك ابن عادل هذا السّبيل في تناوله قوله تعالى

:﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[7] فقال : إنّ الضّمير

---

[1] ينظر :ابن مالك ، **شرح التّسهيل** ، 1/233

[2] ينظر : ابن مالك ، **شرح التّسهيل** ،1/233، و فاضل السامرائي ، **معاني النّحو** ، 1/134

[3] ينظر : السّامرائي ، فاضل ، **معاني النّحو** ، 1/135 .

[4] روي برواية أخرى في الدّيوان ، وفي المقاصد النحويّة وهي :

(ولسنَ بأسواءٍ فمنهن روضة تهيج الرياض غيرها لا تصوح) ينظر : جران العود ، الدّيوان ،7 ، والعيني ، **المقاصد النحويّة** ، 1/460 ، وشراب، محمد ، **شرح الشواهد الشعريّة في أمات الكتب النحويّة** ، 1/269

[5] ينظر : الصبان ، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني** ، 1/183

[6] ينظر :**حاشية الصبان** ، 1/183

[7] **البقرة** ، 17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ﴿ٱلَّذِى ٱسۡتَوۡقَدَ ﴾عاد على لفظ (**الّذي**)وهو المفرد المذكّر، ثم أعاده فيما بعد على معناه، وهو الجّمع فقال (**ذهب الله بنورهم**)، فحمل الكلام على اللفظ أولا، ثم حمله على معناه فيما بعد .[1] وعدّه الألوسي من الجائز المخالف لقول الجمهور؛إذ لم يجوزوا إقامة القائم مقام القائمين، لأنّ هذا مخالف لغيره لخصوصيّة اقتضته،فإنّه إنّما وضع ليتوصّل به إلى وصف المعارف بالجمل، فلمّا لم يقصد لذاته توسّعوا فيه .[2]

أمّا الزّمخشري، فرأى أن سبب تمثيل الجّماعة بالواحد هو وضع "الّذي" موضع "الّذين " فجعل هذه الآية من باب ما حذفت منه النون تخفيفا، وأنّ الأصل : " الّذين " ثم خفف بالحذف، وكأنّه مثل قوله تعالى : ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾[3]

وقول الشاعر : [الطّويل]

وَإِنَّ الّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ[5]

حيث حذف الشّاعر النون من " الّذين " بداعي التّخفيف، إذ الأصل وفق رأيهم هو " وإنّ الّذين حانت بفلج دماؤهم " .

وقد علّل **الزّمخشري** تسويغه وضع "الّذي" موضع "الّذين " بأمرين :

أحدهما: أنّ "الّذي " لما كان وصلة لوصف كل معرفة بجملة، وتكاثر وقوعه في كلامهم، ولكونه مستطالا بصلته، حقيق بالتّخفيف، لذلك نهكوه بالحذف، فحذفوا ياءه، ثمّ كسرته،ثمّ اقتصروا به على اللام وحدها في أسماء الفاعلين والمفعولين .

---

[1] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/372

[2] ينظر : **روح المعاني** ، 1/164

[3] **التوبه** ، 69

[4] ينظر : **الكشّاف** ، 39

[5] البيت لأشهب بن رميلة ، ينظر : سيبويه ، **الكتاب** : 1/187 ،والمبرّد ، **المقتضب** ، 4/146 ، وابن جنّي ، **سر صناعة الإعراب** ، 537 ، والعيني ، **المقاصد النحويّة** ، 1/448 والبغدادي ، **خزانة الأدب** ، 2/507 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر الثّاني :أنّ جمعه ليس بمنزلة جمع غيره بالواو والنّون، إنّما ذلك علامة لزيادة الدلالة، ألا ترى أنّ سائر الموصولات لفظ الجمع والمفرد فيهنّ سواء ؟[1]

وقد اعترض على هذا القول ثلّة من العلماء منهم: السمين الحلبيّ[2] ، وأبو حيّان،وابن عادل والألوسيّ، وغيرهم، فقد وسم أبو حيّان هذا الرأي بالخطأ، وإنّ ذكره بعض النحاة قبل الزّمخشري معلّلا ذلك بأنّه لو كانت اللام بقية " الّذي " لكان لها موضع من الإعراب كما كان للّذي، ولما تخطى العامل إلى أن يؤثر في الصّلة نفسها، فيرفعها، وينصبها، ويجرّها، ويجاز وصلها بالجمل، كما يجوز وصل الّذي إذا أُقِرَّت ياؤه أو حذفت.[3]

أمّا الألوسي، فإنّه قال :"وما روى عن بعض النّحاة من جواز حذف نون **"الّذين"** ليس بالمرضي عند المحققين، وأنّه إن جاز أن يقال إنّ "الّذي " في آية ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾هي"الّذين" مخففّة ؛ لأنّ الضّمير في الصّلة يوحي بذلك، فإنّه لا يجوز في هذه الحالة لأنّ الضّمير في لفظ "استوقد " ضمير مفرد، ولا يجوز أن يقال : "كالّذين استوقد "؛ لأنّ شأن المحذوف كشأن الملفوظ،وإفراد الضّمير لم يسمع ممن يوثّق بعربيّته .[4]

ومن ذهب إلى تخفيف (الّذين) مراعاة الضّمير استشهد بقوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[5]وقول الشّاعر : { الرجز}

يَا رَبّ عِيسَى لَا تُبَارِكْ فِي أَحَدْ

فِي قَائِمِينْهُم وَلا فيمَنْ قَعَدْ

إلا الّذي قَامُوا بِأطْرافِ المَسَدْ[6]

---

[1] ينظر :**الكشّاف** ، 1/79

[2] ينظر :**الدرّ المصون** ، 1/157-158

[3] ينظر :**البحر المحيط**، 1/210

[4] ينظر: **روح المعاني** ، 1/164

[5] **التوبة** ، 69

[6] ينظر : ابن جنيّ ، **سر صناعة الإعراب** ، 537 ، والألوسي ، **روح المعاني** ، 1/164

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمّا ما ذكره الزّمخشري من أنّ جمعه ليس بمنزلة جمع غيره بالواو والنون، فهو صحيح من حيث اللفظ، ولكنّه غير صحيح من حيث المعنى إذ ينطبق عليه ما ينطبق على الجّمع المذكّر العاقل، فلا فرق بين الّذين يفعلون، والفاعلين من كونها لا تقع إلّا على مذكّر عاقل، ولكونه مبنيّا التزم طريقة واحدة في اللفظ عند العرب خلا هذيل، فإنّها أنزلته منزلة جمع السّلامة في أحواله الإعرابيّة المختلفة، الرفع بالواو، والنصب، والجر بالياء .

أمّا ابن عادل، فقد وصم كلام أبي البقاء الّذي ارتأى ما ارتآه الزّمخشري من أنّ هذه الآية على سبيل ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾وقول الشاعر :[الطّويل]

وَإِنَّ الّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ[1]

وأنّ "الّذي" فيها إنّما هي على التّخفيف من "الّذين "بالوَهْم .

قائلا إنّه لو كان من باب ما حذفت النّون منه لوجب مطابقة الضّمير جمعا كما في قوله تعالى : ﴿ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ و " دماؤهم "،ولكن لمّا قال الله تعالى ﴿**استوقد**﴾بلفظ الإفراد تبيّن أنّه إمّا من باب وقوع المفرد موقع الجمع، أو أنّه من باب ما وقع فيه من صفة لموصوف يفهم الجّمع،ثمّ حذف الموصوف للدلالة عليه ؛ والتّقدير : ومثلهم كمثل الفريق الّذي استوقد أو الجمع الّذي استوقد، فيكون بذلك قد روعي الوصف(الّذي) مرّة، فعاد عليه الضّمير مفردا في قوله : ﴿**استوقدنارا**﴾ و (حوله)، وروعي الموصوف أخرى فعاد الضّمير عليه مجموعا في قوله﴿**بنورهم** ﴾، و ﴿**تركهم** ﴾ . وهذا هو الّذي اختاره ابن عادل وقال عنه " الأولى " .[2]

والّذي أميل إليه هو رفض كلام الزّمخشري من القول بالتّخفيف، واعتماد صحة كلام ابن عادلٍ من جواز الحمل على المعنى؛لأنّه من سنن العرب في كلامها، فليس بدعاً أن يحمل الكلام على المعنى دون اللفظ، فقد وردت الآيات والأشعار شاهدةً على ذلك، بيد أنّ الأولى بالاختيار ما اختاره ابن عادلٍ، والألوسيّ، وأبو حيّان، والزّمخشريّ[3] كذلك في أحد أقواله، من أنّ (الّذي) وإن

---

[1] سبق تخريجه في الصّفحة 71

[2] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/372-373

[3] ينظر : **الكشّاف** ، 39

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان مفرد اللفظ إلّا أنّه نعت لما تحته من أفراد، والتّقدير كما ذكر سابقاً مثلهم كمثل الجّمع الّذي استوقد ناراً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصب الضَّمير في قوله " فليصمْهُ " على الظرفيَّة

في قوله تعالى : ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ ﴾[1]

قال ابن عادلٍ :

" قال الزَّمخشريُّ : " الشَّهر منصوبٌ على الظَّرف، وكذلك الهاء في " فليصمْهُ " ولا يكون مفعولًا به ؛ كقولك : شهدت الجمعة ؛ لأنَّ المقيم والمسافر كلاهما شاهدان للشَّهر "[2].

وفي قوله : " الهاء منصوبةٌ على الظَّرف " نظرٌ لا يخفى ؛ لأنَّ الفعل لا يتعدَّى لضمير الظَّرف إلَّا ب " في "، اللَّهمَّ إلَّا أَن يتوسَّع فيه، فينصب نصب المفعول به، وهو قد نصَّ على أَنَّ نصب الهاء أَيضا على الظَّرف ".[3]

التَّوسُّع في الظَّرف المتصرِّف ثابتٌ في كلام العرب، والمُراد به جعل الظَّرف المُتصرِّف فاعلًا أو مفعولًا به، أَو مضافًا إليه، ونحو ذلك .

قال سيبويه : " وذلك قولك : " يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهلَ الدَّارِ "، وتقول على هذا الحدِّ : " سرقتُ اللَّيلةَ أَهل الدَّار " فتجري " اللَّيلة " على الفعل في سعة الكلام، كما قالوا : صِيدَ عليه يومان، ووُلد له سِتُّون عَامَاً، والمعنى إنَّما هو : في اللَّيلة ، وصيد عليه في اليومين، غير أَنَّهم أَوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام، ومثل ما أُجري مجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله – عزَّ وجلَّ –: ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[4] ، فاللَّيل والنَّهار لا يمكران، لكن المكر فيهما "[5].

---

[1] **البقرة** ، 185

[2] ينظر : **الكشاف** ، 118

[3] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 3/283

[4] **سبأ** ، 33

[5] **الكتاب** ، 175-176

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنَّاظر في كلام سيبويه يجد أَنَّ التَّوسُّع عنده يرادف التَّصرُّف، في حين يقصره كثيرون على جعل الظَّرف مفعولًا به [1]، وذلك نحو : " سرت اليوم " و " سرت ميلًا "على أَنَّ " اليوم " و " ميلًا " مفعولٌ به مجازًا .

قال أَبو عليٍّ الفارسيُّ : " واعلم أَنَّ هذه الظُّروف يجوز أَن يُتَّسع فيها ، فتنصب نصب المفعول به "[2] .

وربَّما كان الَّذي حملهم على حصر التَّوسُّع في نصب الظَّرف مفعولًا به هو بُعد معنى المفعوليَّة عن الظَّرف ؛ لأنَّه لا يمكن وقوع الفعل على الظَّرف حقيقةً ؛ ولذلك يُسمُّونه مفعولًا به مجازًا . ومن جهةٍ ثانيةٍ فإنَّ علامة الإعراب واحدةٌ في المنصوب على الظَّرفيَّة أَو المفعوليَّة، فأَرادوا التَّنبيه على أَنَّ علامة النَّصب في الظَّرف ليست دليلًا موجِبًا لإعرابه ظرفًا في كلِّ موضعٍ بل قد يتوسَّع فيه فيعرب مفعولًا به على سبيل المجاز .

وجعل ابن مالكٍ للتَّوسُّع شروطًا، وافقهُ عليها أَكثر النَّحويّين، أَجملها السُّيوطيُّ في نقاطٍ :

أَوَّلها : أن يكون الظَّرف مُتصرِّفًا، فما لزم الظَّرفيَّة لا يتوسَّع فيه ؛ لأنَّ التَّوسُّع مُنافٍ لعدم التَّصرُّف، إذ يلزم منه أَن يُسند إليه، ويضاف إليه .

الثَّاني : أَن لا يكون العامل حرفًا، ولا اسمًا جامدًا ؛ لأنَّهما يعملان في الظُّروف لا في المفعول به، والمُتوسِّع فيه مُشبَّهٌ بالمفعول به، فلا يعملان فيه .

الثَّالث : أَن لا يكون العامل فعلًا مُتعدِّيًا إلى ثلاثةٍ؛ لأنَّ الاتِّساع في اللَّازم له ما يُشَبَّهُ به، وهو المُتعدِّي إلى واحدٍ، والاتِّساع في المُتعدِّي إلى واحدٍ له ما يُشَبَّهُ به، وهو المُتعدِّي إلى اثنين، والمُتعدِّي إلى اثنين له ما يُشَبَّهُ به، وهو المُتعدِّي إلى ثلاثةٍ، فيجوز فيها، وأَمَّا ما يتعدَّى إلى ثلاثةٍ، فليس له ما يُشَبَّهُ به، إذ ليس لدينا فعلٌ يتعدَّى إلى أَربعةٍ، فيُمنع .[3]

---

[1] ينظر : ابن مالك ، **شرح التسهيل** : 2/185 ، وأبو حيان ،**ارتشاف الضرب** ، 2/417

[2] ينظر : **الإيضاح العضدي** ، 184

[3] ينظر : **همع الهوامع**، 3/168

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقيل : يجوز التَّوسُّع في العامل المُتعدِّي إلى ثلاثةٍ، ولا مبالاة بعدم النَّظير، ولو كان ممنوعًا لم يجز في اللَّازم، إذ لم يعهد نصبه المفعول، وإنَّما جاز فيه لضربٍ من المجاز، فكذا هنا، وقد نسب ابن خروفٍ هذا الرأْي إلى سيبويه[1]، ونسبه أَبو حيَّان إلى الجمهور [2].

ولمَّا جاز التَّوسُّع في الظَّرف بنصبه مفعولًا به جاز ذلك في ضميره تقول : " سِرْتُ اليَومَ "و " اليومَ سِرْتُهُ"، وَ " مشيْتُ مِيلًا "، و" الميلَ مشيْتُهُ " [3]، قال الشَّاعر : [الطَّويل]

وَيَوماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وَعَامِرًا قليلًا- سِوى الطَّعْنِ النِّهَالِ-نَوَافِلُه[4]

"فالشَّاهد فيه أَنَّه لم يظهر " في " حين أَضمره ؛ لأَنَّه جعله مفعولًا به مجازًا، ولو جعله ظرفًا على أَصله لقال : شهدنا فيه"[5] .

وقال الشَّاعر : [الرَّجز]

وَمَشْرَبٍ أَشْرَبُهُ وَشِيلُ لا آجِنِ الطَّعمِ وَلا وَبِيلِ[6]

فالشَّاهد هنا أَيضًا أَنَّ الضَّمير في " أَشرَبُهُ " العائد على المكان " مشرب " مفعولٌ به مجازًا، وليس ظرفًا ؛ إذ لو كان ظرفًا لقال : أَشرب فيه .

قال أَبو عليٍّ الفارسيُّ : " واعلم أَنَّ هذه الظُّروف يجوز أَن يتَّسع فيهما، فتُنصب نصب المفعول به، فإن كنيت عنه، وهو ظرفٌ، قلت : الَّذي سرت فيه يومُ الجُمعة، وإن كنيت عنه، وقد اتَّسعت فيه، ونصبته نصب المفعول به، قلت : الَّذي سرته يومُ الجمعة " .[7]

---

[1] ينظر : **شرح التسهيل** ، 2/186

[2] ينظر : **ارتشاف الضرب** ، 2/420

[3] ينظر : **الإيضاح العضدي** ، 1/184 ، وابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 2/185

[4] البيت لرجل من بني عامر . ينظر : **الكتاب** ، 1/178 ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** ، 2/110 ، وأبو حيان ، **ارتشاف الضرب**، 2/418 ،وابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 2/185 ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، 3/166

[5] ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، 2/110-111

[6] البيت لأحيحة بن الجلاح ، **ارتشاف الضرب** ، 2/418، وهو عند العيني برواية مختلفة (ومشرب يشربها رسيل لا آجِنِ الطَّعمِ وَلا وَبِيلِ)،**المقاصد النحوية** ، 4/1533

[7] **الإيضاح العضدي** ، 1/184

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فنخلص ممَّا سبق إلى أَنَّ ضمير الظَّرف إذا توسَّع فيه لم يتَّصل بِ " في "، وإن لم يتوسَّع فيه اتَّصل بها .

قال ابنُ مالكٍ موضِّحًا ذلك : " فإنَّ الظَّرف أَصله أَن يكون مظروفًا بِ " في " فاستُغني عن لفظها بمعناها مع الظَّاهر، ولزم الرُّجوع إلى الأَصل مع المُضمر؛ لأنَّ الإضمار يردُّ الشَّيءَ إلى أَصله، ولذلك لزم من يقول :" لدُ زيدٍ " أَن يقول : من لدُنْه، بردِّ النُّون، ولزم من يقول : قعدت حينًا، أَن يقول : الحين قعدت له ، فيردّ اللام . ولا يستغنى مع المُضمر بمعناها كما استغني مع الظَّاهر.فعلى هذا، يلزم من أَضمر الظَّرف مقصودًا به معنى الظَّرفيَّة أَن يقرنه ب " في "، كقولك في " صُمْتُ اليومَ " : " اليومَ صُمْتُ فيه "، فمن قال " صمْتُهُ " علم أَنَّه لم يقصد الظَّرفيَّة، وإنَّما قصد جعله مفعولًا به توسعًا .[1]

ومن هذا الباب قوله سبحانه : ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ ﴾[2]، قال الزَّمخشريُّ: " فمن كان شاهدًا، أَي : حاضرًا مُقيمًا غير مسافرٍ في الشَّهر فليصُمْ فيه، ولا يفطر، والشَّهر منصوبٌ على الظَّرف، وكذلك الهاء في " فليصمْهُ "، ولا يكون مفعولًا به، كقولك : " شهدت الجُمعة " ؛ لأَنَّ المُقيم والمُسافر كلاهُما شاهدان للشَّهر "[3].

وهذا الَّذي ذكره الزَّمخشريُّ من انتصاب الشَّهر على الظَّرفيَّة هو اختيار جمهور المُعربين، والمعنى ينصره، ذلك أَنَّه لو كان " الشَّهر " مفعولًا به لوجب الصَّوم على المُقيم والمُسافر؛ لأنَّهما شاهدان للشَّهر، وأَيضًا فإن " شهد " بمعنى "حضر " فالمناسب أَن يكون مفعوله محذوفًا، والتَّقدير : " فمن شهد منكم المصر في الشَّهر "[4].

قال مكيُّ بن أَبي طالبٍ : " " الشَّهر " نصب على الظَّرف، ولا يكون مفعولًا به ؛ لأنَّ الشَّهادة بمعنى الحضور في المصر "[5]

---

[1] ينظر : **شرح التسهيل** ، 2/185

[2] **البقرة** ، 185

[3] **الكشاف** ، 1/114

[4] **مشكل إعراب القرآن** ، 1/122

[5] **المصدر نفسه**، 1/122

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال ابنُ الأَنباريُّ : " الشَّهر منصوبٌ على الظَّرف ؛ لأَنَّ التَّقدير : فمن شهد منكم المصر في الشَّهر ؛ لأنَّ المُسافر قد شهد الشَّهر، ولا يجب عليه الصَّوم فيه، فدلَّ على أَنَّه لا بُدَّ من إِضمار " المصر ".[1]

وذكر ابنُ عادلٍ في نصب الشَّهر قوليْنِ :

الأوَّل : أَنَّه منصوبٌ على الظَّرف، والمُراد بشهد : حضر، ويكون مفعولٌ " شهد " محذوفًا تقديره: فمن شهد منكم المصر أَو البلد في الشَّهر .

الثَّاني : أَنَّ " الشَّهر " منصوبٌ على المفعول به، وهو على حذف مضافٍ،فَحُذِفَ المُضافُ وأُقيم المضاف إِليه مقامه، واختلف في تقدير ذلك المُضاف أَهو " دخول الشَّهر " أَم كقول بعضهم " هلال الشَّهر [2] .

وقد ردَّ أَبو البقاء هذا الوجه بأَمريْنِ :

أَحدهما : أَن " شهد " بمعنى " حضر " ولا يُقال : " حضرت هلال الشَّهر "،وإِنَّما يُقال: "شاهدت الهلال " .

والثَّاني : أَنَّه بذلك يلزم الصَّوم كلُّ من شهد الهلال، وليس الأَمر كذلك .[3]

إِلَّا أَنَّ ابن عادلٍ لم يقبل ردود أَبي البقاء، وقال رادًا على الأَوَّل بأَنَّه يمكننا أَن نقول إِنَّ المُراد من الشُّهود الحضور .

وأَجاب رادًا على الثَّاني بأَن قال: نعم، الآية تدلُّ على وجوب الصَّوم على عموم المكلّفين، فإِن خرج بعضهم بدليل، فيبقى الباقي على العموم .[4] وهذا ممَّا يدلُّ على أَنَّ المُختار عند ابن عادلٍ،

---

[1] **البيان في غريب إعراب القرآن**، 1/144

[2] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 3/283

[3] ينظر : **التبيان في إعراب القرآن** ، 1/152

[4] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب**، 3/283

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووافقه في ذلك السَّمين الحلبيُّ[1] هو : نصب الشَّهر على نيَّة حذف المُضاف والتَّقدير : " دخول الشَّهر " لقوله :" فالصَّحيح أَنَّ تقديره : " دخول الشَّهر "[2] .

وقد **اعترض ابن عادلٍ على الزَّمخشريِّ** في قوله : " إِنَّ الهاء في " فليصمْهُ "منصوبةٌ على الظَّرف " وهو مخالفٌ لما قرَّره النَّحويُّون من أَنَّ الفعل لا يتعدَّى لضمير الظَّرف إِلَّا ب " في " اللَّهمَّ إِلَّا أَن يتوسَّع فيه .[3] و ضمير الظَّرف المتوسِّع فيه بنصبه على المفعوليَّة مجازًا هو الَّذي يتَّصل بالفعل، أَمَّا الضَّمير المدلول به على الظَّرف، فيجب جرَّه ب" في "؛ لأَنَّ الإِضمار يردُّ الشيء إِلى أَصله لو كان الضَّمير في " فليصمْهُ " ظرفًا لوجب أَن يُقال : " فليصم فيه "، وهذا ما ذكره ابنُ الأَنباريِّ لمَّا قال : " " فليصمْهُ " ؛ لأنَّه نصب نصب المفعول به، ولم يردُّه إِلى الظَّرف الَّذي يجب إِبرازه في موضع ضميره نحو : " اليوم صمت فيه " .[4]

وقال أَبو البقاء : " والهاء في " فليصمه " ضمير الشَّهر، وهي مفعولٌ به على السِّعة، وليست ظرفًا، إِذ لو كانت ظرفًا ؛ لكانت معها " في " ؛ لأَنَّ الضَّمير لا يكون ظرفًا بنفسه ."[5]

وأُوافق ابن عادلٍ رأْيه، بيد أَنَّني أظنُّ أَنَّ ما ذكره الزَّمخشريُّ في إِعراب هذا الضَّمير، إِنَّما هو سهوٌ طرأ على الإِمام، وإِلَّا كيف نُفسِّر ذهابه مذهب جمهور النُّحاة في كتابه المُفصّل؛ حيث يقول : " وقد يذهب بالظَّرف عن أَن يقدِّر فيه معنى " في " اتِّساعا، فيجري مجرى المفعول به، فيقال : " الَّذي سرته يومُ الجمعة "....، ولولا الاتِّساع لقلت : سرت فيه .[6]

---

[1] ينظر :**الدر المصون** ، 2/283

[2] ينظر :**اللباب في علوم الكتاب**، 3/283

[3] **اللباب في علوم الكتاب** ، 3/283

[4] **البيان في إعراب غريب القرآن**، 1/144

[5] **التبيان في إعراب القرآن** ، 1/82

[6] ينظر : **المفصل** ، 49

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اِسم "ما زال" وخبرها إذا خفي الإعراب

في قوله تعالى : ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ ﴾[1]

قال اِبن عادل :

"قوله : ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾اسم " زالت " " تلك " و " دعواهم " الخبر هذا هو الصَّواب . وقد قال الزَّمخشريُّ : يجوز العكس [2]**. وهو مردودٌ بأَنَّه إذا خفي الإعراب مع استوائهما في المسوِّغ لكون كلٍّ منهما اِسمًا أَو خبرًا، وجب جعل المُتقدِّم اِسمًا، والمتأخِّر خبرًا، وهو من باب ضرب موسى عيسى"**[3]

تعدُّ قضايا الرُّتبة من أَكثر القضايا اِنتشارًا في الدَّرس النَّحويِّ، فقلَّما تجد بحثًا من المباحث النَّحوية يخلو من أَحكام التَّقديم، والتَّأْخير الواجب أَو الجائز .

ومن تلك المباحث –على سبيل المثال لا الحصر – باب المُبتدأ فممَّا اتَّفق عليه النُّحاة أَنَّ الأَصل في المبتدأ أَن يكون معرفةً، كما أَنَّ الأَصل في الخبر أَن يكون نكرةً، نحو : زيدٌ قائمٌ . إِلَّا أَنَّ الَّذي عليه الاختلاف مجيئهما معرفتين نحو زيدٌ القائم، والقائم زيدٌ، وزيدٌ أَخوك، وأَخوك زيدٌ .

واختلف النُّحاة في المعرفتين أَيّهما المبتدأ، وأَيّهما الخبر، فذهبت طائفةٌ إِلى أَنَّه يجب الحكم بابتدائيَّة المقدِّم من الاسمين إِذا كانا معرفتين، ففي قولك " الله ربُّنا " لفظ الجلالة : " الله" هو المبتدأ، و " ربُّنا " هو الخبر . وفي قولك : زيدٌ القائم أَو القائم زيدٌ ؛ ما تقدَّم كان مبتدأ، وما

---

[1] **الأنبياء** ، 15

[2] ينظر : **الكشاف** ، 820

[3] **اللباب في علوم الكتاب** ، 13/458

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأخَّر أُعرب خبرًا .وقالت طائفةٌ أُخرى بل يجوز أَن نقدِّر كلّا منهما مبتدأ، وخبرًا مطلقًا، وقالت طائفةٌ ثالثةٌ : المُشتقُّ خبرٌ وإن تقدَّم .[1]

والأَمر المثير للغرابة أَنَّ الزَّمخشريَّ في مفصَّله يناقض ما ذكره في الكشَّاف مناقضةً تامَّةً، فيقول: " وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا كقولك : زيدٌ المنطلق، والله إلهنا، ومحمدٌ نبيُّنا، ومنه قوله : أَنت أَنت، وقول أَبي النَّجم العجليُّ :{ الرِّجز}

أنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي للهِ دَرّي مِمّا يُجِنُّ صَدْرِي[2]

ولا يجوز تقديم الخبر، بل أَيّهما قدَّمت فهو المبتدأ "[3].

وهذه الأَمثلة الَّتي رصدها الزَّمخشريُّ جاء بها شاهدًا على أَنَّه إذا كان الخبر معرفةً كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر؛ لأَنَّه ممَّا يُسبِّب إشكالًا والتباسًا إذ كلّ واحدٍ منهما يصحُّ كونه خبرًا، ومخبرًا عنه، فأَيُّهما قدَّمت كان هو المبتدأ.

ولكن يبقى السؤال، كيف يستقيم هذا مع قوله في الكشَّاف : معلقًا على آيةِ : ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾إن :" " تلك " مرفوعٌ أَو منصوبٌ اِسمًا أَو خبرًا وكذلك دعواهم"[4] ؟

ويبدو أَن العلَّة عند من جوَّز الوجهين هي أَنَّ المبتدأ، والخبر يصدق كلٌّ منهما على صاحبه إذا كان الخبر مفردًا، فإذا قيل " زيدٌ أَخوك " فالخبر هو المبتدأ في المعنى ؛ لأَنَّ " زيدٌ " هو " أَخوك " و " أَخوك " هو " زيدٌ "، فلمَّا كان كلٌّ واحدٍ منهما هو الآخر استجيز تقديم الأَوَّل مبتدأ أَو خبرًا وكذلك الثَّاني .

والَّذي أَوجب – عند الأَكثرين – تأْخير الخبر في هذه الآية : ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ ﴾[5]هو تساوي المبتدأ والخبر في الصَّلاحيَّة للابتداء من جهةٍ، وفي علامة الإعراب من جهةٍ أُخرى؛ لأَنَّ كلَّ واحدٍ منهما مرفوعٌ .

---

[1] ينظر : ابن هشام ، **مغني اللبيب** ، 2/113 ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، 2/33

[2] ينظر : **الديوان** ، 198 ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** ، 1/229

[3] ينظر :**المفصل** ، 25

[4] **الكشاف** ، 820

[5] **الأنبياء** ، 15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلك يجوز تقديم الخبر وتأْخيره إذا دخل عليهما " كان " أَو إِحدى أَخواتها ؛ لأَنَّ الخبر عندئذٍ يكون منصوبًا فيزول اللّبس، نحو: كان محمدٌ صديقَك " و" كان صديقَك محمدٌ"، ونحو: " كان زيدٌ قائمًا ، وكان قائمًا زيدٌ ".

فإذا كانت القرينة لفظيَّة ؛ أَعني : اختلاف علامة الإعراب في اِسم النَّاسخ، وخبره أَمرًا مجوّزًا لتقديم الخبر على الاسم، فما الحكم عند عدم ظهور علامة الإعراب بسبب البناء، أَو التَّعذر، أَو الإضافة إلى الياء ؟

في المسأَلة ثمة خلاف هو محلُّ نزاع ابن عادلٍ مع الزَّمخشريِّ، فقد أَجاز الزَّمخشريُّ في قوله تعالى : (فما زالت تلك دعواهم) أَن يكون اِسم الإشارة اِسمًا ل " زالت " أَو " خبرًا، فقال : " و " تلك " مرفوعٌ أَو منصوبٌ اسمًا أَو خبرًا، وكذلك " دعواهم " [1].

واعترض عليه ابن عادلٍ فقال : "وهو مردودٌ بأَنَّه إذا خفي الإعراب مع استوائهما في المسوَّغ لكون كلٍّ منهما اِسمًا أَو خبرًا، وجب جعل المتقدِّم اِسمًا والمتأخر خبرًا، وهو من باب ضرب موسى عيسى" .[2]

فابن عادلٍ الحنبليِّ يوجب تأْخير الخبر عند خفاء علامة الإعراب، وتساوي الاسم، والخبر في الصلاحيَّة للاسميَّة، والخبريَّة، ويعضِّد حُجَّته، وحكمه هذا بتقديم الفاعل وجوبًا على المفعول إذا لم تظهر عليهما علامة الإعراب، وليس ثمة قرينةٍ لفظيَّةٍ، أَو معنويَّةٍ تفرِّق بينهما، وذلك نحو " ضرب موسى عيسى "، فقد أَجمع النَّحويُّون على أَنَّ المقدَّم فاعلٌ، والمؤخَّر مفعولٌ؛ على أَصل ترتيبهما، ومنعوا جعل المؤخَّر فاعلًا ؛ لئَلَّا يلتبس على السَّامع معنى الكلام، ولم يخالف في هذا الحكم إلَّا ابنُ الحاجِّ[3] في نقده على ابن عصفورٍ، فأَجاز كون المؤخَّر فاعلًا، وذكر أَنَّه لا يبعد أَنْ يقصد المتكلِّم : ضرب أَحدهما الآخر من غير تعيينٍ، ولا يمنع أَن يتكلَّم به لغةً، ويترك البيان إلى وقت الحاجة .[4]

---

[1] **الكشاف** ، 820

[2] **اللباب في علوم الكتاب**، 13/458

[3] هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي ، له إملاء على كتاب سيبويه ، ومختصر خصائص ابن جني ، وحواشي على سر الصناعة ، توفي 647 هـ . ينظر : السيوطي ، **بغية الوعاة**، 1/ 359

[4] ينظر :المرادي ، **توضيح المقاصد** ،595-2/594 ، والأزهري : **التصريح على التوضيح** ، 413-1/412

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستدلَّ ابن الحاجِّ على ذلك بأَنَّ الزّجَّاج، قد نقل أَنَّه لا خلاف في أَنَّه يجوز في نحو : " فما زالت تلك دعواهم " أَن تكون، " تلك " اِسم " زال " و " دعواهم " الخبر، ويجوز عكس ذلك، وأَنَّ العرب تجيز تصغير عمرو، وعمر على عمير، وأَن الإجمال من مقاصد العقلاء .[1]

وما ذكره عن الزَّجَّاج صحيحٌ، فقد قال الزَّجَّاج : " وقوله : " فما زالت تلك دعواهم " أَي ما زالت الكلمة الَّتي هي قولهم : ﴿ يَٰوَيۡلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾[2] دعواهم .يجوز أَن تكون تلك في محلِّ رفع اِسم " زالت " و " دعواهم " في محلِّ نصب خبر " زالت " ، وجائزٌ أَن يكون "دعواهم " الاسم في محلِّ رفعٍ، و " تلك " في محلِّ نصب على الخبر، لا اختلاف بين النَّحويّين في الوجهين [3].

إِلَّا أَنَّ الأَشمونيّ غلّط ابن الحاجّ وردّ رأْيه قائلًا إِنَّ ذلك ممَّا يُعظِّم الضَّرر، ويُذكي الخطر، لأَنَّك قد تقضي بفاعليَّة المفعول، ومفعوليَّة الفاعل .[4]

وقال أَبو جعفر النَّحَّاس : " و " تلك " في موضع رفعٍ إِن جعلت " دعواهم خبرًا، وفي موضع نصبٍ إِن جعلت " دعواهم " الاسم " [5].

وقد أَجاز الفرَّاء مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانَ دَعۡوَىٰهُمۡ إِذۡ جَآءَهُم بَأۡسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾[6]، قال : "الدَّعوى في موضع نصبٍ ل " كان "، ومرفوع " كان " قوله : **(إِلَّا أَن أَن قالوا)**، فأَنْ في موضع رفع، وهو الوجه في أَكثر القرآن : أن تكون " أَن " إِذا كان معها فعلٌ أَن تُجعل مرفوعةً والفعل منصوبًا [7]، مثل قوله : ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ ﴾[8]، ﴿ مَّا كَانَ

---

[1] ينظر :الأشموني ، **شرح الأشموني** ،1/176

[2] **الأنبياء** ، 14

[3] ينظر : **معاني القران وإعرابه** ، 3/386

[4] ينظر : الأشموني ، **شرح الأشموني** ،1/176

[5] **إعراب القرآن** ، 3/66

[6] **الأعراف** ، 5

[7] يقصد : الاسم الواقع بعد كان

[8] **الحشر** ، 17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾[1]، ولو جعلت الدَّعوى مرفوعةً و " أَن " في موضع نصبٍ لكان صوابًا"[2] .

ووافقه في هذا الكلام ؛ الزَّجَّاج[3]، ومكيّ بن أَبي طالبٍ[4] .

فهذا الإجماع الَّذي حكاه الزَّجَّاج على جواز التَّقديم، والتَّأخير في الاسم والخبر إذا كانت علامة الإعراب، لا تظهر عليهما، وأَقوال المعربين الَّتي أَشرت إِليها تعاضد، وتنصر قول الزَّمخشريِّ في المسأَلة الَّذي قال : في تعليقه على آية " وما زالت تلك دعواهم " إِن :" " تلك " مرفوعٌ أَو منصوبٌ اسمًا أَو خبرًا وكذلك دعواهم"[5] .

وأَمَّا المساواة بين نحو : " ضرب موسى عيسى "، وبين نحو : ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ في وجوب تقديم الفاعل على المفعول به، والاسم على الخبر، فقد رفضها بعض النحويّين، وهو الصَّحيح، فرأوا أَن ثمَّة فرقًا بين التباس الفاعل بالمفعول به، وبين التباس الاسم بالخبر؛ لأَنَّ الفاعل والمفعول أَشدُّ تباعدًا في المعنى من الاسم والخبر، فالفاعل مغايرٌ للمفعول ومباينٌ له، فإِذا قِيْل : " ضرب موسى عيسى " وجب أَن يكون " موسى " ضاربًا، و " عيسى " مضروبًا، ولا يجوز للمتكلِّم أَن يقصد عكس هذا المعنى؛ لأَنَّ ذلك يترتَّب عليه جعل الضَّارب مضروبًا، والمضروب ضاربًا لدى السَّامع، وهذا إِخلالٌ بالمعنى كبيرٌ .

أَمَّا الاسم والخبر فأَصلهما المبتدأ والخبر، والمبتدأ عين الخبر، فإِذا قلت : " زيدٌ قادمٌ " فالقادم هو زيدٌ، وزيدٌ هو القادم، فلو التبس أَحدهما بالآخر لم يؤدِّ ذلك إِلى إِخلالٍ بالمعنى كبيرٍ كما يؤدي إِليه التباس الفاعل بالمفعول .[6]

ومع هذا فقد التزم بعض النحويّين تأْخير الخبر عن الاسم إِذا تساويا في التَّعريف أَو التَّنكير ، وخفيت علامة الإِعراب كالآية .

---

[1] **الجاثية** ، 25

[2] **معاني القرآن** ، 1/372

[3] ينظر : **معاني القرآن وإعرابه** ، 2/319

[4] ينظر : **المشكل** ، 1/282

[5] **الكشاف** ، 3/96

[6] ينظر : **حاشية الصبان** ، 2/56

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكر ابنُ مالكٍ أنَّه يجوز تقديم الأَخبار المذكورة إن لم يعرض مانعٌ ولا موجبٌ، ومن أَسباب عروض المانع خوف اللّبس نحو : " كان فتاكٌ مولاك " فمثل هذا لا يتميَّز فيه الاسم إلَّا بالتقديم ولا الخبر إلَّا بالتأْخير، فالتزم وكان غيره ممنوعًا، وكذا نحو : " صار عدوِّي صديقي".[1]

وعلى هذا الرأْي جرى جمهور المتأَخِّرين[2] .

ولا ريب في أَنَّ مانعِي تقديم الخبر على الاسم في هذه الصورة إنَّما منعوا ذلك خوف الالتباس، بناءً منهم على أَنَّ الخبر هو المجهول لدى السَّامع، وأَنَّ الخبر حكمٌ على المبتدأ، أَو الاسم فيجب أَن يكون المعروف محكومًا عليه، والمجهول محكومًا به، حتَّى تتمَّ القائدة من الخطاب فأَوجبوا في نحو : " كان فتاكٌ مولاك " أَن يكون " فتاكٌ " الاسم و " مولاك " الخبر .

ومن أَجاز أَن يكون " فتاك" اِسمًا، أَو خبرًا مقدَّمًا، و" مولاك " اِسمًا مؤخَّرًا، أَو خبرًا فيتَّجه قوله على تقدير أَنَّ الخبر هو المبتدأ في المعنى؛ ولذلك يصدق كلٌّ واحدٍ منهما على الآخر كما سبق بيانه .

والَّذي أَراه أَنَّ كلا الأُسلوبين من الصِّحَّة، والفصاحة بمكان، إلَّا أَنَّ تأخير الخبر في هذه المسأَلة أَقوى، وأَكثر إحكامًا ؛ لأَنَّ من أَجاز التَّقديم إنَّما اعتمد على التَّسامح والتَّجوُّز .

---

[1] ينظر : **شرح التسهيل**، 1/365

[2] ينظر :أبو حيان ، **البحر المحيط** ، 6/279 ، والأشموني ، **شرح الأشموني** ، 1/176

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حذف الموصول وبقاء صلته

من قوله تعالى :﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾[1]

قال ابن عادلٍ :

" قوله : " ثمَّ " هذا ظرف مكانٍ ، وهو مختصٌّ بالبعد ، وفي انتصابه وجهان:
أَظهرهما : أَنَّه منصوبٌ على الظَّرف، ومفعول الرؤية غير مذكورٍ ؛ لأَنَّ القَصْد : وإذا صدرت منك رؤيةٌ في ذلك المكان، رأيت كيت وكيت، ف " رأيت " الثَّاني جواب ل " إذا " .
وقال الفرَّاء : " ثَمَّ " مفعولةٌ به ل " رأيت "، والمعنى : وإذا رأيت ما ثَمَّ، وصلح إضمار " ما " ، كما قال ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[2] يريد : ما بينكم "[3].
قال الزَّجَّاج : لا يجوز إضمار " ما "[4] .
وقال الفرَّاء : " وإذَا رَأيْتَ " تقديره : ما ثمَ، ف " ما " مفعول، وحذفت " ما "، وقامت " ثمَّ " مقام " ما " .[5]

وقال الزَّمخشريُّ تابعًا لأَبي إسحاق : "ومن قال : معناه : ما ثمَّ ، فقد أَخطأَ ؛ لأَنَّ " ثمَّ " صلةٌ ل " ما " ولا يجوز إسقاط الموصول ".[6] وترك الصِّلة، وفي هذا نظرٌ ؛ لأَنَّ الكوفيين يجوِّزون مثل هذا"[7].

---

[1] الإنسان ، 20
[2] الأنعام ، 94
[3] معاني القرآن ، 3/218
[4] ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، 5/261
[5] معاني القرآن ، 3/216
[6] ينظر : الكشاف ، 1457
[7] اللباب في علوم الكتاب ، 20/39-40

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المعلوم أَنَّ الموصول، وصلته، والعائد من الصِّلة إلى الموصول، تكون اِسمًا مفردًا، ففي قولك " جاءني مَنْ قام" "مَن" وما بعدها كقولك"زيدٌ"، فالعلاقة بين الاسم الموصول، وصلته علاقةٌ وثيقةٌ ؛ لأَنَّ الاسم الموصول اسمٌ ناقصٌ لا يتمُّ معناه، ولا يتَّضح حتَّى يوصل بكلامٍ بعده، فيصير مع ذلك الكلام اِسمًا تامًّا، فهو بمنزلة حرفٍ من الكلمة بحيث لا يفهم معناه إلا بضمِّ ما بعده إليه، ولذلك كان الموصول مبنيًّا؛ لأنَّه مفتقرٌ افتقارًا متأَصِّلًا إلى ما بعده، فأَشبه الحرف في ذلك فبني .[1]

ولأَجل هذا التَّلازم المعنويِّ واللفظيِّ بين الموصول وصلته كان الأَصل ذكرهما معًا، وتمسَّك بعضُ النَّحويّين بهذا الأَصل للسَّبب المشار إليه آنفًا، فمنعوا حذف الموصول وإبقاء صلته .

ونظر آخرون إلى ما تجيزه العربيَّة في مواضعَ كثيرةٍ من الاتِّساع بالحذف، فأَجازوا حذف الموصول دون صلته.وقد اتَّفقوا على عدم جواز حذف الموصول الحرفيِّ غير " أنْ "، لضعف الحرف عن أَن يؤثِّر، وهو محذوفٌ، واتَّفقوا كذلك على عدم جواز حذف الموصول الاسميِّ " أَل" .[2]

وأَما إن كان الموصول اسميًّا، فالمانعون هم البصريُّون غير الأَخفش، وأَمَّا المُجيزون فهم الكوفيُّون، وابن مالك، والأَخفش .[3]

وقد استدل الكوفيُّون على مذهبهم هذا بالقرآن الكريم، وبفصيح كلام العرب نثره، وشعره.

فقال الفرَّاء في كلامه على قوله تعالى :﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾[4] : " يُقال: إذا رأَيت رأَيت ما ثَمَّ رأيت نعيما، وصلح إضمار " ما " كما قيل : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[5]، والمعنى : ما

---

[1] ينظر :ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، الهامش ، 1/149 ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** ، 3/271

[2] ينظر : السيوطي : **همع الهوامع** ، 1/305 ،وابن هشام ، **أوضح المسالك** ، الهامش ، 1/149 ، وأبو حيان : **ارتشاف الضرب** ،2/154

[3] ينظر : السيوطي : **همع الهوامع**، 1/306 ،

[4] **الانسان** ، 20

[5] **الأنعام** ، 94

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما بينكم، والله أعلم، ويقال : إذا رأيت ثمَّ، يريد : إذا نظرت ثم ، إذا رميت ببصرك هناك رأيت نعيما"[1].

فالفرَّاء يجيز وجهَيْن في توجيه هذه الآية :

أَوَّلهما : أنَّ مفعول " رأيت " هو " ما " الموصولة المحذوفة .

وثانيهما : أنَّه لا مفعول ل " رأيت " ، وإنَّما المعنى : وإذا نظرت هناك، فالمفعول غير مقصودٍ.

وقال أيضًا في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾: " قرأ حمزة، ومجاهد [2] ، : " بينكم " يريد : وَصْلُكُم، وفي قراءة عبدالله [3]: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾، وهو وجه الكلام"[4] .

ومن شواهدهم على حذف الموصول أيضا قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾[5]، أي : آمنا بالَّذي أُنزل إلينا وبالَّذي أُنزل إليكم، ولا يجوز أَن يكون " أُنزل إليكم " معطوفًا بالواو على " بالَّذي أُنزل إلينا " لأَنَّ المعنى يأْبى ذلك، فالمُنَزَّل إلينا، ليس هو المنزَّل إليهم، ولو عطف على ما قبله لاقتضى ذلك أَن المنزَّل شيءٌ واحدٌ على الفريقَيْن، فلا بدَّ إذًا من تقدير موصولٍ محذوفٍ.[6]

---

[1] **معاني القرآن** ، 3/218

[2] وقرأ بالرفع أيضا : ابن كثير ، أبو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم في رواية أبي بكر .ينظر :ابن مجاهد : **السبعة** ، 263 ، وابن الجزري : **النشر في القراءات العشر** ، 2/260 ، وابن خالويه : **الحجة في القراءات السبع** ، 145

[3] ينظر : ابن خالويه ، **مختصر في شواذ القرآن** ، 44

[4] **معاني القرآن** ، 1/345

[5] **العنكبوت** ، 46

[6] ينظر :السيوطي : **همع الهوامع**، 1/306 ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكر ابن مالك في تعليقه على هذه الآية أَنَّه لا بُدَّ من تقدير موصولٍ محذوفٍ " الَّذي " ليكون مثل قوله تعالى : ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ ﴾[1] .[2]

والَّذين يرون حذف الموصول يقولون بأَنَّ الموصول الاسميّ كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف جائزٌ في كلام العرب فيُقاس عليه ما يشبهه .[3]

واستشهدوا من كلام العرب بأَبياتٍ من الشِّعر منها قول الشَّاعر:[الطويل]

يُديرونَنِي عَنْ سَالِمٍ وأديرُهُمْ وجِلدَةُ بَينَ الأنْفِ والعينِ سَالِمُ[4]

تقديره : وجلدةٌ ما بين الأَنف والعين.

وقول حسَّان بن ثابت – رضي الله عنه – : [الوافر]

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللّهِ مِنْكُم وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سواءُ[5]

أي : ومن يمدحه . .

واستشهدوا كذلك بقول عبدالله بن رواحة : [الطويل]

فواللهِ ما نِلْتُم وَلا نِيلَ مِنكُم بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلا مُتَقَارِبِ [6]

أي : فوالله ما الَّذي نلتم .

---

[1] **النساء** ، 136

[2] ينظر : ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 1/257

[3] ينظر : ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 1/256

[4] البيت لأبي الأسود ، وقيل لعبد الله بن عمر ، وقيل لعبدالله بن معاوية . ينظر : أبو علي القالي ، **أمالي القالي** ، 1/15 ،والسمين الحلبي ، **الدر المصون** ، 3/128،وابن عادل ، **اللباب** ، 8/297

[5] **ديوان حسان بن ثابت** : 20 ، وينظر : السيوطي ، **همع الهوامع** : 1/306 ، وأبو حيان ، **ارتشاف الضرب** ، 2/152 ، وابن هشام ،**المغني** ، 2/280 .

[6] لم أعثر عليه في الديوان . ينظر : ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 1/256 ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، 1/306

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبقول الشاعر : [الخفيف]

ما الذي دَأْبُه احتياطٌ وعَزْمٌ وَهَواهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيانِ[1]

أي : والَّذي هواه أَطاع .

واختلفوا في مثل قول العرب : " مِنا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ " فالبصريُّون يقدِّرون موصوفًا محذوفًا تقديره: فريقٌ ؛ "أي منَّا فريقٌ ظعن ومنَّا فريقٌ أَقام " والكوفيُّون يقدِّرون موصولًا محذوفًا تقديره : الَّذي، أَو من؛ أي : "منَّا مَنْ ظعن ومنَّا مَنْ أَقامَ" .[2]

قال سيبويه : " وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : " مَا مِنْهُم مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُهُ فِي حَالِ كَذَا"، وإنما يريد : مَا مِنْهُمْ وَاحِدٌ مَاتَ، ومثل ذلك قوله تعالى جدّه " ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾[3]".[4]

قال ابن هشامٍ موضِّحًا الفرق بين التَّقديرَيْن، من حيث القوَّة والضَّعف منتصرًا لمَّا قال البصريُّون " وما قدَّرناه أَقيس؛ لأَنَّ اتِّصال الموصول بصلته أَشدُّ من اتِّصال الموصوف بصفته، لتلازمهما".[5]

وحمل المبرِّد بيت حسَّان – رضي الله عنه– على هذا السَّبيل من التَّأْويل، فجعل " مَن " نكرةً موصوفةً لا معرفةً موصولةً فقال :

وقالوا في بيت حسَّان – رضي الله عنه –: [الوافر]

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللّهِ مِنْكُم وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سواءُ

---

[1] البيت لبعض الطائيين .ينظر : ابن مالك ، **شرح التسهيل** : 1/257 ، وابن هشام ، **مغني اللبيب** ، 2/281

[2] ينظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، 7/363 ،وابن هشام ، **مغني اللبيب**، 2/282 ، وابن عادل ، **اللباب في علوم الكتاب** ، 19/423

[3] **النساء** ، 159

[4] **الكتاب** ، 2/345

[5] **مغني اللبيب** ، 2/282

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"إنَّما المعنى : ومن يمدحه، وينصره، وليس الأَمر عند أَهل النَّظر كذلك، ولكنَّه جعل "من " نكره، وجعل الفعل وصفًا لها، ثمَّ أَقام في الثَّانية الوصف مقام الموصوف، فكأَنَّه قال : وواحدٌ يمدحه وينصره؛ لأنَّ الوصف يقع في موضع الموصوف إذا كان دالًا عليه" [1] .

وهذا لعمري تعسُّفٌ، فالمعنى المتبادر من تقدير " الموصول المحذوف " أَقرب، وأَليق، ولولا هذا التَّقدير لكان ظاهر الكلام أَنَّ الهجاء والمدح والنَّصر، كلٌّ أُولئِك من فريقٍ واحدٍ .

وأَمَّا قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾[2]فقد جعلوا مفعول " رأيت " غير مقصود، قال الزّجّاج : " والعامل في "ثمّ" معنى " رأَيت "، والمعنى : وإذا رأيت ببصرك ثَمَّ، وقيل المعنى : وإذا رأَيت ما ثَمَّ رأيتَ نعيمًا، وهذا غلطٌ ؛ لأنَّ " ما موصولةٌ بقوله : "ثم " على هذا التَّفسير، ولا يجوز إسقاط الموصول، وترك الصِّلة، لكن " رأيت " يتعدَّى في المعنى إلى " ثم"[3].

وهذا هو رأي أبي القاسم الزَّمخشريِّ .[4]

وأَمَّا قوله تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾[5] "فالفاعل مضمرٌ، والتَّقدير : لقد تقطّع الأَمر، أَو العقد أو الودّ" .[6]ويذكر بعض النحويّين أَنَّ الأَخفش خالف أَصحابه البصريّين[7]؛ فأَجاز حذف الموصول، وجعل منه قوله تعالى : (وإذا رأيت ثَمّ) أي : ما ثمّ .

ولم يرَ الرَّضيُّ بأْسًا بمذهب الكوفيّين في هذا الموضع من حيث القياس، لأَنَّه قد يحذف بعض حروف الكلمة، وإن كانت فاءً، أَو عينًا، وليس الموصول بألزقَ منهما .[8]

---

[1] **المقتضب** ، 2/135

[2] **الإنسان** ، 20

[3] **معاني القرآن وإعرابه** ، 5/261

[4] ينظر : **الكشاف**، 1457

[5] **الأنعام** ، 94

[6] ابن جني ، **الخصائص** ، 2/251

[7] ينظر : ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 1/256

[8] ينظر : **شرح الكافية** ، 1/279

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واختار ابن مالك رأْي الكوفيّين، واستدلَّ لهم بالسَّماع، والقياس، أَمَّا السَّماع فقد ذكر طرفًا من الشَّواهد الَّتي ذكرتها، وأَمَّا القياس فقد قاس حذف الموصول الاسميّ على " أَنْ " فإِنّ حذفها مكتفى بصلتها جائز بالإجماع، مع أَن دلالة صلتها عليها أَضعف من دلالة صلة الموصول من الأَسماء عليه؛ لأَنَّ صلة الاسم مشتملةٌ على عائدٍ يعود عليه، وفي ذلك مزيدٌ على ما يحصل بالصِّلة، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الاسميُّ أَولى بجواز الحذف من الموصول الحرفيِّ، وأَيضا إِنَّ الموصول الاسميّ كالمضاف، وصلته كالمضاف إِليه، وحذف المضاف إِذا عُلم جائزٌ ؛ فكذلك ما أَشبهه .[1]

ويمكننا أَن نخالف ابن مالكٍ، بأَنَّ الاتصال بين الصِّلة، وموصولها شديدةٌ، ووجود الرَّابط دليلٌ على التَّلازم وليس دليلًا على جواز التَّفارق، كما أَنَّ الموصول في أَصل وضعه وُضع ليتمَّ معناه ما بعده، بخلاف المُضاف إِذ ليست كلُّ كلمةٍ وضعت في الأَصل لتستعمل مضافةً .

وقد اشترط ابنُ مالكٍ في بعض كتبه أَنْ يكون الموصول المحذوف معلومًا[2] واشترط في بعضها أَنْ يكون الموصول المحذوف معطوفًا على موصولٍ قبله ليحصل العلم به [3]، وهذا من جديد ومبتكر ابن مالكٍ، ووافقه عليه من المعاصرين فاضل السامرائيُّ الَّذي رأى جواز حذف الموصول إِذا عُلم، وذلك إِذا عطف على مثله.[4]

وهو متحققٌ في قوله تعالى :

﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾[5] ،وقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾.[6] فتقدير الآية " والَّذي أُنزل إِليكم ؛ لأَنَّ المُنزَّل إِلينا ليس المُنزَّل إِليهم، فحذف الاسم الموصول لمَّا عُطف على مثله . وكذلك في قول حسّان : [الوافر]

---

[1] ينظر : **شرح التسهيل** ، 1/256

[2] ينظر : **شرح التسهيل** ، 1/256

[3] ينظر : **شرح الكافية الشافية** ، 1/313 ،وابن هشام ، **المغني** : 2/280

[4] ينظر : فاضل السامرائي ، **معاني النحو** ، 1/142

[5] **العنكبوت** ، 46

[6] **الرعد** ، 15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللّهِ مِنْكُم وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سواءُ

حيث حذف الموصول " ومَنْ يمدحه " لمَّا عطف على موصول مثله في " فمَنْ يهجو".

وقول الشَّاعر : [الخفيف]

ما الذي دَأْبُه احتياطٌ وعَزْمٌ وَهَواهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيانِ

وهنا أَيضا شاهد آخر حيث حذف الموصول المقدَّر ب "والَّذي هواه أَطاع " بعد أَن عطف على موصولٍ ظاهرٍ في صدر البيت.

ومتحققٌ أَيضا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيما عدَّه ابن مالكٍ أحسن ما يستدلُّ به على مذهب الكوفيّين، وهو قول الرَّسول صلى الله عليه وسلم : " **مثل المهجر كالّذي يهدي بدنةً ، ثم كالّذي يهدي بقرة ، ثم كبشًا ، ثم دجاجةً ، ثم بيضةً** " .[1]

وهذا الشَّاهد الحديثيُّ من أَحسن ما يستدلُّ به على هذا الحكم؛ لأَنَّ فيه حذف الموصول وأَكثر الصِّلة ثلاث مراتٍ؛ لأَنَّ التَّقدير : ثمَّ كالَّذي يهدي كبشًا، ثمَّ كالَّذي يهدي دجاجةً، ثمَّ كالَّذي يهدي بيضةً، وإذا جاز حذف الموصول، وأَكثر الصِّلة ؛ فأن يحذف الموصول،وتبقى الصِّلة بكمالها أحقُّ بالجواز، وأَولى[2].

ويظهر لي بعد هذه الشَّواهد أَنَّ حذف الموصول جائزٌ، ولا يتأَتَّى الحذف إلَّا بالشَّرط الَّذي وضعه ابن مالكٍ، أَعنى كونه معطوفًا على مذكورٍ، فإنَّ النَّاظر إلى مجموع الشَّواهد الَّتي ذكرها النُّحاة القدماء والَّتي أَضاف لها النُّحاة المعاصرون شواهد قرآنيَّة أُخرى ؛ لتبيِّن بما لا يدع مجالًا للشَّكِّ أَنَّ شرط ابن مالكٍ هو على سبيل الوجوب لا النَّدب .

كما أَنَّني أَرى أَنَّه إذا لم يكن ثمة موصولٍ قبله ؛ فالأَوْلى تقدير موصوفٍ محذوفٍ، لأَنَّ حذف الموصوف كثيرٌ في كلام العرب؛ سواءٌ أَكانت الصِّفة مفردًا أَم جملةً، فإن كان الكلام يحتمل وجهًا مستقيمًا من غير حذفٍ، فينبغي أَلَّا يعدل عنه كالوجه المذكور في قوله تعالى : " وإذا

---

[1] ينظر : البخاري : **الجامع الصحيح** ، 1/279 ، (كتاب : الجمعة – باب : الاستماع إلى الخطبة)

[2] ينظر : ابن مالك : **شواهد التوضيح والتصحيح** ، 134

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأيت ثمَّ " أي : وإذا نظرت هناك، والوجه المذكور في قوله تعالى : (**لقد تقطَّع بينكم**) أي: تقطَّع العهد أو الودُّ .

وبناءً على ما أَسلفنا، فإنَّ منع الزَّمخشريِّ لحذف الموصول مطلقًا لا يصحُّ، فجمهور الكوفيّين، ومعهم ابن مالكٍ مؤيّدًا، وما أَتوا به من شواهد لا يمكن أن نضرب عنها الصَّفح البتَّة، وأَعتقد أَنَّهم لم يجافوا روح العربيَّة باختيارهم هذا، فالعرب تميل إلى الحذف، والإيجاز، والتَّسهيل في كلامها بل في كلِّ شأنها، وإذا كان الموصول وصلته وعائده بمثابة شيءٍ واحدٍ ؛ فلا غرو إذاً أَن تسعى العرب إلى التَّخفّف بالحذف الَّذي قد ينزل بالصِّلة أَحيانا، وأُخرى بالموصول، أو عائده.

بيد أَنَّ هذا لا يعني بالضَّرورة أَن نستسهل العدول إلى تقدير موصولٍ محذوفٍ في حال السِّعة، دون أَن نتثبَّت أَنَّ المعنى يستقيم عوده بتقدير حذف الموصول أَكثر من توجيهٍ آخر، وفي حديث التَّبكير إلى المسجد خير دليلٍ .

إلَّا أَنَّني أَرى أَنَّ **ابن عادلٍ** قد جانب الصَّواب في هذه المسأَلة، حيث لا ضرورة تستدعي أَن يقدّر موصول محذوفٌ؛ بل إن "رأَيت" تتعدَّى بنفسها إلى "ثمَّ" والمعنى مستساغٌ، ومقبولٌ، وعليه فإنَّ كلام أَبي القاسم إلى الصِّحة أَقرب، والله أَعلم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسوّغات وقوع صاحب الحال نكرة

قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٖ ﴾.[1]

قال ابن عادل :

" قوله : " هَدْياً " فيه ستةُ أوجهٍ :

أظهرُها : أنه حالٌ من الضمير في " به " قال الزجّاج : " هو منصوبٌ على الحالِ، المعنى : يحكم به مقدَّراً أن يُهْدَى "[2] ؛ يعني أنه حال مقدَّرةٌ، لا مقارنةٌ، وكذا قال الفارسيُّ كقولك : " مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً به غداً "، أي مُقَدَّراً الصَّيْدَ .

الثاني : أنه حالٌ من " جَزَاء " سواءٌ قُرِئَ مرفوعاً أم منصوباً، منوناً أم مضافاً [3]، وقال الزمخشريُّ:" " هدْياً " حالٌ من " جزَاء " فيمَنْ وصفه ب " مِثل " ؛ لأنَّ الصفةَ خَصَّصَتْه، فقرُبَ من المعرفة"[4].

وكذا خصَّصه أبو حيان[5]، وهذا غير واضحٍ ، بل الحاليةُ جائزةٌ مطلقاً ؛ كما تقدَّم " [6].

الأصل في الحال أن تكون نكرةً، وفي صاحبها أن يكون معرفةً ؛ لأنّ الحال خبر ثانٍ في المعنى، فقولك : "جاء زيدٌ راكباً"، يتضمن الإخبار بمجيء زيدٍ، وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرةً، إضافة إلى أنّ الحال تقع في جواب كيف، وكيف سؤال عن النّكرة.

---

[1] **المائدة** ، 95

[2] ينظر : **معاني القرآن وإعرابه** ، 2/208

[3] ينظر : ابن مجاهد ، **السبعة** ، 247-248 ، وابن الجزري : **النشر** ، 2/255 ، وابن خالويه : **مختصر الشواذ** ، 40-41

[4] **الكشاف** ، 354

[5] ينظر : **البحر المحيط** ، 4/20

[6] **اللباب في علوم الكتاب** ، 7/523-524

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستحق صاحب الحال التعريف لما سبق من أنّ الحال خبرٌ ثانٍ، والخبر عن النّكرة غير جائزٍ وأيضاً فإنّ صاحب الحال إذا كان نكرةً أمكن أن تكون الحال صفةً له ولا حاجة إلى مخالفتها إياه في الإعراب، إذ لا فرق بين الحال من النّكرة والصفة في المعنى .[1]

وقد جاء صاحب الحال نكرةً في سياقاتٍ كثيرةٍ، ولكن قد اقترنت بها ضمائم وأحوال قربتها من المعرفة، وقام النّحويون بجمعها تحت عنوان مسوغات وقوع صاحب الحال نكرة .

وهذه المسوغات هي [2]:

أن تختص النّكرة بوصفٍ، نحو : " مررت برجلٍ قرشيٍّ ماشياً " ومنه قراءة ابن أبي عبلة[3] : ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾[4]، ففي قراءة ابن أبي عبلة " مصدقاً " جاء توجيهها الإعرابي على الحالية من الكتاب، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لكتاب، ممّا يسوغ الحالية لكون النّكرة موصوفة.

ومنه قول الشّاعرِ :[البسيط]

نَجَّيتَ يَا رَبِّ نُوحاً وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكِ مَاخِرِ فِي اليَمِّ مَشْحُونَا[5]

ف "مشحوناً " حالٌ من النّكرة " فلك " والذي سوّغ مجيء الحال من النّكرة؛ أنّها موصوفةٌ بقوله " ماخر " .

ومنه عند ابن مالك[6] وابنه[7] قوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾[8]، ف" أمراً " حالٌ من أمر المجرور بالإضافة؛ لكونه مختصاً بالوصف بحكيم.

---

[1] ينظر : ابن يعيش : **شرح المفصل** ، 2/152

[2] ينظر : ابن هشام : **أوضح المسالك** ، 2/259-265 ، والسيوطي : **همع الهوامع** ، 4/21-24 ، وابن مالك ، **شرح التسهيل** : 2/271-273

[3] ينظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، 1/471

[4] البقرة ، 89

[5] لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ابن هشام : **أوضح المسالك** ، 2/262 ، ابن الناظم ، **شرح ابن الناظم** ، 233 ،وابن عقيل ،**شرح ابن عقيل** ، 2/256-262

[6] ينظر : ابن هشام : **أوضح المسالك** ، 2/262

[7] ينظر :ابن الناظم ، **شرح ابن الناظم** ، 233

[8] **الدخان** ،4 ، 5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ردّ ابن هشام[1]، وغيره بأن الحال لا تأتي من المضاف إليه إلا في ثلاث مسائل ليس هذا الموضع منها، فليس المضاف عاملاً في الحال، ولا هو بعض المضاف إليه، ولا مثل بعضه في صحة حذفه، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وقد قال ابن مالك برأي آخر في شرح الكافية الشافية، فجعل صاحب الحال هو المضاف " كل " والمسوغ هو تخصيص صاحب الحال بالإضافة .[2]

أن تختص النّكرة بإضافةٍ، كقوله تعالى : ﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[3]، وقوله تعالى : ﴿ وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٖ قُبُلٗا ﴾[4] .

أن تختص بمعمولٍ، وذلك نحو : " عجبت من ضرب أخوك شديداً "، فقد عمل المصدر النّكرة في " أخوك " فرفعه فاعلاً، ونحو : " مررت بضاربٍ هنداً قائماً " فقد نصب اسم الفاعل المفعول به " هنداً " .

أن تكون النّكرة مسبوقة بنفيٍ كقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[5]

أن تكون مسبوقة بنهيٍ، كقولك : " لا تشرب من ماءٍ آسناً " .

أن تكون مسبوقة باستفهامٍ، نحو : " هل جاء أحدٌ راكباً " .

وإنّما جاز مجيء صاحب الحال نكرةً إذا سبق بنفيٍ، أو نهيٍ، أو استفهامٍ ؛ لأنّ المنكر مع هذه الأشياء يصير مستغرقاً فلا يبقى فيه إبهام[6] .

---

[1] ينظر : **أوضح المسالك** ، 2/262

[2] ينظر : **شرح الكافية الشافية** ، 2/737

[3] **فصلت** ، 10

[4] **الأنعام** ، 111

[5] **الحجر** ، 4

[6] ينظر :الرضي ، **شرح الكافية** ، 1/651

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تتقدم الحال على صاحبها النّكرة، نحو " جاء ضاحكاً رجلٌ " ؛ لأنّ الحال لو تأخرت عن النّكرة لوقع لبس بينها وبين صفة المنصوب، فلمّا تقدمت علم أنّ المنصوب حالٌ ؛ بأنّ الصّفة لا تتقدم على الموصوف [1].

أن تكون الحال جملةً مقرونةً بالواو، نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾[2].

أن يكون الوصف بالحال على خلاف الأصل، نحو : " مررت ببرٍّ قفيزاً بدرهمٍ "، ف " قفيزاً " لا يصلح وصفاً، ل : بر " ، وكذا قولنا : " جاءني رجالٌ مثنى وثلاث"؛ لأنّ المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجيء، والوصف لا يفيد هذه الفائدة [3].

أن تعطف معرفة على صاحب الحال النّكرة، نحو : " هذا رجلٌ وعبدالله منطلقين " وهؤلاء ناسٌ ومحمد منطلقين .

هذا وقد جاء صاحب الحال نكرةً بلا مسوّغ ممّا تقدم، ولكن ذلك قليل وإن كان جائزاً، قال المبرّد : " ويجوز : " جاءني رجلٌ ظريفاً "، على الحال"[4].

وأجاز سيبويه " هذا غلامٌ لك ذاهباً، و" مررتُ برجلٍ قائماً " وهو قول عيسى، وزعم الخليل أنّ هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً، ولم يجعله وصفاً [5] .

وذهب ابن الّطراوة إلى جواز وقوع صاحب الحال نكرةً مطلقاً، وعارض تضعيف النّحويين لذلك بالقياس والسّماع، أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منهما إذا قلت : " جاءني زيد الكاتب "، " وجاءني زيد كاتباً "، وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النّكرة إذا قلت : " مررت برجلٍ كاتبٍ "، أو " مررت برجلٍ

---

[1] ينظر :الرضي ، **شرح الكافية** ، 1/651

[2] **البقرة** ، 259

[3] ينظر : **شرح الكافية** ، 1/651

[4] **المقتضب**، 4/397

[5] **الكتاب** ، 2/21

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كاتباً " ؟ وإذا كان كذلك، فلا بدّ من الحال إذا احتيج إليها .وأما السّماع ففي الحديث : " **صلّى خلفه الرجال قياماً** "[1] .[2]

وصوّب السهيلي تلميذ ابن الطّراوة كلام شيخه، لكنه استدرك قائلاً : " والذي قاله الشيخ صحيح، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون، إيثارا لاتّفاق اللفظ ولتّقارب ما بين المعنيين في النّكرة، وتباعد ما بينهما في المعرفة؛ لأنّ الصّفة في النّكرة كجهولةٍ عند المخاطب حالاً كانت أو نعتاً، وهي في المعرفة بخلاف ذلك" [3].

وموضع الخلاف بين ابن عادل، والزّمخشري هو قوله تعالى : ﴿ فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[4] .

فالزّمخشري يجعل " هدياً " حالاً من " جزاء " إذا وُصف ب " مثل " ؛ لأنّ صاحب الحال وهو " جزاء " نكرة فإذا تخصص بالوصف قرب من المعرفة [5].

وأمّا ابن عادل فإنّه يقول : " يجوز أن يكون " هدياً " حالاً من " جَزَاء " سواءٌ قُرئَ مرفوعاً أم منصوباً، منوناً أم مضافاً وتقييد حاليّة " هدياً " بوصف " جزاء " غير واضح، بل الحالية جائزة مطلقاً "[6].

وكلام ابن عادل هنا يحتمل معنيين :

أولهما : أنّ الحال تجيء من النّكرة مطلقاً، وقد تقدّم لنا من كلام ابن الطّراوة أنّه قول يعتريه الضّعف، وعليه فإنّ اعتراض ابن عادل على الزّمخشري مجروحٌ إن لم يكن مردوداً .

وثانيهما : أنّ تقييد الحاليّة بوصف " جزاء " ب " مثل " لا معنى له ؛ لأن هذه الآية قرئت على عدة أوجهٍ، وفي كل وجهٍ منها مسوغ لمجيء الحال من النّكرة، فقد قرئ في الوجه الأول : "

---

[1] ينظر : البخاري ، **صحيح الجامع** ، 1/169 ، ومالك ابن أنس ، **الموطأ** ، 69

[2] ينظر : السهيلي ، **نتائج الفكر** ، 182

[3] **نتائج الفكر** ، 183

[4] **المائدة** ، 95

[5] ينظر : **الكشاف** ، 354

[6] **اللباب في علوم الكتاب** ، 7/523

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فجزاءٌ مثلُ "، برفع " جزاء " منوناً ورفع " مثل "، وفي الوجه الثاني : " فجزاءُ مثلِ " برفع " جزاء " وإضافته إلى " مثل "، وفي الوجه الثالث : " فجزاءٌ مثلَ "برفع " جزاء " منونا، ونصب " مثل"، وفي الوجه الرابع : " فجزاءً مثلَ " بنصب " جزاء" منونا،ونصب " مثل "، وفي الوجه الخامس: " فجزاؤه مثلُ " بإضافة " جزاء " إلى الضمير .[1]

فالمسوغ في الوجه الأول هو أنّ صاحب الحال النّكرة قد اختصّ بالوصف، فجزاء موصوف بمثل، والمسوغ في الوجه الثاني هو أنّ النّكرة قد تخصصت بالإضافة " فجزاء" قد أضيفت إلى " مثل"، وفي الثّالث تخصصت النكرة بمعمول ف " جزاءٌ " مصدر منون عمل النصب في المفعول به " مثل " وفي الرابع تخصصت النكرة بالوصف، ف " مثل " نعت ل " فجزاء "، وأما الوجه الخامس فصاحب الحال فيه معرفة لإضافته إلى الضمير .

ففي كلّ وجهٍ من وجوه القراءات في هذا الموضوع مسوغ لكون " هدياً " حالاً من جزاء، وربما كان هذا هو ما يعنيه ابن عادل حين قال : إنّ " هدياً " حالاً من " جَزَاء " سواءٌ قُرئَ مرفوعاً أم منصوباً، منوناً أم مضافاً " .

وعلى ذلك فلا معنى لئن يقيد الزّمخشري حالية " هدياً " بوجهٍ واحدٍ فقط، وهو عندما يوصف " جزاء " ب " مثل "، وأرجح بذلك كلام ابن عادل في اعتراضه على الزمخشري إن واطأ شرحي أعلاه مقصوده .

[1] ينظر : ابن مجاهد ، **السبعة** ، 248-247 ، وابن الجزري : **النشر** ، 2/255

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجيء الحال من المضاف إليه

في قوله تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾[1]

قال ابن عادل :

" وقوله : " وَأَنْتُمْ حُرُم " مُبْتَدَأٌ وخَبَرٌ في محلِّ نَصْبٍ على الحال، وما هو صاحبُ هذه الحالِ ؟ فقال الزَّمَخْشَرِيُّ : " هِيَ حَال عَنْ " محلّي الصيد "، كأنه قِيلَ : أحْلَلْنَا لكم بعضَ الأنعامِ في حالِ امْتناعِكُم مِنَ الصيد، وأنْتُمْ مُحْرِمُونَ، لِئَلاّ نَتحرَّج عليكم ".[2]

قال أبو حَيّان : "وقد بَيَّنَا فسادَ هذا القولِ بأنَّ الأنعامَ مُبَاحَةٌ، مُطْلقاً لا بالتَّقْييدِ بهذا الحالِ"[3].

قال شهاب الدين : وهذا الرَّدُ لَيْسَ بشيءٍ ؛ لأنَّه إذا أحَلَّ لهم بعضَ الأنعامِ في حالِ امتناعِهِمْ مِنَ الصيد، فأن يحلَّها لهم وهم غير مُحْرِمين بطريق الأوْلَى و " حُرُم " جمع " حَرَام " بمعنى مُحْرِم .

قال : [الطويل]

فَقُلْتُ لَهَا : فِيئِي إليكِ فإنَّنيحَرَامٌ وإنِّي بَعْدَ ذَاكَ لَبِيبُ[4]

أيْ : مُلَبٍّ ، وأحْرَمَ إذا دَخَل في الحَرَم ، أو في الإحْرَامِ .

وقال مَكيُ بنُ أبي طالب : "هو في موضع نَصْبٍ على الحال من المضمر في " مُحِلّي "، وهذا

---

[1] **المائدة** ، 1

[2] **الكشاف** ، 314

[3] **البحر المحيط** ، 3/433

[4] البيت للمضرب بن كعب . ينظر : ابن منظور :**لسان العرب** ،12/238، مادة (لبب) ، وأبو علي القالي ، **الأمالي** ، 2/191

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هو الصحيحُ ".[1]

وأماما ذكره الزَّمَخْشَرِيُّ ، فلا يَظْهَرُ فيه مجيءُ الحالِ من المضاف إليه في غير المواضع المستثناة "[2]

منع جمهور النّحويين أن يأتي الحال منَ المضاف إليه، والذي حملهم على ذلك أنهم اشترطوا أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها؛ لأنّ الحال وصاحبها كالنّعت والمنعوت وعاملهما واحد[3] .

وأمّا عند سيبويه فليس ذلك بلازمٍ، والدّليل على ذلك بيت الكتاب، وهو قول :

كثيّر عزة :[مجزوء الوافر]

لِميَّةَ مُوحِشَاً طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنّهُ خِلَلُ[4]

فإنّ صاحب الحال عند سيبويه هو " طللٌ " [5]، وهو مرفوعٌ عنده بالابتداء، والنّاصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف[6] .

فقياس سيبويه جواز مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، وبناءً على مذهب الجّمهور، فإنّهم قد أجازوا مجيء الحال منَ المضاف إليه في ثلاثة مواضع :

الأول: إذا كان المضاف عاملاً في الحال، نحو : " اعتكافي صائماً لي "[7]

ومعنى هذا أن يكون المضاف مما يعمل عمل الفعل كالمصدر والوصف، فالمصدر كالمثال السابق، والوصف نحو " " هذا شاربُ السويق ملتوتاً الآن أو غدا "، بخلاف نحو : " ضربت

---

[1] **مشكل إعراب القرآن** ، 1/217

[2] **اللباب في علوم الكتاب** ، 7/173

[3] ينظر : الأشموني : **شرح الأشموني** ، 1/250

[4] ينظر : الديوان ، 506 ،وسيبويه ، **الكتاب** : 2/123 ، وابن هشام ، **أوضح المسالك** ، 2/260 ،

[5] **الكتاب** ، 2/123

[6] ينظر : ابن هشام : **مغني اللبيب** ، 2/316

[7] ينظر : ابن مالك : **شرح الكافية الشافية** ، 2/750

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غلامَ هندٍ جالسةً " فإن هذا لا يجوز ؛ لأن المضاف وهو " غلام " لا عمل له في الحال؛ لأنه ليس مما يشبه الفعل .[1]

الثاني : أن يكون المضاف جزءاً منَ المضاف إليه[2]، حتى ليصحّ حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾[3]، وقوله وقوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾[4]، فإنه لو قيل – في غير القران –" أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً، لجاز .

الثالث : أن يكون المضاف كالجزء من المضاف إليه [5]، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَـٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾[6]، وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[7] ، فلو قيل – في في غير القرآن – : اتبع إبراهيم حنيفا، لجاز .

وإنّما جاز مجيء الحال منَ المضاف إليه في هذه المواضع لتحقق الشّرط، وهو اتحاد العامل في الحال وصاحبها،وذلك واضح في الموضع الأول، نحو : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾[8]، فالعامل هنا هو المضاف في " مرجعكم " وهو عامل الجر في المضاف إليه أي : صاحب الحال، وعامل النّصب في الحال " جميعاً " ؛ لأنّه مصدرٌ يعمل عمل الفعل .

---

[1] ينظر : ابن مالك :**شرح التسهيل** ، 2/275 والأشموني ، **شرح الأشموني** ،1/250 ، ابن عقيل : **المساعد على التسهيل** ، 2/22

[2] ينظر : ابن مالك : **شرح الكافية الشافية** ، 2/750

[3] **الحجر** ، 47

[4] **الحجرات** ، 12

[5] ينظر : ابن مالك : **شرح الكافية الشافية** ، 2/751

[6] **الحجر** ، 66

[7] **النساء** ، 125

[8] **يونس** ، 4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمّا الموضعان الأخيران، فالمضاف فيهما جزء منَ المضاف إليه، أو كالجزء منه فصار بذلك كأنّه هو صاحب الحال؛ لشدة اتّصال الجزء بكلّه، فيصح توجه عامله للحال [1].

هذا وقد أجاز بعض البصريين مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، وحُكي عن الفارسي أيضاً، فقد أجاز نحو : " جاء غلام هندٍ ضاحكةً " [2].

وبناء على ما ذكر من كلامٍ أعلاه، نجد أنّ الزّمخشريُّ يذهب في قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾[3] ، إلى أنّ قوله تعالى: "وأنتم حرم " حال عن " محلي الصيد " كأنّه قيل : أحْلَلْنَا لكم بعضَ الأنعامِ في حالِ امْتناعِكُم مِنَ الصيد، وأنْتُمْ مُحْرِمُونَ، لِئَلاّ نَتحرَّج عليكم [4].

واعترض عليه ابن عادل في هذا التوجيه، فقال : " وأما ما ذكره الزَّمَخْشَرِيُّ، فلا يَظْهَرُ فيه مجيءُ الحالِ من المضاف إليه في غير المواضع المستثناة " [5].

والحق أنّ " محلي " مضاف إليه " غير "، ولا ريب أنّ " غير " ليس عاملاً في الحال، وليس جزءاً من " محلّي " ولا كالجزء منه، فخرج بذلك عن المواضع التي جوّز فيها جمهور النّحاة مجيء الحال من المضاف إليه .

وقد ارتضى ابنُ عادل توجيه مكي ابن أبي طالب بأنّ جملة : " وأنتم حرم " حال من الضمير في " محلّي "[6]، فيكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وهذا ما أراه أقرب إلى الصّواب الصّواب من كلام أبي القاسم الزّمخشريُّ– رحمه الله– .

---

[1] ينظر : الأشموني : **شرح الأشموني** ، 1/251

[2] ينظر : **المساعد على التسهيل** ، 2/25

[3] **المائدة** ، 1

[4] ينظر : **الكشاف** ، 1/354

[5] **اللباب في علوم الكتاب** ، 7/173

[6] ينظر : **مشكل إعراب القرآن** ، 1/217

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

مسائل الاعتراض في الأفعال

أولاً : الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي

ثانياً : الجزم في جواب الطلب

ثالثاً : الفعل رأى

رابعاً : تعدي الفعل " غدا

خامساً : " المعطوف على الصلة أو ما هو من تمامها "

سادساً : تعدي الفعل " استجاب

سابعا : كلمة " هات " هل هي اسم أم فعل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاعتراضات النحوية في الأفعال

الفعلُ أحد أقسام الكلمة ، وهو قسيم الاسم في تأليف الجّملة الفعلية مسنداً ، فهو بلا شك ركنٌ من أركان الجملة العربية ، وإن كان لا يعلو على الاسم في الشّرف لأنّنا نستطيع أن نكوّن جملة تامة فقط من اسمين ولا يتأتّى لنا إسناد فعلٍ إلى فعل .

فالجملة منَ الممكن أن تتكون من دون فعلٍ فتصبح جملة اسمية ، أمّا الجملة الفعلية فلا بدّ لها من اسمٍ يسند إليه الفعل . وقد عبّر سيبويه عن الفعل باعتبار الزّمان فقال : " وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيت لما مضى ، ولمّا يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع " [1] . وعرّفه الزّجاجيُّ على أنّه : " ما دلّ على حدثٍ وزمانٍ ماضٍ أو مستقبلٍ " .[2] ومثله قال الكسائيُّ ووافقه ابنُ فارس [3] .

وللفعل أدلةٌ وعلاماتٌ يُعرف بها مثل : قبول تاء الفاعل ، وتاء التّأنيث ، وياء المخاطبة ، ونون التّوكيد ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

بِتَا فَعلتَ وأَتَتْ، ويا افعَلِي ونُونِ أَقْبِلَنَّ فِعلٌ ينجلِي [4]

---

[1] **الكتاب** ، 12/1

[2] **الإيضاح في علل النحو** ، 52

[3] ينظر : **الصاحبي في فقه اللغة** ، 86

[4] ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، 23/1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي

كلمة "وأقرضوا" في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾[1]

قال ابنُ عادل : " قوله " وأقرضوا " فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه معطوف على اسم الفاعل في " المصدقين " لأنه لما وقع صلة ل" أل " حل محل الفعل، كأنه قيل إنّ الذين صدّقوا وأقرضوا، وعليه جمهور المعربين، وإليه ذهب الفارسيُّ، والزّمخشري[2]، وأبو البقاء .

وهو فاسدٌ ؛ لأنه يلزم الفصل بين أبعاض الصّلة بأجنبيٍ، ألا ترى أنّ " المصدقات " عطف على المصدقين قبل تمام الصّلة، ولا يجوز أن يكون عطفاً على " المصدقات " لتغاير الضّمائر تذكيراً وتأنيثاً"[3]

منَ المعلوم بالضّرورة عند النحاة أنّ اتصال الصّلة بموصولها قوي جدا ؛ لأنّها كاشفة لإبهامه، مُعَيّنة لدلالته، فنزلت منه منزلة الجزء من الكلّ، ومن ثمّ امتنع الفصل بينهما بخبرٍ أو توكيدٍ أو نعتٍ أو معطوفٍ، وهم يعدّون معمول الصّلة، ومتعلقاتها جزءاً منها [4].

ولأجل هذا التّلازم بين الموصول وصلته، لم يجُز الفصلُ بينهما إلا في مواضعَ قليلةٍ لا تنقض عرى هذا التلازم، وهذه المواضع هي :

الفصل بجملة الاعتراض، كالقسم في نحو : " أنت الذي – والله – تكرم أخاك " [5].

الفصل بمعمول الصّلة، نحو : " جاءني الذي عمراً ضرب "[6]

---

[1] **الحديد** ، 18

[2] ينظر : **الكشاف** ، 1356

[3] **اللباب في علوم الكتاب** ، 18/483

[4] ينظر : ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، 1/308-309

[5] ينظر : **المصدر نفسه** ، 309

[6] ينظر : **المصدر نفسه** ، 313

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل بالنّداء[1] كقول الشّاعر : [الطّويل]

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ– يَا ذِئْبُ– يَصْطَحِبَانِ[2]

والفصل بالجّملة الحالية[3] كقول الشّاعر : [البسيط]

إنّ الذي – وهو مُثرٍ – لا يجود حَرٍ بفاقةٍ تعتريه بعد إثراءِ[4]

أمّا أل، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال، لا بأجنبيٍ ولا بغيره، لأنّها كجزءٍ من صلتها .[5] ولا يجوز الفصل بين بعض ما هو من تمام الصّلة بأجنبيٍ إلا في شذوذ، كقول الشّاعر: [الوافر]

وَأبغَضُ مَنْ وَضَعْتُ إليَّ فِيهِ لِسَانِي مَعْشَرٌ عَنْهُمْ أذُودُ[6]

أي : وأبغض من وضعت فيه لساني إليّ معشر أذود عنهم، ففصل بإليّ، وهو أجنبي، بين الصّلة ومعمولها، ومحله بعد لساني .

ذهب بعض النّحاة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾[7] إلى إعراب " وأقرضوا " أن تكون معطوفة على ما في صلة " أل " على تقدير : إنّ الذين تصدقوا وأقرضوا، ولا يكون " والمصدقات " فاصلاً بين الصّلة والموصول ؛ لأنّه بمعنى : واللائي

---

[1] ينظر : ابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، 1/308-309

[2] ينظر : الفرزدق ، **الديوان** ،628 رواية دار الكتب العلمية تختلف (**واثقتني**)، وينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ، وابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، 1/309 ، وابن يعيش ، **شرح المفصل**، 4/19،وينظر : ابن هشام ، **مغني اللبيب**،2/66 ، وينظر : العيني ، **المقاصد النحوية** ، 1/426 ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ،1/303

[3] ينظر :السيوطي ، **همع الهوامع** ،1/303

[4] لم أعثر على القائل . ينظر :ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 1/253 ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ،1/303 ومحمد شراب ، **شرح الشواهد في أمات الكتب** ، 1/83 ،

[5] ينظر : السيوطي ، **همع الهوامع**، 1/302-304

[6] البيت بلا نسبة . ينظر : ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 1/254 ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، 1/303

[7] **الحديد** ، 18

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصدّقن ذكره الزّمخشريُّ [1] ولم يذكر غيره توجيها ل " وأقرضوا " ، ووافقه أبو البقاء العكبريُّ[2]، وابن الأنباريُّ [3] وأبو علي الفارسيُّ [4] على هذا التوجيه بيد أنّهم ذكروا وجها آخر وهو **الوجه الثاني** : أن يكون " وأقرضوا الله " اعتراضا بين اسم إنّ، وخبرها وهو " يضاعف لهم " .

وقد اعترض ابن عادل على الزّمخشريُّ ومن رأى رأيه كون " وأقرضوا " معطوفا على " المصدقين " معللا أنّه يلزم من هذا التوجيه الفصل بين أبعاض الصّلة بأجنبيٍ، ذلك أنّ المعطوف على الصّلة من الصّلة، وقد فصل بينهما بقوله " والمصدقات "، ولا يجوز أيضا أن يكون معطوفاً على " المصدقات " لتغاير الضّمائر تذكيراً وتأنيثاً، فلو كان معطوفاً على " المصدقات " لقيل : وأقرضن .[5]

واختار أبو حيّان توجيهاً ثالثاً لإعراب " وأقرضوا " قائلا : بأنّه صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ لدلالةِ الأولِ عليه والتّقدير : إنّ الذين تصدّقوا واللائي تصدّقن والذين أقرضوا[6] ؛ كقوله : [الوافر]

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللّهِ مِنْكُم وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سواءُ[7]

أي ومن ينصره .

وحذف الموصول وبقاء صلته جائزٌ عند الكوفيين، ممنوعٌ عند البصريين .[8]

ثمّ إنّ الإمام أبا علي الفارسي تراجع عن رأيه الذي ذكره في الحجة في علل القراءات السبع وناقش المسألة باستفاضة في "حلبياته"، فوافق رأيه رأي ابن عادل ومنع العطف على اسم الفاعل، وأجاز في الآية وجوها هي : أن يجعل العطف اعتراضا بين الموصول وصلته، وهذا أرجح الوجوه ؛ لأنّ الاعتراض قد شاع في كلامهم، واتسع، ولم يجر ذلك عندهم مجرى الفصل

---

[1] ينظر : **الكشاف** ، 4/334

[2] ينظر : **التبيان في إعراب القران** ، 1209

[3] ينظر : **البيان في غريب إعراب القران الكريم** ، 2/422

[4] ينظر : **الحجة في علل القراءات** ، 4/424 ، ولكنّ أبا علي رجع عن قوله في كتابه :**بالمسائل الحلبية** ، 141

[5] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 18/483

[6] ينظر : **البحر المحيط** ، 8/223

[7] سبق تخريجه صفحة 76

[8] ينظر : السيوطي ، **همع الهوامع**، 1/302

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين المتصلين بما هو أجنبي؛ لأنّ فيه تسديداً وتبييناً، فلذلك جاء بين الصّلة والموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر ،والفعل والمفعول وغير ذلك .[1]

وجاء أبو عليّ الفارسي بمثال قرآني على الاعتراض بين الصّلة والموصول هو قوله تعالى :﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾[2]

فقوله " جزاء سيئة بمثلها " اعتراض بين الصّلة والموصول ؛ لأنّ قوله : " وترهقهم " معطوف على " كسبوا " الذي هو صلة " الّذين " والخبر " ما لهم منَ الله من عاصمٍ "، فإذا جاز الفصل بين الصّلة والموصول بالاعتراضِ، فأن يجوز الفصل بين اسم " إنّ " وخبرها وهو قوله على هذا التّأويل (يضاعف لهم) بالاعتراض الذي هو قوله : " وأقرضوا الله " أحرى؛ لأن اتصال الموصول بالصّلة أشدّ من اتصال المبتدأ بالخبر ؛ لأن المبتدأ قد يحذف خبره .[3]

ووافق ابن عادل ترجيح الفارسيّ، وهو أنّ العطف في قوله تعالى " وأقرضوا الله " اعتراضٌ بين الموصول وصلته فقال : والذي يراه الباحث فيه أنّ الألف واللام في (المصدقين والمصدقات) للمعهود، فكأنّه ذكر جماعة معنيين بهذا الوصف، ثم قبل ذكر الخبر أخبر عنهم بأنّهم أتوا بأحسن أنواع الصّدقة، وهي القرض، ثم ذكر الخبر بعد ذلك، فقال : (يضاعف لهم) .

واستشهد بقول الشاعر : [السريع]

إنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانْ[4]

والّذي أميل إليه من أقوال العلماء الآنفة الذّكر، هو اختيار ابن عادلٍ والفارسيّ من أنّ قوله تعالى "وأقرضوا الله" هي جملةٌ معترضةٌ شأنها شأن "وبلغتها "، وغيرها كثيرٌ من الجمل الاعتراضية الشّائعة في كلام العرب، والتي تستعصي على الحصر في هذا المقام،وليس كما رأى

---

[1] ينظر : **الحلبيات** ، 142-143

[2] **يونس** ،27

[3] ينظر : **الحلبيات** ، 145

[4] البيت لعوف بن محلم الخزاعي . ينظر : **الثعالبي** ، **فقه اللغة وأسرار العربية** ،395 ، وابن هشام ، **مغني اللبيب** ، 2/51

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزّمخشريُّ من كون " وأقرضوا " معطوفا على " المصَّدقين " ؛ لأنّ العطف يستلزمُ الفصل بين أبعاض الصّلة بأجنبيٍ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزمُ في جوابِ الطّلبِ

جزمُ " يدخلُكم " في قولِه تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾[1]

قالَ ابنُ عادلٍ : " قولَه " وَيُدْخِلَكُم " معطوف على " يُكَفّرَ ".

قرأ العامّةُ بالنّصبِ ، وابنُ أبي عبلةَ : بِسكونِ اللامِ[2] .

فاحتمل أن يكونَ من إجراءِ المنفصلِ مجرى المتّصلِ، فسلبت الحركةُ ؛ لأنّه يتحلّلُ من مجموعِ " يُكفرَ عنكم " مثل " نِطَع[3] وقِمَع[4] فيُقالُ فيهما : نِطْع وقِمْع

وَيُحتملُ أن يكونَ عطفًا على محلِّ " عسى أن يكفرَ " كأنه قيل : توبوا يوجبُ تكفيرَ سيّئاتِكم، ويدخلُكم،قالَه الزّمخشريّ [5].

يعني أن " عسى " في محلِّ جزمٍ جوابًا للأمرِ؛ لأنّه لو وقعَ موقعَها مضارعٌ لانجزمَ، كما مثّلَ به الزّمخشريّ.

وفيه نظرٌ ؛ لأنّا لا نسلم أن " عسى "جواب، ولا تقعُ جوابًا ؛ لأنّها للإنشاءِ ." [6]

---

[1] **التّحريم** ، 8

[2] لم أعثر عليه في كتب القراءات السبع ولا العشر ولا الشاذّة ، ينظر : أبو حيّان، **البحر المحيط** ، 200/8 ، والسمين الحلبي ، **الدر المصون** ، 372/10

[3] النِّطَع: قطعةٌ من الأدم. ينظر : ابن منظور ، **لسان العرب**، 14/204، (مادة نطع).

[4] القِمَع: ما يوضع في فم السّقاء ثم يصبّ فيه الماءُ، ينظر :ابن منظور ، **لسان العرب**، 11/318

[5] ينظر :**الكشاف** ، 1404

[6] **اللباب في علوم الكتاب** ، 19/ 212

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يُجزم الفعلُ المضارعُ في جوابِ الطّلبِ، أي : في جوابِ الأمرِ والنّهيِّ،والنّداءِ، والاستفهامِ، والتّرجّي، والتّمنّي، والعرضِ، والتّحضيضِ، ويُشترطُ لِذلكَ أن يكونَ الفعلُ غيرَ مسبوقٍ بِالفاءِ السّببيّةِ، وأن يكونَ مقصودًا به الجزاءُ، فيترتّبُ على الطّلبِ، ويتسبّب عنه كترتبِ جوابِ الشّرطِ على فعلِه، ذلك نحو قولِه تعالى : ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[1]، ف " أتلُ " مضارعٌ مجزومٌ ؛لأنّه واقعٌ في جوابِ الأمرِ " تعالوا " والتّلاوةُ مسببّةٌ عنِ الإتيانِ، فإن كانَ المضارعُ مقرونًا بِالفاءِ وقُصدَ به الجزاء نصب نحو:

﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾[2]، وإن كانَ المضارعُ غير مقصودٍ به الجزاء ارتفعَ نعتًا لما قبلَه نحو: " لَيْتَ لِي مَالاً أُنْفِقُ مِنْهُ " أو حالًا نحو قولِه تعالى:

﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾[3]، أي: غير خائفٍ، أو استئنافًا كما تحتملُه الآيةُ أيضًا .[4]

ويُشترطُ للجزمِ في جوابِ النّهيِّ عندَ غيرِ الكسائيِّ أن يصحَّ تقديرُ " إنْ" الشّرطية قبل " لا " النّاهية مع سلامةِ المعنى، نحو : " لا تَدْنُ مِنْ الأَسَدِ تَسْلَمْ " بالجزم؛ لأنَّ التقديرَ : إنْ لَا تَدنُ مِنَ الأسدِ تسلمْ، ولا يجوزُ الجزمُ في "لا تَدنُ مِنَ الأَسدِ يَأْكُلْك " ؛ لأنّه لا يصحُّ " إن لا تدنُ من الأسدِ يأكلْك " وأما الكسائي فأجازَ الجزمَ في مثلِ هذا ؛ لأنّه لا يُشترطُ تقديرُ "إن " قبل " لا " النّاهية .[5]

وقد اختلف النحويون في جازمِ الفعلِ في جوابِ الطّلبِ على أربعةِ أقوالٍ :

الأولّ :أن لفظَ الطّلبِ ضُمّن معنى حرف الشّرطِ فجزم.

الثّاني :أن الطلبَ نابَ عن الشّرطِ بعدَ حذفِهِ .

---

[1] **الأنعام** ، 151

[2] **طه** ، 61

[3] **طه** ، 77

[4] ينظر : **حاشية الصّبان على شرح الأشموني** ، 3/308

[5] ينظر : **حاشية الصّبان على شرح الأشموني** ، 3/308

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثالث :أن الجزمَ بشرطٍ مقدرٍ دلّ عليه الطّلبُ، وعليه أكثرُ المتأخرين

الرابع :أن الجزمَ بلامٍ مقدّرةٍ، فإذا قيلَ : ألا تنزل تصب خيرا، فمعناه : لتصب خيرا .[1]

واعتراض ابنِ عادل على الزّمخشريّ يتعلّقُ بتوجيهِ قراءةِ ابنِ أبي عبلةَ[2]، بجزمِ " يدخلْكم" من قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾[3]، فقد قالَ الزّمخشريّ موجّهًا هذه القراءةَ : " يدخلْكم " بالجزمِ عطف على محلِّ " عسى أن يكفرَ " كأنّه قيلَ : توبوا يوجب لكم تكفيرَ سيئاتِكم ويدخلْكم " [4] .

وقال ابنُ عادلٍ شارحًا مرادَ الزّمخشريّ، مُعترضًا عليه في ذاتِ الوقتِ : (يعني أن " عسى " في محلّ جزم جوابًا للأمرِ ؛ لأنّه لو وقعَ موقعُها مضارع لانجزمَ، كما مثّل به الزّمخشريّ ،وفيه نظرٌ؛ لأنّا لا نسلم أن " عسى "جوابٌ ، ولا تقعُ جوابًا ؛ لأنّها للإنشاء .[5]

وما ردَّ به ابنُ عادلٍ على الزّمخشريّ من أن " عسى " لا تقعُ جوابًا للطلبِ صحيح، وهي أيضًا لا تقعُ جوابًا للشرطِ، نصّوا على ذلك، وأوجبوا قبلَها الفاءَ، فذكروا أن الفاءَ تلزمُ الجوابَ إذا كان جملةً اسميّةً، أو فعليّةَ طلبيّةً، أو فعلًا غيرَ متصرّفٍ، أو مقرونًا بالسّينِ،أو سوفَ، أو قد أو منفيّا،أو قسمًا، أو مقرونًا ب " ربّ " .[6]

فكما لا تقعُ " عسى " جوابًا للشّرطِ لا تقعُ جوابًا للطّلبِ؛ لأنَّ الأكثرين يحملون عملَ الجزمَ في جوابِ الطّلبِ على الشّرطِ،إما على أن الطّلب ضُمّن معنى الشّرطِ، أو أنه نابَ عن الشّرطِ بعدَ حذفِه، أو أن جازم جوابِ الطّلبِ شرطٌ مقدرٌ .

---

[1] ينظر : المرادي ، **توضيح المقاصد والمسالك** ، 4/1257

[2] ينظر : القرطبي، **الجامع لأحكام القران** ، 18/200

[3] التحريم ، 8

[4] **الكشاف** ، 1404

[5] ينظر : **اللباب** ، 19/212

[6] ينظر : المرادي ، **توضيح المقاصد** ، 4/1282

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللنحاةِ في تخريجِ مثل هذه القراءةِ أوجهٌ :

الوجهُ الأوّلِ : أن يكونَ " يدخلكم " مجزومًا ؛ لأنَّه معطوفٌ على محلِّ الفاءِ الدّاخلةِ في التّقديرِ على " عسى " فيكون التّقديرُ : توبوا فعسى ربكم أن يكفّرَ عنكم سيئاتِكم ويدخلكم، فالفاء وما بعدها في محلِّ جزمٍ ثمّ عطف عليها" يدخلكم "فجزم، فيكون نظيرُ الجزمِ قولَه تعالى :﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمْ ﴾[1]، في قراءةِ من جزم " يذرْهُم " [2]؛ لأنّه معطوفٌ على موضعِ جوابِ الشّرطِ الدّاخلِ عليه الفاء، وإلى هذا الرأي ذهب أبو علي الفارسي في قول أبي دؤاد[الوافر] :

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُم لَعَلِّي أُصَالِحْكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَويَّا[3]

بجزم " أستدرج " قال أبو علي : " فعطف " أستدرج " على الفاء المقدّرة قبل " لعلّ " وما بعدها "[4] "[4] وتابعه في ذلك ابنُ جنّي، فقال بعد أن أنشدَ البيتَ : "ويمكن أيضا أن يكون معطوفًا على موضعِ " لعلّ "؛ لأنّه مجزومٌ في جوابِ الطّلبِ، كقولك : " زُرْنِي فَلَن أُضَيِّعَكَ حَقَّك وأَعْطِكَ أَلْفَا"، أي زرني أعرف حقك وأعطك ألفا" .[5]

وقيل بهذا الرأي أيضا في توجيه جزم " أكن " من قوله تعالى :

﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[6] ف" أكن " مجزوم ؛ لأنه معطوف على محل " فأصدق " ؛ ومحله الجزم لأنه جوابُ التّحضيضِ .[7]

وقد ردَّ ابنُ هشام هذا الرأيَ ؛ لأنَّ ما بعد الفاء منصوب ب" أن " مضمرة و" أن " والفعل في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على مصدر متوهّم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع جزم .[8]

---

[1] **الأعراف** ، 186

[2] وهي قراءة خلف ، ينظر : ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، 2/273

[3] ينظر :ابن هشام ، **مغني اللبيب** ، 2/84

[4] ابن هشام ،**مغني اللبيب** ، 2/84

[5] **الخصائص** ، 2/341

[6] **المنافقون** ، 10

[7] **المغني** ، 2/ 84

[8] **المصدر نفسه**، 2/ 84

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوجه الثاني : أن يكون الجزم من باب العطف على المعنى، اختار هذا الوجهَ ابنُ هشامٍ في توجيهِ الجزمِ في " أكن " من الآية السّابقة، وكذا في توجيهِ الجزمِ في بيتِ أبي دؤاد السّابق[1].وهو مثل الجزمِ في الآية موضع البحث، وهذا الرأيُ هو رأيُ الخليلِ وسيبويه[2]، فجزم " أكن " لأنه لما لما كان يقال : لولا أخّرتني أصدقْ وأكن، بالجزم بدونِ فاءٍ، فكذلك جزموا عند وجودِ الفاءِ في " أصدق "، قال سيبويهُ عن الخليلِ : " لما كان الفعلُ الذي قبلَه قد يكونُ جزمًا، ولا فاء فيه تكلّموا بِالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبلَه، فعلى هذا توهموا هذا " .[3]

وكذا يُقال في الجزم في " يدخلكم "، لما كان يمكنُ أن يُقالَ : توبوا إلى الله يوجبْ لكم تكفيرَ سيئاتِكم ويدخلْكم، فكذلك جزموا المعطوفَ مع عدمِ جزمِ المعطوفِ عليه، وكذا البيت، لما كان يمكنُ أن يُقالَ : أبلوني أصالحْكم وأستدرجْ بالجزم، فكذا قال : أبلوني لعلّي أصالحُكم وأستدرجْ، بجزم أستدرج ؛ توهمًا أن المعطوفَ عليه مجزومٌ .

الوجه الثّالث : أن يكونَ ذلك من تسكينِ حركةِ الإعرابِ تخفيفًا، قالَ ابنُ جنّي في تخريجِ بيتِ أبي دؤادَ: " فقد يمكنُ أن يكونَ أسكنَ المضمومَ " أستدرجُ " تخفيفًا واضطّرارًا "[4]وبيت أبي دؤادَ مثل الآيةِ في الحملِ على تسكينِ حركةِ الإعرابِ، إلا أن التّسكينَ في الآيةِ ؛ يوصفُ بأنّه تخفيفٌ لا اضطّرار فالقراءة لا اضطّرار فيها .

الوجهُ الرّابعُ : أن تسكين " يدخلكم " من باب إجراء المنفصل مجرى المتّصلِ، أي تشبيه ما هو كلمتين بما هو كلمة واحدة ، لأنّه يتخيل من مجموعِ " يكفّر عنكم " مثل : نِطَع وقِمَع فكذا تُخَيّل أن الرّاءَ من " يكفّر " ساكنةٌ، فعُطف عليها" يدخلكم " بالسكونِ، وهذا هو اختيارُ أبي حيّان إذ يقولُ : " والأولى أن يكون حذف الحركةِ تخفيفًا وتشبيهًا لما هو من كلمتين بالكلمةِ الواحدةِ، تقولُ في "نِطَع وقِمَع" : قِمْع ونِطْع " [5] .

---

[1] ينظر :**مغني اللبيب** ، 2/84

[2] **الكتاب** ، 3/100- 101

[3] **الكتاب** ، 3/101

[4] **الخصائص** ، 2/341

[5] **البحر المحيط** ،8/293

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي أراهُ أنَّ ما قاله ابنُ عادل في ردِّه على الزّمخشريّ من أن " عسى " لا تقعُ جوابًا للطلبِ هو الصّحيحُ، وهي أيضًا لا تقعُ جوابًا للشّرطِ، نصّوا على ذلك، وأوجبوا قبلَها الفاءَ، وذكروا أنَّ الفاءَ تلزمُ الجوابَ إذا كان جملةً اسميَّة، أو فعليَّة طلبيَّة، أو فعلًا غيرَ متصرّفً، أو مقرونًا بالسّينِ، أو سوف، أو قد أو منفيًا،أو قسمًا، أو مقرونًا ب " ربّ ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعدّي الفعل" غدا "

في قوله تعالى : ﴿ فَنَادَوْا۟ مُصْبِحِينَ ﴿٢١﴾ أَنِ ٱغْدُوا۟ عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰرِمِينَ ﴾[1]

قال ابنُ عادل : " " أن اغدوا " يجوزُ أن تكونَ المصدريةُ، أي : تنادوا بهذا الكلامِ، وأن تكونَ المفسّرة، لأنه تقدّمها ما هو بمعنى القولِ .

قال الزّمخشريّ : " فإن قلت : هلا قيل : اغدوا إلى حرثِكم، وما معنى على .

قلت : لما كان الغدو إليه ليصرموه، ويقطعوه كان غدوا عليه كما تقول : غدا عليهم العدو، ويجوز أن يضمن معنى الإقبال كقولهم : يغدى عليه بالجفنةِ ويراح " [2].

فجعلَ " غدًا " متعديًّا في الأصلِ ب " إلى " فاحتاج إلى تأويل تعديه ب " على " وفيه نظر، لورود تعديه ب " على " في غيرِ موضعٍ ؛ كقولهِ : [الوافر]

وَقَدْ أَغْدُو عَلَى ثُبَةٍ كِرَامٍ نَشَاوَى وَاجِدِينَ لِمَا نَشَاءُ[3]

وإذا كانوا قد عدوا مرادفَه ب " على "فليعدوه بها، ومرادفه " بكر " تقول : بكرت عليه و غدوت عليه بمعنى واحد ؛ قال الشاعر: [الطويل]

بَكَرْتُ عَلَيْهِ غُدْوَةً فَرَأَيْتُهُ قُعُوداً إِليهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ[4]"[5].

---

[1] **القلم** ، 22

[2] **الكشاف** ،1414-1415

[3] ينظر: زهير بن أبي سلمى ، **الديوان**، 17

[4] ينظر : زهير بن أبي سلمى ، **الديوان** ،91

[5] **اللباب في علوم الكتاب** ، 19/288

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغُدُوُّ والغَدوُ: البكور، ومثله الاغتداء، يقال : غدا ؛ أي بكر، وكذا اغتدى، وغاداه : باكره.[1]

قال تعالى :﴿ أَنِ اغْدُوا عَلَىٰ حَرْثِكُمْ إِن كُنتُمْ صَارِمِينَ ﴾[2] .

وموضعُ اختلافِ كلٍ من الزّمخشريّ، وابنِ عادل هو في تعدّي الفعل " غدا "، فالزّمخشري يقولُ في تفسيرِه للآيةِ السّابقةِ من سورةِ القلمِ مستفسرًا ؟ " :

فإن قلت :هلا قيل : اغدوا إلى حرثِكم، وما معنى " على " ؟

قلت : لما كان الغدو إليه ليصرموه،ويقطعوه، كان غدوًا عليه، كما تقولُ : غدا عليهم العدو . ويجوزُ أن يضمّن الغُدُّو معنى الإقبالِ، كقولِهم : يغدى عليه بالجفنةِ ويراح، أي فأقبلوا على حرثِكم باكرين ."[3].

والذي فقهُه ابنُ عادلٍ من كلامِ الزّمخشري أنّ الأصلَ في " غدا " أنّه متعدٍ ب " إلى "، وتعدّيه ب " على " إنّما يحتاجُ إلى تأويلٍ أو تضمينٍ، في حين أنّ ابنَ عادل يرى أن العربَ قد عدّت الفعلَ " غدا " ب " إلى " و ب " على " من دونِ تضمينٍ ولا تأويلٍ .[4]

وقال بأنّ كلامَ الزّمخشري قد جانبَ الصّوابَ، وفيه نظرٌ، لورودِ تعديّةِ " غدا " ب " على " في غيرِ موضعٍ .[5] واستشهد على كلامه هذا بقولِ زهيرِ بن أبي سلمى : [الوافر]

وَقَدْ أَغْدُو عَلَى ثُبَةٍ كِرَامٍ نَشَاوَى وَاجِدِينَ لِمَا نَشَاءُ[6]

---

[1] ينظر :ابن منظور : **لسان العرب** ،10/26 مادة (غدا)

[2] **القلم** ، 22

[3] **الكشاف** ، 4/440

[4] ينظر :**اللباب** ، 19/288

[5] **اللباب** ، 19/288

[6] ينظر: زهير بن أبي سلمى ، **الديوان**، 17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقالَ أيضًا إذا كانت العربُ قد عدّت مرادف " غدا " ب " على " وهي كلمة " بكّر " فمن باب أولى أن تعدى هي نفسها ب " على " .[1]

ومرادف " غدا " هو " بكر " فتقول : " بكرتُ عليه"، و " غدوتُ عليه " وهما بمعنى واحد

قال الشاعر : [الطويل]

بَكَرْتُ عَلَيْهِ غُدْوَةً فَرَأَيْتُهُ قُعُوداً إِليهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ[2]

وما ذكره ابنُ عادل، من تعدّي " غدا " ب " إلى " و " على " صحيحٌ ،فقد وردَ في أشعارِ العربِ من الشّواهدِ، والأدلّةِ التي تعضدُ رأيَ ابنِ عادلٍ على تعديةِ " غدا " ب " على " وب " إلى " على حدّ السّواءِ .

من ذلك قول وجيهة بنت أوس الضبية: [الطويل]

وَعَاذِلَةٍ تَغْدُو عَلَيَّ تَلُومُنِي عَلَى الشَّوقِ لَمْ تَمْحَ الصَّبَابَةَ مِنْقَلْبِي [3]

وأما تعدّي " غدا " ب " إلى " فكقول النبي صلى الله عليه وسلم : " من غدا إلى المسجدِ وراح، أعدّ اللهُ له نزلَه في الجنةِ كلّما غدا أو راح " .[4]

وكقول الأعشى : [البسيط]

وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الحَانُوتِ يَتْبَعُنِي شَاوٍ مُشِلٌّ شَلُولٌ شَلْشُلٌ شَوِلُ[5]

واعترضَ أبو حيّان [6]على كلامِ الزّمخشري قائلًا بعدما ساقَ كلامَ الزمخشري المذكور أعلاه في المسألة " والذي في حفظي أنه معدى بعلى كقول الشاعر : [الطويل]:

---

[1] ينظر :**اللباب** ، 19/288

[2] زهير بن أبي سلمى ، **الديوان** ، 91

[3] التبريزي ، **شرح حماسة أبي تمام** ، 837

[4] ينظر: البخاري ،**صحيح البخاري** ، 1/214 ، كتاب : الصلاة ، باب : فضل من غدا إلى المسجد ومن راح ، ومسلم ، **صحيح مسلم** : 1/463 ، كتاب المساجد

[5] **ديوان الأعشى** ،59

[6] **البحر المحيط** ،8/307

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بَكَرْتُ عَلَيْهِ غُدْوَةً فَرَأَيْتُهُ قُعُوداً إِليهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ[1]

والذي يظهر أن البيتَ ليس شاهدًا على أن " غدا " تتعدّى ب" على " وإنّما الذي يتعدّى ب " على " هو " بكر"، والظّاهر أنّه قاسَ المرادفَ على الأصلِ، ومنحَه حكمَه، فإذا كان " بكر" يتعدّى ب " على " فقياسًا على ذلك " غدا " يتعدّى ب " على " .

وعلى هذا القياسِ لنا أن نقولَ : إنّه أذا قسنا " غدا " ب "بكر " للتّرادف في التّعدي ب" على " فيمكنُنا كذلك أن نستفيدَ منه شاهدًا على تعدّي " غدا " ب " إلى " قياسًا على " بكر "؛ لأنّها تتعدّى ب "إلى " أيضًا، كما ذكر صاحبُ اللسانِ : "وبكر على الشّيء ،وإليه يبكر بكورا"[2].

ويظهرُ مما تقدّم أنّ ابنَ عادلٍ يلتقي مع أبي حيانَ في اعتراضه على الزّمخشري، بيدَ أنَّ لكلِّ رأيَه ؛ فأبو حيان يرى أن " غدا " تتعدّى ب " على " فحسب ، بينما ابنُ عادل يرى بجوازِ تعدّيها ب " على " و" إلى " على حدٍّ السّواء .

وهنا يبرز السّؤالُ :ما الذي قصدَه الزّمخشري بقولِه : "هلا قيل : اغدوا على حرثكم ؟ وما معنى على "،وهل هذا يعني أن تعديةَ " غدا " خلافُ الأصلِ لذا احتيج إلى تأويله ؟!

الذي أراه أن الزمخشري بقوله : " هلا قيل : اغدوا إلى حرثكم ؟ وما معنى على ؟ " لا يعني أن تعدي غدا ب " على " خلاف الأصل، ولكنه طرح هذا السّؤالَ في سبيلِ الكشفِ عن معنى بلاغيٍّ تضمّنَه التّعدّي ب " على " .

فمن المعلوم بالضرورةِ أنّ " على " تفيدُ الاستعلاءَ، فحسن استعمالُها في المعاني التي فيها قهرٌ وغلبةٌ واستعلاءٌ، فيقال :أصابهم وباءٌ فأتى عليهم : أي أنّ الوباءَ قد أهلكهم جميعًا، وعمّهم كلَّهم. ولولا " على " لما فهم هذا المعنى،كما لو قيل : أتي إليهم، ومثل ذلك ما مثل به الزّمخشري، وهو قوله : غدا عليهم العدوُ؛ أي أنّ العدوَّ قد ركبهم وأفزعهم ، وكذلك في الآيةِ المذكورةِ جاءَ معنى " واغدوا على " أنهم بكروا إلى حرثهم ليستعلوا عليه بالقطعِ والاجتثاثِ .

[1] تقدم ذكره في الصفحة السابقة

[2] ابن منظور، **لسان العرب** ، 1/576 ، مادة " بكر "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا المعنى الذي أورده الزمخشريُ ذكره ابن جني فقال " " وإنما اطردت " على " في الأفعالِ التي قدّمنا ذكرَها مثل : خربت عليه ضيعته، وموّتت عليه عواملَه، ونحو ذلك، من حيث كانت " على " في الأصلِ للاستعلاءِ، فلمّا كانت هذه الأحوالُ مشاقَ تخفض الإنسانَ، وتضعه، وتعلوه، وتفرعه حتى يخضعَ لها، كان ذلك من مواضعَ " على "، ألا تراهم يقولون : هذا لك، وهذا عليك "، فتستعملُ اللام فيما تؤثره ، و" على " فيما تكرهه " .[1]

وقال أيضا : " ونحو منه قول الآخر :[الطويل]

إِذَا مَا امْرُؤٌ وَلَّى عَلَيَّ بِوُدِّهِ وَأَدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وُدِّي[2]

أي : عنّي ووجهه أنه إذا ولّى عنه بودِّه، فقد استهلكه عليه كقولِك : أهلكتَ عليّ مالي، وأفسدّتَ عليّ ضيعتي، وجاز أن يستعمل " على " ههنا ؛ لأنه أمر عليه لا له .[3]

كما ويمكننا أن نجعلَ من هذا البابِ أيضًا قولَه تعالى:

﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ ﴾[4]وقولَه تعالى : ﴿ فَرَاغَ عَلَيۡهِمۡ ضَرۡبَۢا بِٱلۡيَمِينِ ﴾[5]فعبر ب " إلى " عن الأولى ؛لأن روغه لم يكن فيه إضرارٌ بأحدٍ، وعبر في الثانية ب " على " ؛ لأن روغته للاستعلاء على الأصنامِ بالضّربِ والتّحطيمِ .

---

[1] ينظر :**الخصائص** ، 2/271

[2] البيت بلا نسبة ،ينظر: ابن جني: **الخصائص**، 2/207،والبغدادي، **خزانة الأدب**، 10/146

[3] ينظر: ابن جني: **الخصائص** ،2/ 312-311

[4] **الذاريات** ، 26

[5] **الصافات** ، 93

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفعلُ " رأى "

في قولِه تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[1]

قالَ ابنُ عادل : "

" نُرِي " هذا مضارعٌ ، والمرادُ به حكاية حالٍ ماضيةٍ ، والتّقديرُ : كذا نري إبراهيمَ ملكوت السمواتِ والأرضِ.

و " نري " يُحتمل أن تكون المُتعدِّية لاثنين ؛ لأنها في الأصل بصريّةٌ، فأكسبتها همزةُ النقل مفعولًا ثانيًا، وجعلها ابن عطية [2]مَنْقُولةً من " رأى " بمعنى " عرف "، وكذلك الزّمخشري فإنه قال فيما قدّمت حكايته عنه : " ومثل ذلك التّعريف نُعَرِّف " [3].

قال أبو حيّان بعد حكايتِه كلامَ ابن عطيّة : " ويحتاج كون " رأى " بمعنى " عرف "، ثم يتعدّى بالهمزةِ إلى مفعولين إلى نَقْلِ ذلك عند العربِ، والذي نقلَ النحويون أن " رأى " إذا كانت بصريَّة ، تعدَّتْ لمفعولٍ ، وإذا كانت بمعنى " علم " الناصبة لمفعولين تعدَّتْ إلى مفعولين "[4] .

قال شهابُ الدِّين : والعَجَبُ كيف خصّ بالاعتراضِ ابنَ عطيّة دونَ الزّمخشري " .[5]

" رأى " على وزن " فَعَل" فاؤه راء ، وعينه همزة ، ولامه ياء، يدلّ على ذلك أن الفعل إذا أُسندَ إلى المخاطبِ ، أو المتكلّمِ ظهرت الياءُ ، وذلك قولك : رأيتَ ورأيتُ ، وأيضا تظهرُ الياءُ في الرّأيِ، والرّؤيةِ، وإنما انقلبتِ الياءُ ألفًا في " رأى " ؛ لوقوعِها متحركةً في الطّرفِ، وما قبلها مفتوح [6].

وقياس مضارعه أن يقالَ : أرأى، ولكنهم قالوا : أرى، فحذفوا الهمزةَ التي هي عينُ الفعل تخفيفًا، قال سيبويهُ : " وممّا حذف في التخفيف لأن ما قبله ساكنٌ قوله : أرى، وترى، ويرى، ونرى غير

---

[1] **الأنعام**، 75

[2] ينظر :**المحرر الوجيز** ، 2/311

[3] ينظر : **الكشاف** ، 381

[4] ينظر :**البحر المحيط** ، 4/165

[5] **اللباب في علوم الكتاب** ، 8/236

[6] ينظر : الفارسي ، **المسائل الحلبية** ، 42

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنّ كلَّ شيءٍ كان في أوّلِه زائدةٌ سوى ألف الوصلِ من : رأيت، فقد اجتمعتِ العربُ على تخفيفِه ؛ لكثرةِ استعمالِهم إياه جعلوا الهمزةَ تُعاقِب"[1] .

أي جعلوا همزةَ المتكلّمِ من " أرى " تعاقب الهمزة التي هي عينُ الفعلِ من : أرأى، حيث كانتا همزتين، وإن كانت الأولى زائدة، والثّانيةُ أصليّةً؛ فكأنهم فرّوا من التقاءِ همزتين ليس بينهما إلا حرفٌ ساكنٌ هو الرّاء، فحذفوا الهمزةَ الأصليّةَ، وأبقوا همزةَ المضارعةِ،ثم فعلوا ذلك مع سائرِ حروفِ المضارعةِ، فلا يقولون : يرأى ، ولا نرأى ، ولا ترأى، وإنّما، يرى ، وترى، ونرى . [2]

وإبقاءِ همزةِ الفعلِ الأصليّةِ مسموع، ولكنّه قليل، قال سيبويهُ : " وحدثني أبو الخطّابِ أنّه سمعَ من يقول : " قد أرآهم ، يجيء بالفعل من : رأيت على الأصلِ من العربِ الموثوقِ بهم "[3] .

أما باعتبارِ التّعدي واللزومِ ؛ فإن " رأى " منها ما يتعدّى لمفعولٍ واحدٍ، ومنها ما يتعدّى لمفعولين، ولكلّ قسم منهما معانٍ ترِدُ بها " رأى " .

أنواعُ " رأى " المتعديّة لمفعولٍ واحدٍ ومعانيها :

النوع الأول :رأى البصرية : إذا كانت رأى بمعنى أبصر، من الإدراك بحاسة البصر، وذلك نحو قوله تعالى :﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ﴾[4] وقوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ ﴾[5]

فإذا دخلت همزةُ النّقلِ على هذا النّوعِ تعدّى الفعلُ بها إلى مفعولين، وذلك نحو : " أَرَيْتُ زَيداً عمراً " أي : جعلتُه يبصرُه .[6]

النّوعُ الثّاني : " رأى " بمعنى الإصابةِ في الرّئةِ، يقال : رأيتُ الصّيدَ، أي : أصبتُه في رئتِه.[7]

---

[1] **الكتاب** ،3/546

[2] ينظر : **لسان العرب** : مادة " رأى " ، 5/97-98

[3] **الكتاب** ، 3/546

[4] **الأنعام** ، 76

[5] **يوسف** ، 28

[6] ينظر: ابن يعيش ،**شرح المفصل** ، 7/152

[7] ينظر :ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادة " رأي " ، 5/97-98

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النّوعُ الثّالثُ : " رأى " التي بمعنى اعتقدَ، قاله أبو علي الفارسي حيث يقولُ : " ويدلُّ على ثباتِ هذا الوجهِ وصحّتِه،قولُه تعالى حكايةً عن إبراهيمَ عليهِ السلام : ﴿فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ﴾[1] ، ف " ترى " هنا متعديّةٌ إلى مفعولٍ واحدٍ، ألا ترى أن " ماذا " لا يخلو من أن يكونَ " ما " مع " ذا " اسمًا واحدًا أو يكون " ذا " بمنزلةِ " الذي "، فإذا كانت بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، كانا في موضعِ نصبٍ ب " ترى " ، وإذا كانَ " ذا " بمنزلةِ " الذي " كان التّقديرُ : ما الذي تراهُ، والضّميرُ محذوفٌ من الصّلةِ، فعلى أيّ الوجهين حملت الآيةُ . فالفعلُ متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، فلا مذهبَ للإدراكِ بالبصرِ هنا، وليسَ السّؤالَ عنه، إنّما السّؤالُ : هل تتابعني على ما أحاولُ من ذبحك وتنقاد لي؟"[2].

وتدخلُ الهمزةُ على هذا النوعِ فيتعدى إلى مفعولين قال ابنُ جني في قولِه تعالى :﴿لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ﴾[3] :" وهذا ليسَ من رؤيةِ العينِ ؛ لأنّه لا مدخلَ له في الأحكامِ، ولا من العلم، لأن ذلك متعدٍّ إلى مفعولين، فإذا نُقل بالهمزةِ، وجبَ أن يتعدّى إلى ثلاثةٍ، والذي معنا في هذا الفعل إنّما هو مفعولان، أحدهما : الكاف ، والآخر : الهاء المحذوفة العائدة على " ما " أي : بما أراكه اللهُ .فثبت بذلك أنه من الرّأي الذي هو الاعتقادُ، كقولِك : فلان يرى رأيَ الخوارجِ، ويرى رأيَ أبي حنيفةَ، ورأيَ مالكٍ، فرأيت هذه إذا قسم ثالث، ليست من رؤيةِ العينِ،ولا من يقينِ القلبِ "[4] .

وقال ابنُ مالكٍ متحدثًا عن " رأى " المتعديّة لواحدٍ : " ويقال : رأيتُ الشيء بمعنى : بصرتُه، ورأيتُ رأيَ فلانٍ بمعنى : اعتقدتُه، ورأيت الصّيد، بمعنى : أصبته في رئته، فهذه متعديّة إلى واحدٍ "[5].

وذهبَ فريقٌ آخرُ إلى أن " رأى " إذا كان من الرأيِ والاعتقادِ فإنه يتعدى لمفعولين[6]، واستدلوا بقولِ الشّاعرِ : [الطويل]

---

[1] **الصافات** ، 102

[2] الفارسي ،**المسائل الحلبية** ، 70-69

[3] **النساء** ، 105

[4] **المحتسب** ، 1/176

[5] **شرح التّسهيل** ، 2/14

[6] ينظر : أبو حيّان ، **ارتشاف الضّرب** ، 3/60 ، والسيوطي، **همع الهوامع**، 2/217

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رَأَى النَّاسَ إِلّا مَنْ رَأَى رَأْيَهُ خَوَارِجَ تَرَاكِينَ قَصْدَ المَخَارِجِ[1]

والذي يظهرُ لي أن " رأى " التي بمعنى الرأي، والاعتقادِ ؛ تتعدى تارةً إلى مفعولٍ واحدٍ، وأخرى إلى مفعولين، فيقال : رأى أبو حنيفة هذا حلالًا، ويقال : رأى أبو حنيفة حل هذا، أي: اعتقد [2].

" **رأى** " **المتعديّة إلى مفعولين** : هي " رأى " التي من رؤيةِ القلبِ، وتجيء على معنيين، أكثرهما بمعنى : عَلِمَ ، والثاني : بمعنى : ظنّ[3]، وقد اجتمعتا في قولِه تعالى :

﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[4] أي : يظنونه بعيدًا ونعلمُه قريبًا .

قال سيبويهُ : " هذا بابُ الفاعلِ الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعولين، وليس لكَ أن تقتصرَ على أحدِ المفعولين دونَ آخر، وذلك قولك : حَسِب عبدُالله زيدا بكرا، وظنَّ عمرٌو خالدًا أباك، وخالَ عبدالله زيدا أخاك، ومثل ذلك : رأى عبدُالله زيدا صاحبنا، ووجدَ عبدُ الله زيداًذا الحافظ ..... وإن قلت : رأيت ، فأردت رؤية العين أو " وجدت" ، فأردت وجدان الضآلة فهو بمنزلة : ضربت، ولكنّك إنما تريد ب " وجدت " علمت ، وبرأيت ذلك أيضا، ألا ترى أنه يجوزُ للأعمى أن يقولَ : رأيتُ زيدًا الصّالحَ " [5].

وتدخلُ همزةُ النّقلِ على هذا النّوعِ فيتعدى إلى ثلاثةِ مفاعيلٍ، قالَ المبردُ : " وكذلك تقول: رأى عمرو زيدًا الظّريفَ، إذا أردت ب " رأيت " معنى : علمت لا رؤية العين فإذا أراه غيرُه قلت : أرى عبدُالله عمرًا زيدًا خيرَ النّاسِ "[6] .

ومثل " رأى " العلميّة ،" رأى " الحُلميّة التي مصدرها الرؤيا غالبا، وذلك نحو : " رأيتُ في النّوم عمرًا سالمًا "، فإذا أُدخلت همزةُ النّقلِ تعدى الفعلُ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، نحو :" أراني اللهُ في النّومِ عمرًا سالمًا " [7].

---

[1] لم أعثر على القائل ،ينظر : ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل (الهامش)**، 2/30، والسيوطي، **همعالهوامع** 2/217

[2] ينظر :الصّبان ،**حاشية الصّبان** ، 2/27

[3] **المصدر نفسه**، 2/27

[4] **المعارج** ، 6 و7

[5] **الكتاب** ، 1/39-40

[6] **المقتضب** ، 3/122

[7] ينظر :الصبان ، **حاشية الصبان** ، 2/54 -55 ، ينظر : الرضي ، **شرح الكافية** ، 2/986

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما اعتراضُ ابنِ عادلٍ على الزّمخشري، فمتعلق بقولِه تعالى:

﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾[1] .

فقد جوّز ابنُ عطيّة أن تكونَ " نري " منقولةً بالهمزةِ من رأى بمعنى : عرفَ، فتعدّت إلى مفعولين، أي : وكذلك نعرّف إبراهيم ملكوتَ السمواتِ والأرضِ[2] ، واعترضَ عليه أبو حيان فقال: "ويحتاج كون " رأى " بمعنى " عرف " ثم يتعدى بالهمزة إلى مفعولين إلى نَقْلِ ذلك عندَ العربِ، والذي نقل النحويون أن " رأى " إذا كانت بصريَّة تعدَّتْ لمفعولٍ، وإذا كانت بمعنى " علم " النّاصبة لمفعولين تعدَّتْ إلى مفعولين "[3] .

ولم يتنبه أبو حيّان إلى أنه قد وردَ في كلامِ الّزمخشري ما يقاربُ ما ذكرَه ابنُ عطيّة، وتنبّه لذلك شهابُ الدّينِ، وأرى أن ابنَ عادلٍ كذلك يوافقُ الشّهابَ على ما تفطنَّ إليه، فجعلَ الردَّ الذي وجّهه إلى ابنِ عطيّة موجهًا إلى الزّمخشري أيضًا [4].

وكلامُ الزّمخشري الذي يُفهمُ منه أنّه يجعلُ " نري " بمعنى : نعرفُ هو قولُه : " وقولُه : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾جملة معترض بها بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، والمعنى : ومثل ذلك التّعريف والتّبصيرِ نعرّف إبراهيمَ ونبصّرُه ملكوتَ السّمواتِ والأرضِ " [5].

وقال الزّمخشري متحدثًا عن معاني " ظنّ " وأخواتِها حين لا تنصبُ إلا مفعولًا واحدًا فقط : " ورأيتُه بمعنى : أبصرتُه، ووجدت الضّالة إذا أصبتها، وكذلك : أُريت الشيء بمعنى : بُصّرته أو عُرِّفتُه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾[6] "[7] .

---

[1] **الأنعام** ، 75

[2] ينظر :**المحرر الوجيز** ، 2/311

[3] **البحر المحيط**، 4/165

[4] **اللباب في علوم الكتاب** ، 8/236

[5] **الكشاف** ، 381

[6] **البقرة** ، 128

[7] **المفصّل** ، 224

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ورد في معنى هذا الكلامِ، ما قالَه الزجّاجُ عند قولِه تعالى : ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾معناه: عرِّفنا متعبداتِنا[1].

وذكرَ الرضي: أن " رأى " تكون بمعنى : عرفَ، فقالَ : (وأما قولهم : أرأيت زيدًا ما صنع، بمعنى : أخبرني، فليس من هذا البابِ حتى يجوزَ الرّفعُ في " زيد " ، بلِ النّصبُ واجبٌ فيه، ومعنى " أرأيت ": أخبر، وهو منقولُ من رأيت بمعنى : أبصرت أو عرّفت، كأنّه قيلَ : أأبصرتُه، وشاهدّتُ حاله العجيبةَ، أو أعرفتها ؟"[2] .

ولم يكن ابنُ عادل، ولا أبو حيّان سابقًا في الردِّ على الزّمخشري، فقد سبقهم إليه ابنُ الحاجبِ في شرحِه على المفصل، فقال شارحًا النصّ الذي أوردتُه سابقًا من المفصّل : " ورأيتُه بمعنى : أبصرتُه ، ووجدتُ الضّالةَ إذا أصبتُها ، وكذلك : أُريتُ الشيء بمعنى : بُصّرتُه أو عُرِّفتُه "[3].

قوله : " أو عُرِّفتُه " فيه نظرٌ، إذ لم يثبت : رأيت الشيء في نفسِه بمعنى : عرفته ، وإنما يثبت " رأيته " بمعنى : علّمته على صفةٍ، وبمعنى : أبصرتُه بعيني ، فاستعمال " أُريت " على معنى: عُرِّفت على خلافِ ذلك، ولا يستقيمُ الاستدلالُ بقولِه تعالى :﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾فإنه غير واضح في " عَرِّفنا " لظهوره في " أَبصرنا "[4] .

وهذا الذي قالِه ابنُ الحاجبِ ووافقَه الرأيَ ابنُ عادل،وأبو حيان في عيني أقربُ إلى الصّوابِ من قولِ أبي القاسمِ الزّمخشري ،فقد ظهر من هذه النقول أن قائليها لم يثبتوا ورودَ " رأى " بمعنى : عرّف، بأيِّ شاهدٍّ، وأنّهم يذكرون ذلك عرضًا حينَ يتحدثون عن " رأى " المنقولة بالهمزةِ، و"رأى " المنقولة بالهمزةِ فيها شيء من معنى : عرّف كقوله تعالى : ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾، وإن كان المعنى الثّابتُ هو بصّرنا، من الإدراك بالعينِ، وعلى طولِ البحثِ في هذه المسألةِ لم أطّلع على أحدٍ من العلماءِ ذكرَ أن : " رأيت زيدا بمعنى : عرفته " .

---

[1] **معاني القرآن وإعرابه** ،1/209

[2] ينظر : **شرح الكافية** ، 2/999

[3] **المفصل** ، 224

[4] ينظر :**الإيضاح في شرح المفصل** ، 2/58

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعطوفُ على الصّلةِ أو على ما هو من تمامِها

إعراب : (وبَشِّرِ) من قوله تعالى :

﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[1] .

قال ابن عادل :

وقرئ[2] : " وبُشِّرَ " ماضيًا مبنيًّا للمفعولِ .

وقالَ الزّمخشري : " وهو عَطْفٌ على أُعِدَّت " .[3]

قيل : وهذا لا يتأتى على إعرابِ " أعدت " حالًا؛ لأنّها لا تصلحُ للحاليّةِ .

وقيل : عطفُها على " أعدّت " فاسدٌ ؛ لأنّ " أعدّت " صلةُ " التي " ، والمعطوفُ على الصّلة صلةٌ ، ولا يصلحُ أن يقالَ : " الباء " التي بشرّ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ أنَّ لهم جنَّاتٍ ، إلاَّ أن يعتقد أن قولَه : " أُعِدَّتْ " مستأنفٌ ، والظاهِرُ أنَّهُ من تمامِ الصّلةِ ، وأنَّهُ حالٌ من الضّميرِ في " وقودِها "[4]

الموصولاتُ كلُّها –سواء أكانت اسميّةً أم حرفيّةً– مُبهمة المدلول، غامضةَ المعنى، فلا بدّ لها من شيء يزيلُ إبهامَها وغموضَها، وهو ما يسمى: "الصّلة". فالصّلة هي التي تُعَينُ مدلولَ الموصولِ، وتُفَصّلُ مجملَه، وتجعلُه واضحَ المعنى، كاملَ الإفادةِ. ومن أجلِ هذا كلِّه لا يستغنى عنها موصول اسمي، أو حرفي. [5]

---

[1] **البقرة** ، 25

[2] ينظر :أبو حيان : **البحر المحيط** ، 1/253 ، والسمين الحلبي : **الدر المصون** ، 1/210

[3] ينظر :**الكشاف** ، 53

[4] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/447

[5] ينظر :عباس حسن ، **النحو الوافي** ، 1/373

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالأسماءُ الموصولةُ هي المفتقرةُ إلى صلةٍ وعائد[1]، فالموصولُ ما لا يتمّ حتى تصلَه بكلامٍ بعده تامٍّ، توضّح وتبين هذا الموصولَ،ولا يصحُّ أن تكونَ الجملةُ الواقعةُ بعد الموصولِ صلةً له،حتى تشتملَ على عائدٍ يعودُ منها إلى الموصولِ ؛ ليربطَ الجملةَ بالموصولِ ويؤذنَ بتعلّقها به، وبأنّها غيرُ أجنبيّةٍ عنه، بل متمّمةٌ لمعناه، كاشفةٌ لإبهامه، نحو : "جاءني الذي قامَ "ف "الذي" موصولٌ، و" قامَ " الصّلةُ، والعائدُ الفاعلُ، وهو ضميرُ الموصولِ، واستتر لأنّه له، ولو كان لغيره لم يستتر، نحو " الذي قام غلامُهُ زيدٌ " .[2]

قالالمبرد : " ولاتكون هذه الجمل صلة إلا وفيها مايرجع إليه من ذكره " [3]وذلك كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾[4]، فالعائد على " الذين " هوالضميرفي " يفترون " .

الغالبُ على العائدِ، ويسمى الرابط أيضًا أن يكونَ ضميرًا إمّا مذكورًا، أو مقدّرًا، فالمذكورُ نحو قولِه تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾[5] ، فواوُ الجماعةِ في " يؤمنون " هو الرّابطُ ، وقولِه تعالى : ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾[6] فالرابطُ هو الضميرُ المنصوبُ في " تشتهيه "، وفي قولِه تعالى : ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ ﴾[7] فالرابطُ هو الضميرُ المجرورُ في " منه ".

وأمّا الرّابطُ المقدّرُ فكقولِه تعالى :﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[8] أي : بعثَه .

وكقولِه تعالى : ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ۖ ﴾[9] أي : ما أنتَ قاضيه .

---

[1] ينظر :ابن هشام ، **قطر الندى** ، 81

[2] ينظر :ابن يعيش ، **شرح المفصل** ،3/271-272

[3] ينظر :**المقتضب** ، 1/27

[4] **يونس** ، 69

[5] **البقرة** ، 2,3

[6] **الزخرف** ، 71

[7] **المؤمنون** ، 33

[8] **الفرقان** ، 41

[9] **طه** ، 72

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقوله تعالى :﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾[1] أي : تشربون منه، وقوله تعالى:

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[2] أي : هو أشد .

وقد يقومُ الاسمُ الظّاهرُ مقامَ الضّميرِ في الرّبطِ في الضّرورةِ الشّعريّةِ[3]

كقولِ الشّاعرِ : [الطويل]

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنتَ فِي كُلّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الّذِي فِي رَحمَةِ اللهِ أَطْمَعُ[4]

أيّ : وأنتَ الذي في رحمتِه أطمعُ، فجاءَ الاسمُ الظّاهرُ، وهو لفظُ الجلالةِ " الله " مغنيًا عن الضّميرِ العائدِ من الصّلة إلى الموصولِ .

ولا يخلفُ الاسمُ الظّاهرُ الضّميرَ العائدَ إلى الاسمِ الموصولِ في النّثرِ عندَ الجمهورِ؛ لأنّ النّثرَ مبنيٌّ على السّعةِ، وأمّا ما رُويَ عن العربِ من قولِهم " والحجاج الذي رأيت ابن يوسف"، أي : رأيته ، فهذا من القلّة بحيث يُعدُّ شاذًا ويُحفظ ولا يقاس عليه .[5]

وإذا عُطفَ على صلةِ الموصولِ اشترطَ في المعطوفِ ما اشترطَ في المعطوفِ عليه ؛ لأنّ المعطوفَ على الصّلةِ صلةٌ كذلك [6]، فحرفُ العطفِ يُشرِك ما بعده في حكمِ ما قبله، فوجبَ اشتمالُ المعطوفِ على رابطٍ يربطُه بالموصولِ، وذلك كقولِك : حضرَ الذي مرضَ وعوفيَ، ففي جملةِ " مرضَ " ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على الموصولِ تقديرُه : هو ، وكذلك في جملةِ " عُوفي " المعطوفة على الصّلةِ ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على الموصولِ تقديرُه : هو ؛ ولذا صحَّ العطفُ، فإذا

---

[1] **المؤمنون** ، 33

[2] **مريم** ، 69

[3] ينظر :ابن هشام ، **مغني اللبيب** ، 2/163

[4] البيت بلا نسبة عند الأشموني ولكن صدره يختلف عن رواية الآخرين : (فيا رب أنت الله في كل موطن) ، ، ينظر : ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، 1/ 204 ، وابن هشام ، **المغني** ، 2/163، والأشموني ، **شرح الأشموني** ، 1/ 75 ولمجنون بني عامر عند : السيوطي ، **همع الهوامع** ، 1/301

[5] عبدالكريم الأسعد ، **الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب** ، 1/363

[6] ينظر :ابن هشام ، **مغني اللبيب** ، 2/163

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قلت : " أكرمت الذي حضرَ وعادَ خالدٌ " لم يصحّ العطفُ لخلوِّ الجملةِ المعطوفةِ من ربطٍ يربطُها بالموصولِ .

ولهذا اعترضَ غيرُ واحدٍ من العلماءِعلى الزّمخشري في توجيهِ العطفِ في قولِه تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ ﴾[1]، فقد قرأ زيدُ بنُ علي – رضي الله عنهما : " وبُشِّرَ " بالبناءِ للمجهولِ [2].

قال الزّمخشري : "وفي قراءةِ زيد بن علي : " وبُشّر " على لفظِ المبنيِّ للمفعولِ عطفًا على " أُعدّت "[3]. وردّ عليه السمينُ الحلبي قائلًا : " وهو غلطٌ ؛ لأنّ المعطوفَ عليه من الصّلةِ، ولا راجع على الموصولِ من هذه الجملةِ، فلا يصحُّ أن يكونَ عطفًا على " أُعدّت " "[4].

واعتراض السّمين على الزّمخشري؛ مبنيٌّ على أن جملة " أعدت للكافرين " هي صلةُ " التي " في قوله تعالى : ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾[5] ولا تكون جملة "وقودها الناسِ والحجارةِ " صلة، بل تكون جملةً معترضةً ؛ لأنّ فيها تأكيدا أو حالًا من ضميرِ النّارِ في " أعدت " أي : أُعدّت موقدةً، وهذان الوجهان لا يمنعُهما معنى، ولا صناعةٌ.[6]

وعلى هذا تكون جملةُ " أعدت للكافرين " هي صلةُ " التي "، والعائدُ منها إلى الموصولِ هو الضميرُ المستترُ في " أعدت " أي : هي . ولا يصحُّ أن تكونَ جملةً " وبشّر الذين آمنوا " معطوفةً على الصّلةِ لخلوّها من ضميرٍ عائدٍ على الموصولِ، هذا هو إيضاحُ اعتراضِ السّمينِ على الزّمخشري هنا، وهو اعتراضٌ صحيحٌ إذا قيل : إن جملة " أُعدت " هي الصّلةُ .

---

[1] **البقرة** ، 24 ، 25

[2] ينظر :أبو حيان : **البحر المحيط** ، 1/253 ، والسمين الحلبي : **الدر المصون** ، 1/210

[3] **الكشّاف** ، 13

[4] **الدر المصون** ، 1/211

[5] **البقرة** ، 24

[6] ينظر :**الدر المصون** ، 1/208

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكنّ بعضَهم منعَ ذلك وجعلَ الصّلةَ هي قوله تعالى : ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ ﴾أما جملة " أُعدّت " فقالَ مكيُ بن أبي طالب[1]، وأبو البقاءالعكبري[2] : هي في موضعِ نصبٍ على الحالِ من النّارِ .

وإذا كان ذلك فهل يصحّ عطفُ " وبُشّر " عليها ؟

منع ذلك أبو حيان لقولِه : " قال الزّمخشري : عطفًا على " أعدت " .انتهى ، وهذا الإعرابُ لا يتأتى على قولِ من جعل " أعدّت " جملة في موضعِ الحالِ ؛ لأن المعطوفَ على الحالِ حالٌ ، ولا يتأتى أن يكونَ " وبُشّر " في موضعِ الحالِ" [3].

وهذا صحيحٌ ؛ لأنّ جملةَ الحالِ تحتاجُ كالصّلةِ إلى رابطٍ، والرّابطُ في جملةِ " أُعدت " هو الضّميرُ، وليسَ في جملةِ " وبُشّر الذين آمنوا " ضميرٌ يعودُ على صاحبِ الحالِ؛ ليجوزَ العطفُ فامتنع .

ووافق ابنُ عادل أبا حيّان في ما ذهبَ إليه من امتناعِ الحاليّةِ عن جملةِ " وبُشّر " وقالَ في قولِه " أعدت " : "والظاهِرُ أنَّهُ من تمام الصّلةِ، وأنَّهُ حالٌ من الضّميرِ في وقودِها"، ولهذا منعَ ابنُ عادل كونَ " وبُشّر " معطوفَة على " أُعدت " لأنّ عطفَها يستدعي أن تكونَ في موضعِ حالٍ وهذا ما لا يستقيمُ كما ذكرنا لانعدامِ العائدِ .[4]

بيدَ أن ابنَ عادل ذكرَ وجهًا آخرَ وهو كون جملة " أُعدّت " مستأنفةً حيثُ قالَ : إلا أنْ يعتقدَ أن قولَه : " أُعِدَّتْ " مستأنفٌ " فساعتئذ تكونُ جملةً " وبُشّر " لا محلَّ لها من الإعرابِ لأنّها معطوفةً على جملةٍ استئنافيّةٍ لا محلَّ لها من الإعرابِ، وهي قوله " أعدّت " .[5]

وهذا الوجهُ هو الذي اختارَه السّمينُ الحلبي لكونِها مستأنفةً جوابًا لِمن قال : لمن أعدت؟[6].

---

[1] ينظر :**مشكل إعراب القرآن الكريم** ، 83

[2] ينظر : **التّبيان في إعراب القران الكريم** ، 1/42

[3] ينظر :**البحر المحيط** ، 1/253

[4] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/447

[5] **المصدر نفسه** ،1/447

[6] ينظر :**الدر المصون** ، 1/207

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى هذا الوجهِ يصحُّ توجيه الزّمخشري، ويكون " وبُشِّر " عطفا على " أُعدت "،وليس ثمّةُ ما يمنع هذا العطفَ فالمعنى : أُعدّت النّارُ للكافرين وبُشّرِ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ بِالجنةِ .

فكان الأليقُ بابن عادل، والأولى به أن يذكرَ بادئ ذي بدء أن ما ذكره الزّمخشري صواب على هذا الوجهِ خطأً على غيرِه،من بابِ حسنِ الظّنِّ به، فيحملُ على الوجهِ الذي يصحُّ فيه، خاصّةً أنّ المعنى والصّناعةَ لا تمنعان من كونِه صحيحًا لا مشاحةَ فيه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعدِّي الفعل " استجاب "

من قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[1]

قال ابن عادل :

" قوله : (فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ) : استجاب بمعنى أجاب، قال الزَّمخشريُّ:" فإن قلت ما الفرق بين فعل الاستجابة في الآية وبينه في قوله :

فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ[2]

حيث عدِّي بغير لام ؟ قلت : هذا الفعل يتعدَّى إلى الدُّعاء بنفسه وإلى الدَّاعي باللام، ويحذف الدُّعاء إذا عُدِّي إلى الدَّاعي في الغالب، فيقال : استجاب الله دعاءه أو : استجاب به ، ولا يكاد يقال : استجاب له دعاءه، وأما البيت فمعناه : فلم يستجب دعاءه على حذف المضاف"[3] .

وقد تقدَّم تقرير هذا في البقرة ، وأنَّ استجاب بمعنى أجاب ، والبيت الذي أشار إليه هو :

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يجِيبُ إلى النِّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

والنَّاس ينشدونه على تعدِّيه بنفسه "[4] .

---

[1] **القصص** ، 50

[2] هذا عجز بيت من الطويل وصدره : **وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يجِيبُ إلى النِّدَى** ، وقائله محمد بن كعب الغنوي ، ينظر: أبو زيد القرشي ، **جمهرة أشعار العرب** ، 558 ، و ابن منظور ، **لسان العرب**، 2/478

[3] **الكشاف** ، 992

[4] **اللباب في علوم الكتاب** ، 15/269-270

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" استجاب " موافق للمجرَّد، تقول : " استجاب له " بمعنى أجابه، وقد ورد هذاالفعل متعدِّياً بنفسه تارةً وبالحرف تارةً أخرى.

أماتعدِّيه بنفسه فكقولك : استجاب الله دعوته، وأماتعدِّيه بالحرف[1]نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ ﴾[2]ولم يرد هذا الفعل في القرآن مُعَدَّى

إلَّا باللام كالآية السابقة، وقد وجدته معدَّى بـ " إلى " فقد قال محمد بن كعبٍ الغنويِّ: [الطويل]

أتاكَ سَريعَاً وَاستَجَابَ إلى النَّدَى كَذَلِكَ قَبْلَ اليَومِ كَانَ يُجِيبُ[3]

ويتعدَّى هذ االفعل إلى شيئين :

أحدهما : الدَّاعي، نحو : " استجبت لزيد " .

والثَّاني: الدُّعاء، نحو : " استجاب الله دعاءه " .

والخلاف بين ابن عادلٍ، والزَّمخشريِّ يتعلق بقول الشَّاعر :[الطويل]

وداعٍ دَعَا يَامَنْ يُجِيبُ إلى النَّدَى فَلَم يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ[4]

قال الزَّمخشريُّ في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهۡوَآءَهُمۡۚ ﴾[5] :

" فإن قلت : ماالفرق بين فعل الاستجابة في الآية وبينه فيقوله :

فلم يستجبه عند ذاك مجيبُ

---

[1]ينظر : ابن منظور ، **لسان العرب**، 2/478 ، مادة (جوب)

[2]**الأنفال** ، 24

[3]ينظر : أبو زيد القرشي ، **جمهرة أشعار العرب** ، 559 ،

[4]تم تخريجه في الصفحة السابقة

[5]**القصص** ، 50

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث عُدّيَ بغير اللام ؟ قلت : هذا الفعل يتعدَّى إلى الدُّعاء بنفسه وإلى الدَّاعي باللام،ويُحذف الدُّعاء إذا عُدِّيَ إلى الدَّاعي في الغالب، فيُقال استجاب الله دعاءَه، أو استجاب له، ولا يكاد يقال : استجاب له دعاءه، أما البيت فمعناه : فلم يستجب دعاءه على حذف المضاف "[1].

وقد عَقَّب ابن عادلٍ على هذا بقوله : " والنَّاس ينشدونه على تعدِّيه بنفسه "[2] ، وظاهر هذا أنَّه يختار هذا القول .

قلت : لقد أحسن الزَّمخشريُّ صنعاً عندما ذكر أنَّ ما يتعدَّى إليه هذا الفعل نوعان : الدَّاعي والدُّعاء ، وكذا عندما ذكر أنَّ هذا الفعل في القرآن الكريم، فوجدت أنَّه قد ورد في ثمانيةٍ وعشرين موضعاً ، منها ثلاثة مواضع ورد فيها لازماً ، وخمسةٌ وعشرون موضعاً ورد فيها متعدِّياً إلى الدَّاعي باللام .

ولم أقف على ذكر أنَّ هذا الفعل يتعدَّى بنفسه إلى الدَّاعي نحو : "استجبت محمداً "، فمثل هذا التركيب غير جائزٍ ، والذي ذكره صاحب اللسان أنَّه يقال : استجابه[3] ، وأنشد البيت السابق

وداعٍ دَعَا يَامَنْ يُجِيبُ إلى النَّدَى فَلَم يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

فالذي يتقرر أنَّ " استجاب " لا يتعدَّى بنفسه إلى الدَّاعي إذا كان اسماً ظاهراً ، فلا يقال: استجبت زيداً، وعلى هذا فلا يجوز أن يتعدَّى إليه بنفسه إذا كان ضميراً، فلا يجوز : زيدٌ استجابه محمدٌ ؛ لأنَّه لو كان يتعدَّى بنفسه إلى الدَّاعي، وهو ضميرٌ لتعدى إليه بنفسه،وهو اسمٌ؛ لأنَّ ما تعدَّى إلى الضمير تعدَّى إلى الظَّاهر، وهذا هو الذي دفع الزَّمخشريَّ أن يجعل قوله في البيت : " فلم يستجبه " على حذف مضافٍ، فقد أنكر أن يكون الضمير للدَّاعي، ويتعدَّى إليه الفعل بنفسه لذا جعل التَّقدير : فلم يستجب دعاءه.

وأرى أنَّ ثَمَّة وجهاً آخر، وهو أن يكون الضمير في " فلم يستجبه " للدُّعاء لا للدَّاعي، وعندئذ يكون الفعل متعدياً إليه ؛ لأنَّه لا خلاف في أنَّ هذا الفعل يتعدَّى بنفسه إلى الدُّعاء، نحو : " استجاب الله دعاءه " .

---

[1] **الكشاف** ، 992

[2] **اللباب في علوم الكتاب** ، 15/269-270

[3] ينظر : ابن منظور ،**لسان العرب** ، 2/478 ، مادة (جوب)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلمة (هاتِ) هل هي اسم أم فعل ؟

من قوله تعالى :

﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[1].

قال ابن عادلٍ :

"واختلف في " هات " على ثلاثة أقوال :

أصحُّها : أنَّه فعلٌ ، وهذا هوالصَّحيح لاتِّصَاله بالضَّمائر المرفوعة البارزة نحو : هاتوا ، هاتي ، هاتيا، هاتين .

الثَّاني : أنَّه اسم فعلٍ بمعنى أحضر .

الثَّالث : وبه قال الزَّمخشريُّ : أنَّه اسم صوتٍ بمعنى " ها ".[2]التي بمعنى : رَاميُرَامي مُرَامَاة، فوزنه " فاعل " فتقول : هات يا زيدٌ، وهاتي يا هندٌ، وهاتوا ، وهاتين يا هنداتٌ، كما تقول : رَام، رَامِي ، رَامِيا، رَامُوا، رَامِينَ . وزعم ابن عطيَّةَ رحمه الله أنَّ تصريفه مُهْجُور لا يقال فيه إلاّ الأمر [3]، وليس كذلك ".[4]

---

[1] **البقرة** ، 111

[2] ينظر : **الكشاف** ، 91

[3] ينظر : **المحرر الوجيز** ، 1/198

[4] **اللباب في علوم الكتاب** ، 2/398

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختلف النُّحاة في كلمة " هاتِ " إلى ثلاثة أقوال :

القول الأوَّل : من قال إنَّها فعلٌ بمعنى (أَحْضِرْ)، وهو قول أكثر النَّحويين كالخليل بن أحمد[1] ،، وابن النحاس[2] ، وفارسٍ[3] ، والعكبريِّ[4] ، وابن مالكٍ[5] ، وأبو حيان[6]، وابن هشامٍ [7]، وابن عادلٍ[8]،والسُّيوطيِّ[9] .

واحتجوا لفعليتها؛ بقبولها ضمائر الرَّفع البارزة، وهو من سمات الأفعال، كقولك للأنثى: "هاتي"، وللاثنين "هاتيا" ، وللجماعة " هاتوا " و " هاتين " .[10]

ومثل ذلك قول الشاعر:

وَلَو سُئِلَ النَّاس التُّراب لأوشكوا ... اذا قيل هاتوا أَن يملوا فيمنعوا[11]

وقول امرئ القيس : [الطويل]

إذا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ[12]

فهذا الخليل في معجمه يقول : " إنَّها من المهاتاة من قولك : هاتِ، يقال اشتقاقه من هاتى،يُهاتي، الهاء فيه أصلية".[13]

---

[1] ينظر : **العين** ، 4/290

[2] ينظر : **إعراب القرآن** ، 1/60

[3] ينظر : **إعراب القرآن** ، 180/1

[4] ينظر : **التبيان في علوم القرآن** ، 1/106

[5] ينظر : **شرح الشافية الكافية** ، 3/1389

[6] ينظر : **البحر المحيط** ، 1/507

[7] ينظر : **شرح شذور الذهب** ، 16

[8] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 2/398

[9] ينظر : **الإتقان في علوم القرآن** ، 2/185 ،**ومعترك الأقران** ، 3/252

[10] ينظر : ابن مالك ، **شرح الشافية الكافية** ، 3/1389 ، و الأشموني ، **شرح الأشموني** ، 2/490

[11] ينظر : **البحر المحيط** ، 1/507

[12] **الديوان** ، 115، والزوزني، **وشرح المعلقات السبع**، 24 ، والرواية الأخرى للبيت (هصرت بفودي رأسها فتمايلت ...)

[13] **العين** ، 4/290

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكر القرطبيُّ[1] كلاماً مشابهاً لكلام النَّحاس الذي ذكر أنَّ الأصل من كلمة (هَاتُوا) هو (هَاتيُوا) وحذفت الضمة لثقلها على الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. فيقال للواحد الذَّكر : هاتِ مثل رامٍ، وفي المؤنث : هاتي مثل رامي [2].

بيد أنَّ الذين قالوا إنَّها فعلٌ اختلفوا في كونها متصرِّفةً أم غير متصرَّفةٍ، واختلفوا أيضا في الهاء، أهي أصليَّةٌ أم مبدلةٌ عن همزةٍ، أم أنَّ الهاء عبارةٌ عن هاء التَّنبيه زيدت وحذفت همزته .[3]

وقد ذكر رأيٌ آخر عندمن رأى فعليته أنَّ " الهاء " بدلٌ من الهمزة ، وأنَّ الأصل " آتى " وزنه : أفعل مثل أكرم ، وجاءت الهاء في موضع قطع الألف من آتى يؤاتي .[4]

وذكر ابن عطيَّة رأياً ثالثاً ذكره النُّحاة ، وهو أنَّ (ها) هذه للتنبيه دخلت على (أتى) ولزمتها ، وألزمت همزة (أتى) الحذف [5].

وأمَّا في مسألة اللزوم هذه وأنَّ هذه " ها " التي للتنبيه دخلت على " أتى " ولزمتها، وحذفت همزة أتى لزوماً، فقال ابن عادلٍ : "وهذا مردودٌ، فإنَّ معنى " هات " أَحْضِر كذا، ومعنى ائْتِ : احَضُر أنت، فاختلاف المعنى يدلّ على اختلاف المادة " [6].

ثم تطرق ابن عادلٍ إلى أصليَّة الهاء في (هاتِ) وردَّ رأي من قال بكونها عارضةً من وجهين:

أولهما: أنَّ " آتى " يتعدَّى لاثنين، وهاتي يتعدَّى لواحدٍ فقط .

وثانيهما: أنَّه كان ينبغي أن تعود الألف المبدلة من الهمزة إلى أصلها ؛ لزوال موجب قلبها، وهو الهمزة الأولى، ولم يُسمع ذلك .[7]

---

[1] ينظر : **الجامع لأحكام القرآن** ، 1/25

[2] ينظر : **إعراب القرآن** ، 1/60

[3] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 2/399

[4] ينظر : الخليل ، **العين** ، 4/290 ،و ابن عادل : **اللباب في علوم الكتاب** ، 2/398

[5] ينظر : **المحرر الوجيز** ، 1/198

[6] **اللباب في علوم الكتاب** ، 2/399 -398

[7] ينظر : **اللباب** ، 2/399

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصرُّف الفعل " هات " :

اختلف النُّحاة أيضاً في تصرف (هات) ما بين من يراها فعلاً صريحاً يتصرف تصرفاً تامَّاً،وبين من يراها تتصرف تصرفاً مجتزأً بمعنى أنَّها تصاغ على صيغةٍ واحدةٍ أو اثنتين فحسب

فهذا أبو حيَّان يقول عن الفعل (هاتوا) : "وهو أمرٌ وفعله متصرِّفٌ، تقول : هاتيهاتي مهاتاة ،..... وتقول : هات ، هاتي ، هاتيا ، هاتوا ، هاتين ، تصرفها ك "رامي " [1]ويوافقه العكبريُّ الَّذي ذكر أنَّ "هاتوا" فعلٌ معتلُّ اللَّام ، تقول في الماضي هاتيهاتي مهاتاة ، مثل رامىيرامي ، مراماة، وهاتوا مثل راموا، وأصله هاتيوا ثمَّ سكنت الياء وحذفت، وهو فعلٌ متعدٍ لمفعولٍ واحدٍ وتقديره أَحْضِرُوا .[2] وقد ورد في شعر العرب ، قول الشَّاعر : {السريع}

لِلّهِ مَا يُعْطِي وَمَا يُهَاتِي" [3]

أي ما يأخذ .

ونقل عنهم أنَّ رجلاً قال لآخر:هاتِ ، فقال : لا أهاتيك ولا أواتيك.[4]

ورأى جمعٌ من النُّحاة أنَّ " هات " فعل أمرٍ لا يتصرف، ذكر ذلك الخليل بن أحمد بعدما ذكر كونها فعلاً مشتقاً من المهاتاة : "أنَّ العرب أماتوا كلَّ شيءٍ من فعلها إلا " هاتِ " في الأمر " [5].

أما ابن هشامٍ فادّعى أنَّ علامة فعل الأمر وجود شيئين لا بدّ منهما، أحدهما : أن يدُلَّ على الطلب، والثَّاني أن يقبل ياء المخاطبة كقوله تعالى : ﴿ فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ ﴾[6] ، واستشهد ببيت من الشِّعر لامرىء القيس يقول فيه : [الطويل]

إذا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ[87]

---

[1] **البحر المحيط** ، 1/507

[2] ينظر : **التبيان في إعراب القرآن** ، 1/106

[3] ينظر :**العين** ، 4/290

[4] ينظر : ابن فارس ، **الصاحبي** ، 180 ، وابن فارس ، **الإتباع والمزاوجة** ، 33

[5] **ينظر: العين** ، 4/290

[6] **مريم** ، 26

[7] تم تخريجه في الصفحة السابقة

[8] ينظر : **شرح شذور الذهب** ، 16

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمجيء (هاتي) على معنى الطَّلب، واتِّصاله بياء المخاطبة،دلالةٌ على أنَّ الكلمة استوفت شروط فعل الأمر عند ابن هشامٍ، ممَّا حدا به أن يوافق مذهب القائلين بفعلية (هاتِ) واقتصاره على الأمر، وذكر ذلك جمعٌ من النُّحاة منهم، ابن عطية[1] ، والسُّيوطيُّ[2] .

أمَّا الزَّمخشريُّ فاختلفت أقواله ما بين كتابيه المفصَّل، والكشَّاف، ففي المفصَّل[3] ادَّعى الزَّمخشريُّ الزَّمخشريُّ أنَّ (هات) اسم فعلٍ بمعنى أَعطينيه ورُدّ هذا القول ؛ "لأنَّ فيه مخالفةٌ صريحةٌ لحدِّ اسم الفعل، ف (هات) تقبل علامات الفعل، وهو الاتِّصال بالضَّمائر المرفوعة البارزة نحو : هاتوا، وهاتي ، وهاتين" [4] وقال السُّيوطيُّ مستنكرا على من قال ذلك : " ثمَّ ادَّعى بعضهم أنَّه اسم فعلٍ" [5].

وأمَّا القول الآخر الَّذي ذكره الزَّمخشريُّ وهو أنَّ "هات " اسم صوتٍ بمعنى "ها"[6] ، ووافقه عليه الفخر الرَّازي[7] ، وردّ هذا القول أيضاً، بما ردّ فيه رأيه في المفصَّل، أنَّ السَّبب الرئيس الَّذي يدحض كلَّ هذه المحاولات التي تُبعد "هاتِ " عن الفعليَّة إنَّما هو قبول هذه الكلمة الاتِّصال بضمائر الرَّفع البارزة، وما ذكرنا أيضاً من أصليَّة الهاء وأنَّها ليست مجرد صوتٍ، ف "هات " هو فعلٌ لا يقبل التجزئة، والهاء فيه فاء الفعل الأصليَّة، والذي يؤكِّد ذلك هو ما ذكرنا من اختلاف المعاني بينها وبينالفعل " آتى " الذي حاول بعض العلماء أن يقرروا تحويراً بين الفعلين بيد أنَّ المعنى يدحض ذلك جملةً وتفصيلاً، وهذا الذي بيَّنه وأكده **ابن عادلٍ**، وهو ما أميل إليه وأراه أقرب إلى الصَّواب .

---

[1] ينظر : **المحرر الوجيز** ، 1/198

[2] ينظر : **معترك الأقران** ، 3/252 ، **والإتقان في علوم القرآن** ، 2/185

[3] ينظر : **المفصل** ، 132

[4] عبدالله الحصين ، **اختيارات ابن عادل النحوية** ، 351

[5] معترك الأقران ، 3/252 ، **والإتقان في علوم القرآن** ، 2/185

[6] ينظر : **الكشاف** ، 91

[7] ينظر : **التفسير الكبير** ، 4/3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مسائل الاعتراض في الحروف

أولاً : زيادة الباء في خبر ما النافية

ثانياً : الحروف المقطَّعة بين الإعراب والبناء

ثالثاً : "مِنْ " البيانيَّة

رابعاً : زيادة "الباء" في المفعول به

خامساً : "مِنْ" البدليَّة

سادساً : حذف "أَنْ" التفسيريَّة

سابعاً : تقدُّم همزة الاستفهام

ثامناً : تعلّق الجار والمجرور في البسملة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الاعتراضات النَّحوية في الحروف

حروف العربيَّة نوعان ، حروف معانٍ وحروف مبانٍ ، وما نحن بصدد الحديث عنه هو حروف المعاني .

ومن أمثلة حروف المعاني : من ، إلى ، عن ، على ، لكنّ ، إنّ ، بلى ، بل ، قد ، سوف ، حتّى ، لم ، لا ، لن ، لو ، لعلّ ، ما ، لات ، إنْ ، ثُمّ ، أو .

وذكر النُّحاة أنَّ كلَّ ما جاء ليدل على معنى في غيره أو ما خلا من علامات الاسم والفعل فهو حرفٌ .[1] وقال الأخفش في الحرف : " ما لم يحسن له الفعل ولا الصِّفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجُز أن يتصرف فهو حرفٌ " [2]

وذكره ابن مالكٍ في ألفيته فقال فيه :

سِوَاهما الحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي كلمْ يَشَمْ [3]

[1] ينظر : الزجاجي ، **الإيضاح في علل النحو** ، 54-55

[2] ابن فارس ، **الصاحبي في فقه اللغة** ، 87

[3] ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، 23/1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زيادة الباء في خبر ما الحجازيَّة والتميميَّة

قال ابن عادلٍ عند إعرابه (ما) في قوله تعالى :

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾[1]

" وما هم بمؤمنين " : "ما " : نافية، ويحتمل أن تكون هي الحجازيَّة، فترفع الاسم وتنصب الخبر، فيكون " هم " اسمها ، و " بمؤمنين " خبرها ، و" الباء " زائدة تأكيداً .

وأن تكون التميميَّة ، فلا تعمل شيئاً، فيكون " هم " مبتدأ ، و" بمؤمنين " الخبر، والباء زائدة أيضا .

وزعم أبو عليٍّ الفارسيِّ، وتبعه الزَّمخشريُّ أنَّ " الباء " لا تزاد في خبرها إلا إذا كانت عاملةً[2] ، وهذا مردودٌ .[3]

ما التميميَّة وما الحجازيَّة

" ما " من الحروف غير المختصَّة التي تدخل على الاسم تارةً كقولنا " ما زيدٌ قائمٌ "، وتدخل على الفعل أخرى كقولنا " ما يقوم زيدٌ "، ومن المعلوم عند النُّحاة بالقياس أنَّ الذي لا يختصُّ حقّه ألا يعمل . وعلى هذا، كان بنو تميمٍ يهملون "ما " ولا يعملونها .[4]

قال سيبويه " وأمَّا بنو تميمٍ فيجرونها مجرى أمّا، وهل ، أي لا يعملونها في شيءٍ، وهو القياس ؛ لأنَّه ليس بفعلٍ، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمارٌ" .[5]

وقال أيضاً : " وبنو تميمٍ يرفعونه إلَّا من درى كيف هي في المصحف " .[6]

---

[1] **البقرة** ، 8

[2] ينظر : **المفصل في علم العربية** ، 71

[3] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/331

[4] ينظر : ابن يعيش ، **شرح المفصل** ، 1/251-252

[5] **الكتاب** ، 1/57

[6] **الكتاب** ، 1/59

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقصد بذلك أنَّ بني تميمٍ لا تعمل " ما "، وأنَّهم إذا قرأوها دون الرجوع إلى المصحف قرأوها على السليقة بالرفع .

وخالفهم في هذا الحجازيون الذين كانوا يعملونها عمل ليس، قال الزَّمخشريُّ : " وإعمال " ما " عمل " ليس " هي اللغة القدمى الحجازيَّة، وبها ورد القرآن " . [1]

نحو : قوله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[2] ، و﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[3]، وقوله تعالى﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[4] . على الراجح

ويرى ابن عصفورٍ(669هـ) أنَّ سبب الاختلاف بين الفريقين عائدٌ إلى اختلافهم في مراعاة شبه " ما " ، فقد قال :" إنّ ل" ما " شبهين، شبهٌ عامٌ وشبهٌ خاصٌ، فشبهها العام بالحروف غير المختصَّة، في كونها تليها الأسماء والأفعال، وشبهها الخاصُّ شبهها ب " ليس"، وذلك أنَّها للنَّفي كما أنَّ " ليس " للنَّفي، وداخلةٌ على المبتدأ والخبر كما أنَّ "ليس " كذلك، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أنَّ " ليس " كذلك، تقول : " ما زيدٌ يقوم " فيكون المعنى للحال، وكذلك " ليس زيدٌ يقوم "، فمن راعى فيها الشَّبه العامَّ لم يُعملها، وهم بنو تميمٍ، ومن راعى شبهها الخاصَّ أعملها وهم الحجازيون" [5] .

فلغة أهل الحجاز على إعمال " ما " عمل " ليس " برفع الاسم ونصب الخبر .

فالاسم المنصوب خبر " ما " عند البصريين [6]، وقال الكوفيون : هو منصوبٌ على نزع الخافض الخافض ذكر ذلك الفرَّاء عند قوله تعالى **(ما هذا بشرا)** : "نصبت " بشرا " ؛لأنَّ الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلمَّا حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك، ألا ترى أنَّ كلَّ ما في القرآن أتى بالباء إلَّا هذا، وقوله : **(ما هنَّ**

---

[1] **الكشاف** ، 612

[2] **يوسف** ، 31

[3] **المجادلة** ، 2

[4] **الحاقة** ، 47

[5] **شرح جمل الزجاجي** ، 2/54

[6] ينظر : محمد عضيمة ، **دراسات لأسلوب القران الكريم** ، 3/96

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمهاتهن)، وأمَّا أهل نجدٍ فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربيَّة "[1].

وقال ابن جنِّي : " وأكثر المسموع منهم إنَّما هو لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن ".[2]

ولكنَّهم اشترطوا لعملها شروطاً، ذكر منها ابن عقيلٍ :

أوَّلاً : ألَّا تقترن بإن الزائدة، فإن زيدت بطل عملها، نحو : "ما إن زيدٌ قائمٌ " وخالفهم في ذلك يعقوب ابن السِّكيت الَّذي أجاز إعمال " ما " عمل " ليس " مع زيادة " إن "، واستدل[3] بقول الشَّاعر : [البسيط]

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ[4]

ثانياً : ألَّا ينتقض النَّفي بإلَّا ، نحو : " ما زيدٌ إلا قائمٌ " ، فلا يجوز نصب " قائمٍ " ، وكقوله تعالى : ﴿ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ﴾[5] ، وقوله : ﴿ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ ﴾[6]، وذهب يونس بن حبيبٍ – شيخ سيبويه – وتبعه أبو علي الشلوبين، على جواز إعمال " ما " عمل " ليس " مع انتقاض نفي خبرها بإلَّا[7]، واستدلُّوا على ذلك، بقول الشَّاعر : [الطويل]

وَمَا الدَّهْرُ إِلّا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلّا مُعَذَّبَا[8]

ثالثاً : ألَّا يتقدَّم خبرها على اسمها وهو غير ظرفٍ ولا جارٍ ومجرور، فإن تقدَّم وجب رفعه، نحو: " ما قائمٌ زيدٌ " ؛ فلا تقول " ما قائماً زيدٌ " [9].

---

[1] **معاني القران** ، 2/42

[2] **الخصائص** ، 2/171

[3] ينظر : **شرح ابن عقيل** ، 1/303

[4] لم يعرف قائله ،ينظر ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، 1/303 ، وينظر ، ابن الناظم ، **شرح ابن الناظم** ، 1/103 ، وينظر : العيني ، **المقاصد النحوية** ، 2/635 ، وينظر : ابن هشام ، **أوضح المسالك** ، 1/242

[5] **يس** ، 15

[6] **الأحقاف** ، 9

[7] ينظر : **شرح ابن عقيل** ، 1/303

[8] لم يُعرف قائله ، ينظر ، ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، 1/303 ، وابن الناظم ، **شرح ابن الناظم** ، 1/104، 1/104، العيني ، **المقاصد النحوية** ، 2/636 ، وابن هشام ، **أوضح المسالك** ، 1/244

[9] ينظر : **شرح ابن عقيل** ، 1/304

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذهب بعض النُّحاة إلى أنَّه يجوز إعمال " ما " عمل " ليس " مع تقدُّم خبرها، على اسمها، واستدلُّوا على ذلك بقول الفرزدق : [البسيط]

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [1]

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدَّمته، فقلت : " ما في الدار زيدٌ " ، و " ما عندك عمرو "

اختلف النَّاس في " ما " ساعتئذ هل هي عاملةٌ أم لا، فمن رآها عاملةً،جعل " في الدار " في محل نصب خبر " ما " ومن رآها مهملة جعل : في الدار " في محل رفع خبر " ما".

رابعا : ألَّا يتقدَّم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرفٍ ولا جارٍ ومجرورٍ ؛ فإن تقدَّم بطل عملها، نحو : " ما طعامَك زيدٌ آكلٌ " فلا يجوز نصب " آكلٍ "، فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، لم يبطل عملها نحو " ما عندك زيدٌ مقيماً " و " ما بي أنت معنيّا " .[2]

زيادة الباء في خبر " ما "

روي عن الأصمعيِّ أنَّه لم يسمع نصب خبر " ما " في شيءٍ من أشعار العرب .[3]

وذكر أبو حيَّان نحو هذا الكلام فقال : " وأمَّا في أشعار العرب ؛ فزعموا أنَّه لم يحفظ منه إلَّا قول الشَّاعر : [الكامل]

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُم حَنِقُو الصُّدُورِ ، وَمَا هُمْ أَوْلادَهَا [4]

والمتتبع لآي القرآن الحكيم يلاحظ أنَّ "ما " النَّافية جاءت متعيِّنة للغة الحجازيَّة، ناصبةً لخبرها نصباً صريحاً في آيتين مختلفةً في الثالثة:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[6] ، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[7] ،﴿ فَمَا

---

[1] ينظر : **الديوان** ، 1/185 ، وابن الناظم ، **شرح ابن الناظم** ، 1/104 ، وينظر : العيني ، **المقاصد النحوية** ، 2/639

[2] ينظر : ابن عقيل ،**شرح ابن عقيل** ، 1/306

[3] ينظر :ابن يعيش، **شرح المفصل** ، 1/108

[4] لم أعثر على قائل هذا البيت ، ينظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، 5/305 ، وابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، 1/302 ، ، والعيني ، 2/663 ، ومحمد شراب ، **شرح الشواهد الشعرية** ، 1/292

[5] ينظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، 5/305

[6] **يوسف** ، 31

[7] **المجادلة** ، 2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ﴾[1] على أحد الأقوال،هذه هي الآيات التي يظهر فيها خبر "ما " منصوباً، ما يعني أنَّها متعينةٌ على اللغة الحجازيَّة، أمَّا بقيَّة الآيات، فقد جاء الخبر فيها جملةً فعليَّةً، أو جاراً ومجروراً، أو زيدت فيه الباء .[2]

وقد جاء خبر " ما " جملةً في قوله تعالى :﴿ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾[3] ، ﴿ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۖ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾[4] ، ﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ﴾[5]﴿ ﴾[5]﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِي ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡۖ ﴾[6]

وأمَّا الآيات التي جاء خبر " ما " فيها جاراً ومجروراً على سبيل المثال لا الحصر:

﴿ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾[7]

﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾[8]

﴿ قَدۡ ضَلَلۡتُ إِذٗا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾[9]

﴿ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾[10]

﴿ وَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمۡ لَمِنكُمۡ وَمَا هُم مِّنكُمۡ ﴾[11]

---

[1] **الحاقة** ، 47

[2] ينظر : محمد عضيمة ، **دراسات لأسلوب القران الكريم** ، 3/97

[3] **الأنبياء** ، 65

[4] **آل عمران** ، 108

[5] **غافر** ، 31

[6] **النمل** ، 81

[7] **ال عمران**،78

[8] **ال عمران**، 78

[9] **الأنعام** ، 56

[10] **الأنعام** ، 79

[11] **التوبة** ، 56

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴿ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾[1]

﴿ قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ ﴾[2]

﴿ مَّا هُم مِّنكُمۡ وَلَا مِنۡهُمۡ ﴾[3]

﴿ وَإِن يَسۡتَعۡتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلۡمُعۡتَبِينَ ﴾[4]

وأكثر مواقع " ما " النافية في القرآن إذا زيدت الباء بعدها في الخبر، على سبيل المثال لا الحصر، قوله تعالى﴿ مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَ ﴾[5]، و﴿ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ﴾[6] ، و﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ﴾[7]و﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾[8]و﴿ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ ﴾[9]و﴿ وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴾[10] . ﴿ وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ ﴾[11] ، ﴿ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٖ ﴾[12].

يتَّضح من هذا العرض، أنَّ الآيات التي قطع فيها أنَّ اللغة حجازيَّةٌ هي ثلاث آياتٍ لو سلمنا للرَّأي القائل بنصب "حاجزين" على الخبريَّة ل" ما "، وبقية الآيات التي جاء الخبر فيها جملةً فعليةً، أو شبه جملةٍ من جارٍ ومجرورٍ، لا يمكننا القطع بذلك، واختلف العلماء في ذلك على قولين :

---

[1] **يوسف** ، 108

[2] **ص** ، 86

[3] **المجادلة** ، 14

[4] **فصلت** ، 24

[5] **المائدة** ، 28

[6] **غافر** ، 56

[7] **القلم** ، 2

[8] **البقرة** ، 74

[9] الأنعام ، 104

[10] **الأنعام** ، 29

[11] **هود** ، 97

[12] **إبراهيم** ، 20

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القول الأوَّل : من رأى أنَّ " ما " لا تدخل على خبرها " الباء " إلَّا إذا كانت حجازيَّةً، فإذا اقترنت الباء بالخبر فهي قطعاً ليست تميميةً، قال به ابن السِّراج[1] ،وأبو عليٍّ الفارسيِّ[2] ، والزَّمخشريُّ[3] .

القول الثَّاني : أنَّ " الباء " تدخل على خبر التميميَّة والحجازيَّة على حد السواء، بيد أنَّ منهم من اختار الحجازيَّة كابن عادلٍ، ومنهم من رأى استواء اللغتين كالفرَّاء[4] ، وأبي حيَّان[5]، ومحمد عبدالخالق عضيمة[6] من المعاصرين .

أما ابن السراج،وأبو عليٍّ الفارسيِّ وتبعهما الزَّمخشريُّ ؛ فقد ذهبوا إلى أنَّه لا يجوز دخول الباء على الخبر المنفيِّ بعد "ما " التميميَّة .

قال الزَّمخشريُّ : " ودخول الباء في الخبر نحو قولك : ما زيدٌ بمنطلقٍ، إنَّما يصح على لغة أهل الحجاز لأنَّك لا تقول زيدٌ بمنطلقٍ "[7] .

وخالفهم أبو حيَّان قائلاً : " والصَّحيح جواز ذلك ؛ أي دخول الباء على الخبر، وإن كانت "ما " تميميَّةً "، وهو كثيرٌ جداً في نثرهم، ونظمهم ؛ فإذا عطفوا على المجرور بالباء في هذه اللغة، رفعوا المعطوف على الموضع ، "[8]

وقال أيضا : " ولا تختص زيادة الباء باللغة الحجازيَّة، بل تزاد في لغة بني تميمٍ خلافاً لمن منع ذلك "[9] .

وعلى هذا ذهب كثيرٌ من النُّحاة إلى تجويز اللغتين واستوائهما، الأمر الذي حدا بأبي حيّان أن يقول معلقاً على قوله تعالى ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[10] " وإنَّما ادَّعينا أنَّ قوله "بمؤمنين " في

---

[1] ينظر : **الأصول في النحو** ، 1/93

[2] ينظر : **الإيضاح العضدي** ، 110

[3] ينظر : **المفصل** ، 71

[4] ينظر : **معاني القرآن** ، 2/42

[5] ينظر : **البحر المحيط** ، 1/183

[6] ينظر : محمد عضيمة ، **دراسات لأسلوب القران الكريم** ، 3/99

[7] **المفصل في علم العربية** ، 71

[8] **ارتشاف الضرب** ، 2/263

[9] **البحر المحيط** ، 1/183

[10] **البقرة** ، 8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موضع نصبٍ ؛ لأنَّ القرآن نزل بلغة الحجاز،لأنَّه حين حذفت الباء من الخبر ظهر النصب فيه"[1]

وتبعهم في هذا الاعتراض ابن يعيش شارح المفصَّل ؛ الذي عقَّب على قول الزَّمخشريِّ " لا يصح دخول الباء إلا على لغة أهل الحجاز " معترضاً قائلاً : " وليس بسديدٍ، وذلك لأنَّ الباء، إن كان أصل دخولهاعلى ليس، وما محمولة عليها ؛ لاشتراكهما في النَّفي، فلا فرق بين الحجازيَّة والتميميَّة " [2]. ، وذهب مذهبهم العلَّامة المعاصر محمد عبد الخالق عضيمة[3]

واعترض ابن عادلٍ على الزَّمخشريِّ وأضرابه فقال[4] " وزعم أبو عليٍّ الفارسيِّ، وتبعه الزَّمخشريُّ الزَّمخشريُّ أنَّ " الباء " لا تزاد في خبرها إلَّا إذا كانت عاملةً، وهومردودٌ بقولٍ للفرزدق وهو من بني صعصعة من رؤوس بني تميمٍ : [الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ وَلَا مُتَيَسِّرُ[5]

ولكنَّ ابن عادلٍ وإن كان أجاز دخول " الباء "على "ما " تميميَّةً كانت أم حجازيَّةً إلَّا أنّه اختار "ما " أن تكون حجازيَّةً، لأنَّه لمَّا سقطت " الباء " صرَّح بالنَّصب واستشهد بالآيتين المشهورتين في هذا الباب **(ما هذا بشرا)** و**(ماهنّ أمهاتهم)** .[6]

وأميل إلى ما ذهب إليه ابن عادلٍ، من أنَّ التَّصريح بالنَّصب في الآيتين المشهورتين دليلٌ واضحٌ على إعمال " ما " الحجازيَّة ، وأنَّ التَّعليل الَّذي ذهب إليه الكوفيون من أنَّ النَّصب جاء للتفريق بين الخبر المقدَّر فيه بالباء وغيره، وبأنَّ الأصل "ما زيدٌ بقائمٍ " فلما حذفت الباء عوِّض عنها بالنَّصب كما هو معروف عند أهل العربيَّة،لهو تعليلٌ واهٍ، إذ لو كان حذف حرف الجر يوجب نصب ما بعده، لكان هذا دائماً ؛ وهذا غير صحيحٍ ؛ فكثيرٌ من الأسماء تدخل عليها حروف

---

[1] **البحر المحيط** ، 1/183

[2] **شرح المفصل** ، 2/267

[3] ينظر : **دراسات لأسلوب القران الكريم** ، 3/99

[4] **اللباب** ، 1/331

[5] ينظر : **الديوان** ، 270 ، وابن عقيل ،**شرح ابن عقيل** ، 1/309 ،

[6] ينظر : **الباب في علوم الكتاب** ، 1/331

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجر ولا تنتصب بحذفها والدليل على ذلك لو قلت : " كفى بالله شهيداً " لو أردت أن تحذف الجار لقلت:" كفى اللهُ شهيداً بضم لفظ الجلالة " .

كما قال سحيم بن عبدالحسحاس : [الطويل]

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَاً كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرءِ نَاهِيَا[1]

وأرى أن أفرِّق بين استعمالات " ما " في القرآن ، وبينها في الشِّعر ، فاستفاضة دخول " الباء " على خبر " ما " في القرآن، وانتصاب الخبر في الحالتين المذكورتين، دليل على حجازيَّة "ما " في لغة القرآن، أما الشِّعر، فهذا شأنٌ آخر، كفانا فيه الأصمعيُّ المؤونة وبيَّن أنَّ "ما " فيه تميميَّةً إلَّا ما ندر من شواهد على مجيئها حجازيَّةً .

[1] ينظر : **الديوان** ، 16 ، وابن جني ، **الخصائص** ، 2/335 ، وابن هشام ، **مغني اللبيب** ، 1/127

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحروف المقطعة بين الإعراب والبناء

قال تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾[1]

قال ابن عادل : " والجرّ من وجهٍ واحدٍ ، وهو أنّها مقسّم بها ، حذف حرف القسم ، وبقي عمله، كقولهم " الله لأفعلنّ " أجاز ذلك الزمخشري[2] ، وأبو البقاء[3] رحمهما الله ، وهذا ضعيف."[4]

أورد الله عز وجل في أوائل تسع وعشرين سورة من القرآن حروفا مقطّعة، ضمّت أربعة عشر حرفًا من حروف المعجم، اختلف المفسرون، وأهل التأويل في كنهها، وسرّها، فقال جماعة: هي سرّ الله في الكون، فمنعوا الحديث فيها؛ لأنّها من المتشابه الذي انفرد الله بعلمه، وقال آخرون: بل نتكلم فيها ؛ ونلتمس الفوائد التي تحتها والمعاني التي تتخرّج عليها .[5]

جاءت هذه الفواتح مختلفة الأعداد، فوردت (ص، ق ، ن) على حرف، و(طه ، وطس ، ويس ، وحم) على حرفين، و(الم ، والر ، وطسم)على ثلاثة أحرف، و(المص ، والمر) على أربعة أحرف، و (كهيعص ، وحم عسق)على خمسة أحرف، وعزا الإمام الفخر الرّازي سبب ذلك أن أبنية كلام العرب على حرف، وحرفين، إلى خمسة أحرف فقط .[6]

واختلف النّحاة في الحروف المقطّعة في أوائل السور (آلم ، ص، ن ، كهيعص ، ....)، ما بين قائلٍ إنّها أسماء حروف التهجّي، مسمياتها الحروف التي ركب منها الكلام، بمعنى أن الميم اسم ل (مَهْ)، والعين ل (عَهْ)، والضّاد اسم سمي به (ضَهْ) من ضرب إذا تهجّيته، فإذا كانت

---

[1] **البقرة** ، 2،1

[2] ينظر : **الكشاف** ، 17

[3] ينظر : **التبيان في إعراب القرآن** ، 1/14

[4] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/252

[5] ينظر : الشوكاني ، **فتح القدير** ، 1/83

[6] ينظر : الرازي ، **التفسير الكبير** ، 1/13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك، فلا محل لها من الإعراب حينئذ، وإنما جيء بها للإعجاز، وما بين قائل إنها أسماء السور المفتتحة بها، فلها حينئذ محلّ من الإعراب، ويحتمل الرّفع والنّصب والجر .[1]

قال الفخر الرّازي : "هل لهذه الفواتح محلّ من الإعراب أم لا ؟ فنقول : إن جعلناها أسماء للسّور فنعم، ثم يحتمل الأوجه الثلاثة، إمّا الرّفع على الابتداء، وإمّا النّصب والجرّ، ومن لم يجعلها أسماء للسور ؛ لم يتصوّر أن يكون لها محل على قوله، كما لا محل للجمل المبتدأة وللمفردات المعدودة "[2] .

وللذين قالوا بأنّها أسماء حروف التهجي، ولا محل لها من الإعراب ثلاثة أقوال :

القول الأول : مذهب الخليل، وسيبويه أنّها لم تعرب ؛ لأنها بمنزلة حروف التهجّي، فهي محكيّة، ولو أعربت ذهبت معنى الحكاية [3] .

وقال الأخفش : " أمّا قوله (الم)، فإنّ هذه الحروف أُسكنت ؛لأن الكلام ليس بمدرج، وإنما يكون مدرجًا لو عطف بحرف العطف، وذلك أنّ العرب تقول في حروف المعجم كلّه بالوقف، إذا لم يدخلوا حروف العطف ؛ فيقولون " ألفْ ، باءْ، تاءْ ، ثاءْ " ، وكذلك العدد عندهم ما لم يدخلوا حروف العطف، فيقولون : " واحدْ ، اثنانْ ، ثلاثةْ " . [4]

ومجيئها على هذه الشاكلة؛ لإعلام البشر أنّ هذا القرآن منتظم من جنس ما تنتظمون منه كلامكم، ولكنه أعجزكم أن تأتوا بمثله، فهو بمثابة تحدّ، وهذا القول مال إليه ابن عادل [5] والسمين الحلبي [6] .

---

[1] ينظر : ابن عادل ، **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/251

[2] **التفسير الكبير** ، 1/13

[3] أبو جعفر النحاس ، **إعراب القران** ، 1/16

[4] **معاني القرآن** ، 1/215

[5] ينظر : **اللباب** ، 1/251

[6] ينظر : **الدر المصون** ، 1/79

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القول الثاني : إنّها أسماء معربة، أي صالحة للإعراب، وإنّما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الأسماء، حيث لا يمسّها إعراب، لفقد مقتضيه وموجبه، إذ ليس ثمة عوامل داخلة ولا تركيب يقتضي الإعراب، ذكره الزمخشري، وقال : عليه إطباق الأكثرين من النحاة .[1]

القول الثالث: إنّها موقوفة، لا معربة ولا مبنيّة، ليست معربة ؛ لأنه لم يدخل عليها عامل فتعرب، ولا يُقال إنّها مبنيّة لعدم سبب البناء قال به أبو حيان[2] و الفرّاء.[3]

ذكر السيوطي أن أسماء السّور أقسام، ما يعنينا منها في هذا المقام :

الأوّل : "حرف الهجاء : ك "ص"، و"ن"، و"ق" ، فتجوز فيه الحكاية ؛ لأنها حروف ؛ فتُحكى كما هي، ويجوز فيها الإعراب ؛ لجعلها أسماء لحروف الهجاء، وعلى هذا يجوز فيها الصّرف وعدمه، بناء على تذكير الحرف وتأنيثه، وسواء أُضيف إلى سورة أم لا ؟ نحو قرأت صاد أو سورة صاد، بالسكون على الحكاية، والفتح على الإعراب، منونا وغير منون" .[4]

الثاني : "ما وازن الأعجمي، كحاميم، وطاسين، وياسين، فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية، لأنها حروف مقطعة . وجوز الشلوبين فيه ذلك،والإعراب غير مصروف لموازنته هابيل، وقابيل، وقد قرئ " ياسين " بنصب النون، وسواء في الأمرين أضيف إليه سورة أم لا".[5]

وفي هذا قال شريح بن أوفى العبسي : [الطويل]

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمْحُ شَاجِرٌ فَهَلَا تَلا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ[6]

فأعرب (حاميم)، ومنعها من الصّرف، وهكذا كلّ ما أُعرب من أخواتها لاجتماع سببي منع الصّرف فيها وهما : العلميّة ، والتأنيث.[7]

---

[1] ينظر : **الكشاف** ، 1/37

[2] ينظر : **البحر المحيط** ، 1/154

[3] ينظر : **معاني القرآن** ، 1/9

[4] **همع الهوامع** ، 1/113

[5] **المصدر نفسه** ، 1/113-114

[6] ينظر :الزمخشري، **الكشاف** ، 17-16، وابن جرير الطبري ، **تفسير الطبري** ، 11/38

[7] ينظر :الزمخشري، **الكشاف** ، 17-16

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثّالث : "المركّب مثل (طاسين ميم)، فإن لم يُضف إليه سورة، ففيه رأي ابن عصفور والشلوبين فيما قبله، ورأيٌ ثالث : هو البناء على فتح الجزأين كخمسة عشر" .[1]

وإن أُضيف إليه سورة لفظًا أو تقديرًا، ففيه الرّأيان، ويجوز على الإعراب فتح النّون، وإجراء الإعراب على الميم كبعلبك، وإجراؤه على النّون مضافًا لما بعده، وعلى هذا في (ميم) الصّرف، وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه .

أمّا (كهيعص)، (حم عسق) فلا يجوز فيهما إلا الحكاية، سواء أضيف إليهما سورة أم لا ؟ ولا يجوز فيهما الإعراب ؛ لأنه لا نظير لهما في الأسماء المعربة ؛ لأنّه لا يركبه أسماء كثيرة .[2]

وذكرنا آنفا أن أسماء السّور لها محل من الإعراب محتمل الرّفع والنّصب والجرّ، فلو تناولنا أوجه إعراب (آلم) لوجدناها على النّحو الآتي :

وجه الرفع :

أمّا الرّفع أعني رفع " الم " فعلى أحد وجهين إما الابتداء وإما الخبريّة .

أما **الابتداء** فعلى أحد هذه التوجيهات :

"الم " مبتدأ، و"ذلك " خبرها ، والكتاب صفة ل " ذلك " أو بدل منه ، أو عطف بيان .

" الم " مبتدأ و " ذلك " مبتدأ ثانٍ ، و" الكتاب " خبره ، والجملة خبر " الم " .

" الم " مبتدأ ، و" ذلك " مبتدأ ثانٍ ، و" الكتاب " : إمّا صفة له ، أو بدل منه ، أو عطف بيان له ، و" لا ريب فيه "خبر عن المبتدأ الثاني ، وهو وخبره خبر عن الأول.[3]

وأمّا **الخبريّة:**

أن يكون " الم " خبر مبتدأه مضمر، تقديره : " هذه الم "، فتكون جملة مستقلّة بنفسها، ويكون " ذلك " مبتدأً ثانيًا، و" الكتاب " خبره .[4]

---

[1] السيوطي : **همع الهوامع** ، 1/114

[2] ينظر :الزمخشري، **الكشاف** ، 1/38 ، والسيوطي ، **همع الهوامع**، 1/ 114

[3] ينظر : ابن عادل ، **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/252

[4] ينظر : ابن عادل ، **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/252

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجه النّصب :

قال ابن كيسان النحوي[1] : "(الم) في موضع نصب، كما تقول : اقرأ (الم) أو : عليك (الم)" [2] وقال ابن عادل : " والنّصب على أحد وجهين، إمّا بإضمار فعلٍ لائقٍ، تقديره : اقرأوا (الم) وإمّا بإسقاط حرف القسم ؛ كقول الشاعر : [الوافر]

إذَا مَا الخُبْزُ تَأْدُمَهُ بِلَحْمِ فَذَلِكَ أَمَانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ[3]

يريد : وأمانةِ الله "[4] .

وقد ردّ الزّمخشري هذا الوجه قائلا : عن القرآن والقلم في قول الله تعالى : ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾[5] ، و ﴿ نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ﴾[6] محلوف بهما لظهور الجر فيهما .والواو لا تعدو أن أن تكون إلا إحدى اثنتين عاطفة أو قسم، أما القسم فالعرب تستكره أن تجمع بين قسمين على مقسم، كقولك : وحياتي ثم حياتك لأفعلنّ، وأما كون الواو عاطفة، فلا سبيل إلى ذلك لمخالفة الثّاني الأول في الإعراب .[7]

وجه الجرّ :

قال الزمخشري:" فإنْ قلتَ : فقدرها مجرورة بإضمار الباء القسميّة، فقد جاء عنهم :(اللهِ لأفعلنّ) مجرورًا، ونظيره قولهم : (لاهِ أبوك) غير أنّها فُتحت في موضع الجرّ لكونها غير مصروفة، واجعل الواو للعطف حتّى يستتب لك المصير نحو ما أشرت إليه.

---

[1] محمد بن أحمد بن كيسان ، أبو الحسن ، النحوي ، كان يحفظ مذهب البصريين والكوفيين ، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب ، له المهذب في النحو ، والمذكر والمؤنث ، ومعاني القران ، وغيرها .ينظر : القفطي ،**إنباء الرواة** : 3/57 ،والسيوطي، **بغية الوعاة** ، 1/18

[2] القرطبي ، **الجامع لأحكام القران** ، 1/242

[3] ينظر :سيبويه ، **الكتاب** ، 3/61 ، والزمخشري ، **الكشاف** ، 17 ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** ، 9/179

[4] ينظر : ابن عادل ، **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/252

[5] **ص** ، 1

[6] **القلم** ، 1

[7] ينظر: **الكشاف** ، 1439

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قلتُ: هذا لا يبعد عن الصّواب، ويعضده ما رووا عن ابن عباس – رضي الله عنه – أنه قال : " أقسم الله بهذه الحروف"[1] .[2]

وقد ذكر الزّمخشري هذا الكلام في تناوله لآية : ﴿ رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[3] قال : " وعن ابن عباس على القسم خفض رب، بإضمار حرف القسم، كقولك : اللهِ لأفعلنّ ".[4]

قال ابن عادل : " أجاز ذلك الزّمخشري وأبو البقاء رحمهما الله، وهذا ضعيف ؛ لأن ذلك من خصائص الجلالة المعظّمة لا يشاركها فيه غيرها " .[5]

ومسألة عمل حرف القسم محذوفا، من المسائل التي اختلفت فيها مدرستا البصرة والكوفة، فقد ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض؛ واحتجّوا لذلك بأن قالوا : إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّه قد جاء عن العرب أنّهم يلقون الواو من القسم، ويخفضون بها ؛ قال الفرّاء : سمعناهم يقولون: " آللهِ لتفعلنّ" فيقول المجيب : " أللهِ لأفعلنّ" بألف واحدة مقصورة في الثانية ؛ فيخفض بتقدير حرف الخفض مع الحذف، وروي عن يونس ابن حبيب البصري أن من العرب من يقول : " مرَرْتُ بِرجُلٍ صَالِحٍ إلا صَالِحٍ فَطَالِحٍ " أي إلا أكُنْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ ؛ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ .

ورُوي عن رؤبة بن العجاج أنه كان إذا قِيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : " خيرٍ عافاك الله " أي بخير .[6]

قال الشّاعر: [البسيط]

لاهِ ابْنِ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي [7]

---

[1] ينظر : البيهقي : **الأسماء والصفات** : 1/323

[2] ينظر: **الكشاف** ، 1439

[3] **المزمل** ، 9

[4] **الكشاف** ، 1439

[5] **اللباب** ، 1/252

[6] ينظر : ابن الأنباري ، **الإنصاف** ، 1/336

[7] البيت لذي الأصبع العدواني ، ينظر :**الديوان** ، 89 ، وابن الأنباري ، **الإنصاف** ، 1/336 ، وابن هشام ، **مغني اللبيب** ، 1/167 ، والأشموني ، **شرح الأشموني** ، 2/295 ، والعيني ، **المقاصد النحوية** ، 3/1229.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فخفض " لاه " بتقدير اللّام ، كأنّه قال : لله ابن عمّكَ ؛لأنّ العرب تقول : لله أنت، ولله درُّك ،ولله ابن عمّك، بثلاث لامات أوّلها لام الجرّ، وثانيها لام التّعريف، وثالثها فاء الكلمة على أن لفظ الجلالة مأخوذ من ل ي ه ، فجاء الشّاعر بحذف لامينعلى اختلاف بين النّحاة في اللّام الباقية .[1]

والّذي استند إليه الكوفيّون في مقولتهم هذه أيضًا من إجازة الخفض في القسم، بإضمار حرف الخفض أنّهم رأوا العرب تُعمل ربّ مع الحذف بعد، الواو ، والفاء ، وبلْ، فدلّ ذلك على جوازه .

أمّا البصريّون فاحتجوا بأنّ الأصل في حرف الجر عدم جواز العمل مع الحذف، ويتأتى عملها في بعض المواضع، إذا كان لها عوض، ولم يوجد ههنا. وقد خرّج البصريّون دخول ألف الاستفهام، وهاء التّنبيه نحو : " آلله ما فعل، وهالله ما فعلت " ؛ لأن ألف الاستفهام وها التنبيه صارتا عوضًا عن حرف القسم؛ والّذي يثبت أنّ الألف والهاء عوض عن أحرف القسم، هو عدم جواز ظهورهما معًا، بحيث لا يُقال " أ والله "، ولا يُقال " ها والله " ؛ لأنّه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوّض، ألا ترى أنّ الواو لما كانت عوضًا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يُقال : " بوالله لأفعلنّ " .[2]

وذكر أبو حيان أن التّخريج الذي ذكره الزّمخشري من خفض (ربّ) في قوله تعالى ﴿ رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[3]لا يصح عن ابن عباس، إذ فيه إضمار الجار في القسم، ولا يجوز عند البصريّين إلّا في لفظة (الله) ولا يُقاس عليه [4].

وقال المبرّد: "و اعلم أنّ من العرب من يقول: الله لأفعلن، يريد الواو، فيحذفها. وليس هذا بجيّد في القياس، ولا معروف في اللّغة، ولا جائزٍ عند كثير من النحويّين. وإنّما ذكرناه ؛ لأنّه شيءٌ قد قِيل، وليس بجائزٍ عندي؛ لأنّ حرف الجرّ لا يُحذف، ويعمل إلّا بعوض ".[5]

---

[1] ينظر : ابن الأنباري ، **الإنصاف** ، الهامش ، 1/336

[2] ابن الأنباري ، **الأنصاف** ، 1/338

[3] **المزمل** ، 9

[4] ينظر :**البحر المحيط** ، 8/ 363

[5] **المقتضب** ، 2/324

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واعترض ابن عادل على مقالة الزّمخشري الّتي أيّدت قول الكوفيّين في المسألة قائلًا: إنّ هذا الرّأي الذي يُجيز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض رأي ضعيف .[1] دون أن يذكر علّة تضعيفه، لكن أردف بقوله " أنّ ذلك من خصائص الجلالة المعظمة التي لا يشاركها فيه أحد "[2]

وأظنّه يقصد أن رأي من رأى إضمار الجار في القسم رأي ضعيف، ولا يصحّ أن تخرج كلمة (ربّ) بالخفض، لأن الخفض بالجار المحذوف مقصور على لفظ الجلالة (الله) دون غيره.

ووافقه في ذلك ابن الأنباري قائلا : " إنّما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصّة، على خلاف القياس لكثرة استعماله ودورانه على الألسن، كما جاز دخول حرف النّداء عليه مع الألف واللّام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال، وبقي ما عداه على الأصل " .[3]

وأكّد أنّ ما حُكي عن العرب وقولهم : "مررت برجل صالح إلا صالح فطالح " لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس.

والّذي أُرجحه هو مقولة ابن عادل وموافقته للبصريّين بعدم جواز الخفض بإضمار الجار، خاصّة أن ما رُوي على قلّته إنّما جاء خاصًا بلفظ الجلالة، وما رُوي غيرها إنما هو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه، ولا يعتد به، لقلّته وشذوذه.

---

[1] ينظر : **اللباب** ، 1/252

[2] **اللباب** ، 1/252

[3] **الإنصاف** ، 1/338

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" مِنْ " البيانية

في قوله تعالى :

﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[1]

قال ابن عادل في تناوله ل " من ثمرة " :

"وأجاز الزَّمخشريُّ أنَّ "من" للبيان كقولكَ : " رأيت منك أسدا "[2] وفيه نظر [3] .

تأتي " من " في اللُّغة العربيّة على خمسة عشر معنًى كما ذكر ابن هشام : لابتداء الغاية الزّمانيَّة والمكانيَّة، وتأتي للتَّبعيض، وللبدل، والتَّعليل، وللفصل، وتأتي زائدةً للتَّنصيص على العموم، ولتوكيد العموم وتأتي مرادفةً لكلٍّ من : عن ، والباء، و في، وعند، وربَّما، وعلى، وتأتي كذلك لبيان الجنس .[4]

ومن المواضع التي وردت فيها " من " لبيان الجنس ، قوله تعالى : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾[5] ، قال الزَّجاجُ : " مِنْ" ههنا لتخليص جنس من الأجناس، المعنى: فاجتنبوا

---

[1] **البقرة** ، 25

[2] ينظر : **الكشَّاف** ، 55

[3] ينظر : **اللّباب في علوم الكتاب** ، 1/ 453

[4] ينظر : **مغني اللّبيب**،1/331-333 ، وابن مالك ، **شرح الكافيّة الشّافية**، 3/795- 799 ،والرُّمانيّ ، **معاني الحروف** ، 97-98

[5] **الحجّ** ، 30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرِّجس الذي هو وثنٌ " .[1] وقال النَّحاسُ : " " من " عند النَّحويين لبيان الجنس "[2] ؛ أي اجتنبوا الرِّجس من هذا القبيل، وبه قال أبو البقاء [3].

وكثيرا ما تقع " من " البيانيّة بعد " ما " و " مهما " وذلك لفرط إبهامهما[4]، كقوله تعالى: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾[5] ، وقوله تعالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[6]وقوله سبحانه : ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[7] ومن وقوعها بعد غيرهما قوله تعالى : ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾[8] ، قال ابن هشامٍ : الشَّاهد في غير الأولى ؛ يقصد أنّ الشّاهد هنا هو " من ذهب " وليس " من أساور " . فإنَّ تلك للابتداءِ ، وقيل زائدةٌ .[9]

" من " البيانيّة يبيّن بها اسمٌ مبهمٌ، فيكون المجرور بها تفسيرًا له، ويصحّ إطلاق اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم، كما يقال – مثلا – للرِّجس : إنَّه الأوثان، ول " عشرون " إنها الدّراهم في قولك : عشرون من الدَّراهم، وتقول : عزّ من قائلٍ، فالضَّمير في " عزّ" هو القائل، وهذا بخلاف " من " التّبعيضيّة، فإنّ المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكورٌ قبله أو بعده ؛ لأنَّ ذلك المذكور بعض المجرور، واسم الكلّ لا يقع على البعض، فقولك : عشرون من الدّراهم إن أشرت بالدّراهم إلى دراهمَ معيّنةٍ أكثر من عشرين ف " من " للتّبعيض، لأنَّ العشرين بعضها،

---

[1] **معاني القرآن وإعرابه** ، 3/425

[2] **إعراب القرآن** ، 3/96

[3] ينظر : **التّبيان** ، 941

[4] ابن هشام ، **مغني اللّبيب** ، 1/331

[5] **فاطر** ، 2

[6] **البقرة** ، 106

[7] **الأعراف** ، 132

[8] **الكهف** ، 31

[9] ينظر : **مغني اللّبيب** ، 1/331

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن أشرت بالدَّراهم إلى جنس الدَّراهم ف " من " للبيان ؛ لأنَّه يصحُّ حينئذٍ أن تطلق اسم المجرور على العشرين .[1]

وقال الأشمونيّ : " من " البيانيّة تتميّز بأن يخلفها اسم موصول مع ضميرٍ يعود إلى الاسم المبهم إن كان معرفةً، أو يخلفها ضميرٌ فقط إن كان المبهم نكرةً، فالأول كقوله تعالى : ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾أي : الرجس الذي هو وثنٌ، والثّاني : " هذا خاتمٌ من فضةٍ " أي : خاتم هو فضةٌ، ورأى أنّه يمكننا أن نقول : إنّ " مِنْ " البيانيّة هي التي يصحّ الإخبار بما بعدها عن الاسم المبهم الذي يفسره مجرورها .[2]

وأنكر قومٌ مجيء " من " للبيان، وقالوا : هي في (من ذهب) و (من سندس)[3] للتّبعيض، وفي (من الأوثان)[4] للابتداء، والمعنى : فاجتنبوا من الأوثان الرّجس وهو عبادتها.

قال ابن هشامٍ : " وهذا تكلّفٌ " .[5]

ذلك أنّ التّبعيضيّة هي التي يصحّ إحلال كلمة " بعض " محلّها مع سلامة المعنى، وذلك كقوله تعالى : ﴿ تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ ﴾[6] أي : بعضهم كلّمه الله، ولذلك ليس من التّبعيضيّة قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ ﴾[7] فقد تمسّك بعض الزّنادقة بهذه الآية في الطّعن على الصّحابة، فجعل " من " في " منهم " للتبعيض، والحقُّ أنَّها للتّبيين لا للتّبعيض، أي : الذين آمنوا هم هؤلاء .[8]

---

[1] ينظر : **شرح الرضيّ على الكافيّة** ، 2/1141

[2] ينظر : الأشمونيّ ، **شرح الأشمونيّ** ، 2/287

[3] من قوله تعالى : ﴿ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرٗا مِّن سُندُسٖ وَإِسۡتَبۡرَقٖ ﴾: **الكهف** ،31

[4] ينظر : **الحجّ** ، 30

[5] **مغني اللّبيب** ، 1/333

[6] **البقرة** ، 253

[7] **الفتح** ، 29

[8] ينظر : **مغني اللّبيب** ، 1/332

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جوّز الزَّمخشريُّ وجهين في قوله تعالى : ﴿ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ﴾[1] وجهين:

الوجه الأوّل : قوله إنّ موقع " من ثمرة " هو كقولك : كلّما أكلت من بستانك من الرّمّان شيئا حمدتك، فموقع (من ثمرة) موقع قولك من الرّمان، كأنَّه قيل : كلما رزقوا من الجنّات من أيّ ثمرةٍ كانت من تفاحها أو رمّانها أو عنبها أو غير ذلك رزقا قالوا ذلك .

فعليه تكون " من " الأولى والثانية كلتيهما لابتداء الغاية، لأن الرّزق ابتُدئ من الجنات، والرّزق من الجنّات قد ابتُدئ من ثمره .

الوجه الثّاني : أنّ " من " ها هنا هي البيانيّة ؛ على منهاج قولك : رأيت منك أسدًا ؛ تريد أنت أسدٌ، وعلى هذا يصحّ أن يراد بالثّمرة النّوع من الثّمار، فليس المراد بالثّمرة التّفاحة الواحدة، أو الرُّمّانة الفذّة، وإنّما المراد النّوع من أنواع الثّمار .[2]

أمّا ابن عادلٍ، فقد استبعد كلام الزّمخشريّ وتخريجه " من " على التّبيين وقال : " كلام الزّمخشريّ، فيه نظر ؛ لأن من شرط ذلك أن يحلّ محلّها موصولٌ، وأن يكون ما قبلها محلًّى بأن الجنسيّة ، وأيضا فليس قبلها شيء يتبيّن بها، وكونها بيانا لما بعدها بعيدٌ جدًّا " .[3]

والّذي أميل إليه، وأرتضيه هو قول الزّمخشريّ في المسألة بجواز أن تكون " من " بيانيّة، وقد وردت آياتٌ كثيرةٌ في القرآن الكريم استدلَّ بها النُّحاة على جواز مجيءِ " من " لبيان الجنس، فقوله تعالى ﴿ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَـٰذَا الَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ﴾ يوحي باستساغة هذا المعنى وقبوله ؛ أي أنّهم كلّما رزقوا نوعا من الثّمار قالوا هذا ما عهدناه، ورزقناه من قبل في حياتنا الدُّنيا .

---

[1] ينظر : **البقرة** ، 25

[2] ينظر : **الكشاف** ، 55

[3] **اللّباب في علوم الكتاب** ، 1/ 453

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زيادة الباء في المفعول به

قال ابن عادلٍ : " قوله تعالى : ﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[1]

في هذه الباء ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدها : أنَّها زائدةٌ في المفعول به ؛ لأنّ ألقى يتعدى بنفسه ؛ قال تبارك وتعالى: ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾[2] **، وقال القائل : [الكامل]**

حَتَّى إِذَا أَلْقَتْ يَدَاً فِي كَافِرٍ وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظَلَامُهَا[3]

فزيدت الباء في المفعول به ، كما زيدت في قوله : [الطّويل]

وَأَلْقَى بِكَفَّيْهِ الفَتَى اسْتِكَانَةً مِنَ الجُوعِ وَهْنَاً مَا يَمُرُّ وَمَا يَحْلُو[4]

قال الزَّمخشريّ : " والمعنى : ولا تقبضوا التّهلكة أيديكم، أي لا تعلوها آخذةً بأيديكم مالكة لكم " .[5]**، إلا أنّه مردودٌ بأنَّ زيادة الباء في المفعول به لا تنقاس، إنّما جاءت في الضَّرورة ؛ كقوله :**

[البسيط]

---------- سُودُ المحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[6] **."**[7]

جاءت الباء في اللّغة العربيّة لأربعةَ عشرَ معنًى من ضمنها التَّوكيد وهي الباء الزائدة.

---

[1] **البقرة** ، 195

[2] **الشعراء** ، 45

[3] ينظر : لبيد بن ربيعة ، **ديوان لبيد** ، 176

[4] لم أعثر على القائل ، ينظر : أبو حيان ، **البحر المحيط** ، 2/79

[5] ينظر : **الكشاف** ، 123

[6] ينظر : القتال الكلابي ، **الديوان**، 53 هذا عجز بيت صدره : **(هُنَّ الحَرَائرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ)** ، وينظر : الزّوزنيّ ، **شرح المعلقات السبع** ، 135 ، والزّجاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، 421 ، والسمين الحلبيّ ، **الدرّ المصون** ، 2/311 ، وابن هشام ، **المغني** ، 1/129 .

[7] ينظر : **اللّباب في علوم الكتاب** ، 3/352

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وردت الباء زائدةً في مواضعَ عدّةٍ، منها ما هو سماعيٌّ ومنها القياسيُّ، ومنها الشّاذُّ، ومعنى الزّيادة في هذه المواضع المذكورة إنّما هو توكيد الكلام وتقويته، وليس لإحداث معنًى آخرَ .[1] فقد جاءت الباء زائدةً في الفاعل، وفي المبتدأ وفي الخبر، وفي أخبار بعض النّواسخ، وفي المفعول به .

فأمّا زيادتها في المفعول به، فقد أورده المثبِّتون لها شواهدَ كثيرةً، وعمد مانعو ذلك إلى تأوُّلِها.

فممّن أثبت زيادتها في المفعول به، ابن قتيبة[2] ، والرّمّانيّ[3] ، وابن جنّي [4]،والزّمخشريّ وابن يعيشٍ[5] وابن مالكٍ [6]، والرّضيّ [7]، والمراديّ [8]، وابن هشامٍ[9] .

أدلة المجوزين لمجيئها زائدةً مع المفعول به :

وكان ممّا أوردوه شاهدا على جواز زيادة الباء في المفعول به ؛ قوله تعالى :﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[10] فالباء زائدةٌ، والمعنى لا تلقوا أيديكم، والّذي يدلّ على زيادتها هنا قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾[11] ، وقال سبحانه : ﴿ وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ

---

[1] ابن جني ، **سرّ صناعة الإعراب** ، 133

[2] ينظر : **تأويل مشكل القران** ، 248

[3] ينظر : **معاني الحروف** ، 38

[4] ينظر : **سر صناعة الإعراب** ، 136

[5] **شرح المفصل** ، 8/46

[6] ينظر : **شرح التسهيل** ، 3/25

[7] ينظر : **شرح الكافية** ، 2/1166

[8] ينظر : **الجنى الداني** : 51

[9] ينظر : **مغني اللبيب** ، 1/129

[10] **البقرة** ، 195

[11] **النحل** ، 15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴾[1]، فالفعل في هاتين الآيتين تعدّى بنفسه من غير وساطة الباء ممّا يشير إلى زيادة الباء في ((بأيديكم).[2]

وقال الزّمخشريّ : " الباء في " بأيديكم "، مزيدة مثلها في " أعطى بيده " للمنقاد، والمعنى : ولا تقبضوا التّهلكة أيديكم، أي لا تجعلوها آخذة بأيديكم مالكة لكم " .[3]

وقوله تعالى : ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾[4] أي : هزّي إليك جذعَ النّخلة، وقوله تعالى: ﴿ فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[5] أي : فليمدد سببا، وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِ ﴾[6]، أي: ومن يرد فيه إلحادا،ويعضد هذا القول بزيادة الباء في هذا الموضع قراءة الحسن[7] : (ومن يرد إلحاده) أي : إلحادا فيه، وأكّد هذا الكلام الإمام الفرّاء في معرض تناوله لشاهد آخر من شواهد زيادة الباء في المفعول به، وهو قوله تعالى : ﴿ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ ﴾[8]، الإمام الفرّاء إذ يقول : " دخول الباء في " المودّة "،وسقوطها سواء، هذا بمنزلة قولك : أظنّ أنّك قائمٌ، وأظنّ بأنّك قائمٌ، وأريد بأن تذهب، وأريد بأن تقوم، وقد قال الله – عز وجل – (ومن يرد فيه بإلحادٍ بظلمٍ) فأدخل الباء والمعنى : ومن يرد فيه إلحادا" .[9]

ومن شواهد زيادة الباء في المفعول به أيضا ، قوله تعالى : ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾[10] ، بضمّ التّاء وكسر الباء في قراءة ابن كثيرٍ ، وأبي عمرٍو [11] قال الرُّمّانيّ : " إنّما هي تُنبت الدّهنَ والباء

---

[1] **الحجر** ، 19

[2] ابن يعيش ، شرح المفصل ، 8/46

[3] **الكشاف** ، 123

[4] **مريم** ، 25

[5] **الحج** ، 15

[6] **الحج** ، 25

[7] ينظر : ابن خالوية ، **مختصر في شواذ القرآن** ، 97

[8] الممتحنة ، 1

[9] **معاني القرآن** ، 3/147

[10] **المؤمنون** ، 20

[11] ينظر : ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ،445

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زائدة ؛ بمعنى ما يكون منه الدّهن "[1] وقوله تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾[2] ، أي: يمسح السّوق مسحًا .[3]ومن الشّواهد الشّعريّة الّتي استشهد بها من جوّز مجيئها زائدةً في المفعول به :

قول الشّاعر : [الرّجز]

نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابُ الفَلَجْ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالفَرَجْ[4]

أي : ونرجو الفرج، فجاءت الباء زائدة على الفعل المتعدّي بلا واسطةٍ (رجا)[5]

وقول القتّال الكلابيّ : [البسيط]

هُنَّ الحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ سُودُ المحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ[6]

أي لا يقرأن السور [7]، وقال الشاعر : [الكامل]

شَرِبتْ بِمِاءِالدُّحْرَضَيْنِ فَأَصْبَحَتْ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ[8]

بمعنى : شربت ماء الدحرضين[9]، ومثله كذلك قول الشّاعر يصف السّحاب : [الطّويل]

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[10]

---

[1] **معاني الحروف** ، 40

[2] **ص** ، 33

[3] ابن هشام ، **مغني اللبيب** ، 1/129

[4] ينظر : النابغة الجعدي ، **الديوان** ، 48 وروايته في الديوان :(نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَرْبَابُ الفَلَجْ نَحْنُ مَنَعْنَا سَيْلَهُ حَتَّى اعْتَلَجْ نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالفَرَجِ) ، وينظر : الرماني ، **معاني الحروف** ، 38 ، والرضي ، **شرح الكافية** ، 2/1167

[5] ابن عصفور ، **شرح جمل الزجاجي** ، 1/513

[6] تقدّم تخريجه في الصفحة ، 163

[7] ابن هشام ، **مغني اللّبيب** ، 1/129

[8] البيت لعنترة بن شداد ، **ديوان عنترة** ، 81 ، والتّبريزيّ ، **شرح ديوان عنترة**، 163

[9] ابن جني، **سرّ صناعة الإعراب** ، 134

[10]البيت لأبي ذؤيب الهذلي .ينظر :السكري ،**شرح أشعار الهذليين** ، 129 ، فيروى : (تروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات لهن نئيج) ،وابن جني ، **سرّ صناعة الإعراب** ، 1/135 ، وينظر : ابن مالك ، **عمدة الحافظ** ، 1/268 ، وابن مالك ، **شرح التّسهيل** ، 3/24

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال ابن هشامٍ : الباء زائدةٌ، ومعناه : شربنا ماء البحر [1].

ومن شواهد زيادتها مع المفعول به أيضا قول الشّاعر : [الكامل]

وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[2]

أراد كفانا فضلا حب النّبيّ محمد إيانا . [3]

أمّا المانعونَ لمجيئها زائدةً مع المفعول به :

ومنهمُ ابن عادلٍ[4]، والسّمين الحلبيّ[5]فقد قالوا بأنّ زيادة الباء في المفعول به لا تنقاس وإنّما جاءت جاءت في الضّرورة، وأوّلوا الآيات،ووجّهوا الشّواهد الشّعريّة بما يفضي إلى توجيهين :

ذكرهما ابن عادلٍ[6] :

أحدهما : أنَّ الباء متعلقةٌ بالفعل غير زائدةٍ، والمفعول محذوف تقديره : ولا تلقوا أنفسَكم بأيديكم، ويكون معناها السّبب، كقولك : لا تفسد حالك برأيك.

الثّاني : أن يُضَمّن " ألقى " معنى ما يتعدّى بالباء، فيُعدّى تعديته، فيكون المفعول به في الحقيقة هو المجرور بالباء، تقديره : ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة، كقولك : أفضيت بجنبي إلى الأرض، أي طرحته على الأرض، ويكون قد عبّر عن الأيدي بالأنفس كقوله تعالى: ﴿ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾[7]

---

[1] ينظر : ابن مالك ، **شرح التّسهيل** ، 3/24

[2] البيت لكعب من مالك . ينظر : **ديوان كعب بن مالك** ، 289 ، وينظر : ابن مالك ، **شرح التّسهيل** ، 3/25 ، وينظر : العيني ، **المقاصد النّحوية** ، 1/452

[3] ينظر : ابن مالك ، **شرح التّسهيل** ، 3/25

[4] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/352

[5] ينظر : **الدرّ المصون** ، 2/311

[6] **اللّباب في علوم الكتاب** ، 1/352

[7] **الحجّ** ، 10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحكى الفرّاء عن قوله تعالى : ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾[1] ، وقوله جلّ في علاه : ﴿ فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[2]، أنّ هذين الفعلين يتعدّيان بالباء أيضًا، فعلى هذا لا تكون الباء زائدةً، واستشهد بقول العرب : "هزَّ به وهزّه، وخذ الخطام وخذ بالخطام، وامدد بالحبل وامدد الحبل "[3]

وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ ﴾[4] ،ذكر "أنّ من منع الزيادة جعل " يردّ " مضمّنًا معنًى " يهمّ " أو " يتلبّس " فيُعدّى بالباء ". [5]

ومن لم يرَ زيادة الباء في قوله تعالى : ﴿ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ ﴾[6]قال " إن مفعول تلقون محذوف، والتّقدير : تلقون إليهم أخبار رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، والباء تكون ؛ للسّبب أي بسبب المودّة، وقد يقال ضُمّن " تلقون " معنيتفضون" .[7]

وقال الرُّمّانيّ : "وأمّا من قرأ (تنبت) بضمّ التّاء، فيجوز أن تكون الباء للحال أيضًا على ما تقدّم، والمفعول محذوفٌ ؛ والتّقدير : تنبت ثمرتها بالدُّهن، أي : وفيها الدُّهن" .[8]

وأمّا قول الشّاعر : [الطَّويل]

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[9]

---

[1] **مريم** ، 25

[2] **الحجّ** ، 15

[3] ينظر : **معاني القرآن** ، 2/165

[4] **الحجّ** ، 25

[5] ابن هشام ، **مغني اللّبيب** ، 1/129

[6] **الممتحنة** ، 1

[7] أبو حيان ، **البحر المحيط** ، 8/252

[8] **حروف المعاني** ، 40-39

[9] تمَّ تخريجه في الصَّفحة 167

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن قال بعدم زيادتها ادّعى أنّ الباء بمعنى " في " كما تقول : شربت بالبصرة والكوفة، أي في البصرة والكوفة، أي : شربتْ وهي بماء الدحرضين، وكذلك نقل ابن جنيّ عن بعضهم في تأويل الباء في قول الشّاعر : [الطّويل]

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

قولهم : شربن بماء البحر : يعني شربن من ماء البحر ، حيث أوقع الباء موقع من .[1]

ويظهر من الأدلّة الّتي سيقت أنّ ظاهرة زيادة الباء في المفعول به، قد وردت كثيرا في كلام العرب وعلى لسانهم، فالشّواهد القرآنيّة ليست بالقليلة، وكذا الشّعريّة، وقد مال ابن يعيشٍ شارح مفصّل الزّمخشريّ إلى زيادتها قائلا : " وأمّا زيادتها مع المفعول وهو الأكثر " [2] ،متابعا في ذلك ذلك شيخه الزّمخشريّ، وكذا قول ابن جنيّ أيضًا للتّأكيد : " وهذا واسعٌ عنهم جدًّا " .[3]

أمّا ابن عادلٍ كما أسلفنا،فقد رأى أنّ زيادة الباء في المفعول به لا تنقاس، وهي إذا جاءت في مواضع فإنّما جاءت للضّرورة ليس إلّا .[4]

وهذا الّذي ذكره ابن عادلٍ من عدم قياس زيادة الباء في المفعول به، إلّا للضّرورة وأنّهُ على كثرته موقوف على السّماع، ذكره الرّضيُّ قائلا : " وتزداد سماعا بكثرةٍ في المفعول به "[5]، وكذا قال المراديُّ : " وزيادتها معه غير مقيسةٍ مع كثرتها " .[6]

والّذي أراه أن استفاضة الشّواهد والأدلّة من القرآن الكريم وأشعار العرب على هذه الزّيادة تخرجها عن حدِّ الضّرورة، وليس كل ما وُقف به سماعا يوصف بالضّرورة، فالتّضمين، وإن كان غير مقيسٍ، فلا يدّعي أحدٌ أنّه مخصوصٌ بالضّرورة، وعليه،فلا يمتنع التّخريج على زيادة الباء، وعدم ردِّ القائلين بجواز زيادة الباء .

---

[1] ينظر : ابن جنّي ، **سرّ صناعة الإعراب** ، 1/135

[2] **شرح المفصّل** ، 8/45

[3] **سرّ صناعة الإعراب** ، 1/136

[4] ينظر :**اللّباب في علوم الكتاب** ، 1/352

[5] **شرح الكافية** ، 2/328

[6] **الجنى الداني** ، 113

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"مِن" البدليّة

قال ابن عادلٍ في حديثه عن الوجه الإعرابي الثَّالث ل " مِن " في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾[1].

أنّها بمعنى بدل .

قال الزَّمخشريُّ : " قوله : " مِّنَ اللَّهِ " مثل قوله :﴿ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ﴾[2]**والمعنى : لن تغني عنهم من رحمة الله، أو من طاعته شيئاً، أي : بدل رحمته وطاعته ، وبدل الحقّ،ومنه قوله: " ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ "** [3]**، أي : لا ينفعه جدّه وحظه من الدنيا بدلاً، أي : بدل طاعتك وما عندك، وفي معناه قوله تعالى:** ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ ﴾[4]**".**[5]

---

[1] **آل عمران** ، 10

[2] **يونس** ، 36

[3] جزء من حديث رواه البخاري ،**الجامع الصحيح** ، 1/205 (كتاب : الأذان ، باب : الذكر بعد الصلاة) ،

[4] **سبأ** ، 37

[5] **الكشّاف** ، 175-174

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا الّذي ذكره من كونها بمعنى بدل جمهور النُّحاة يَأبَاه ؛ فإن عامَّة ما أوْرَدَهُ يتأوَّله الجمهورُ"[1].

ترد "مِنْ" في العربيّة لعددٍ من المعاني ، منها البدل ، ويعرف هذا المعنى بصحة إحلال لفظ " بدل " محلّها[2]، ومن شواهد ذلك قوله تعالى : ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْأَخِرَةِ ﴾[3] أي : بدل الآخرة، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[4] أي لجعلنا بدلكم ملائكة؛لأن الملائكة لا تكون من الإنس.[5]

وفي الحديث : (ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ) أي :" لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بدلك، أي : بدل طاعتك أو بدل حظّك، أي : بدل حظّه منك، وقيل : ضُمِّن " ينفع " معنى " يمنع " فلا تكون " من " بمعنى البدل".[6]

ومنه قول الشاعر : [الكامل]

أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمَاً وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفْيَلَا[7]

أي : أخذوا المخاض بدل الفصيل[8]، ومثله قول الشّاعر : [الرّجز]

جَارِيَةٌ لَمْ تَأكُلِ المُرَقَّقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقَا[9]

---

[1] **اللّباب في علوم الكتاب** ، 5/ 50-49

[2] ينظر : السيوطي : **همع الهوامع**، 4/214

[3] **التَّوبة** ، 38

[4] **الزُّخرف** ، 60

[5] ينظر :ابن هشام ، **المغني** ، 1/332

[6] ابن هشام ، **مغني اللّبيب** ، 1/332

[7] الراعي النميري ، **الدّيوان** ،142 ، وابن هشام ، **المغني** ، 1/333

[8] ينظر : ابن هشام ، **المغني** ، 1/333

[9] ، البيت لأبي نخيلة يعمر بن حزن السعدي :ينظر : ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، 3/15 ،والمرادي ،**الجنى الداني** ، 311 ، وابن هشام ، **مغني اللبيب** ، 1/332

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال ابن مالكٍ : (أي : بدل البقول)[1]

يعني بذلك أن الجارية لا عهد لها بالرّفاهيّة بالتّنعُّم، فهي من اللّواتي يأكلن البقول كعادة البدوِّ، بدلًا من الفستق الذي هو من طعام المرفهين .

وقال بعضُهم :إنّ " من " هنا للتّبعيض ، وعندهم أنّ الفستق بعض البقول،بمعنى أنّها تأكل البقول إلّا الفستق، وإنّما المراد أنّها لا تأكل إلا البقول .[2]

وجعل **الزَّمخشريُّ** من هذا الباب قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ ﴾[3]، فقال : " من" في قوله :" من الله " مثله في قوله : ﴿ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗاۚ ﴾[4] ، والمعنى : لن تغني عنهم من رحمة الله أو من طاعة الله شيئًا، أي بدل رحمته وطاعته وبدل الحقّ، ومنه قوله صلّى الله عليه وسلَّم: (ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ) أي : لا ينفعه جدّه وحظَّه من الدّنيا بدلك، أي؛ بدل طاعتك ؛وما عندك [5]

واعترض عليه **ابن عادلٍ** وذكر أن هذا الذي قال به الزَّمخشريُّ من كونها بمعنى بدل، جمهور النُّحاة يأباه، وعامَّة ما أورده يتأوّله الجمهور [6]

وقد أثبت معنى البدليّة ل: "من" : أبو حيانٍ[7]، وابن مالكٍ[8] ، وابن الحاجب[9] ،والرَّضيّ[10]، والمُرادي[11] ، وابن هشامٍ[1] وغيرهم، وأمّا ما ذكره ابن عادلٍ من أن المنع هو مذهب الجمهور، فقد

---

[1] **شرح الشّافيّة الكافيّة** ، 2/800

[2] ينظر : **مغني اللّبيب** ،1/333

[3] **آل عمران** ، 10

[4] يونس ، 36

[5] ينظر : **الكشّاف** ، 174

[6] ينظر : **اللّباب في علوم الكتاب** ، 5/50

[7] ينظر : **ارتشاف الضّرب** ، 2/593

[8] ينظر : **شرح التّسهيل** ، 3/7

[9] ينظر :**شرح الكافية** ، 2/322

[10] ينظر : **المصدر نفسه** ، 2/322

[11] ينظر : **الجنى الداني** ،311

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد نسبه ابن هشامٍ إلى قوم من النَّحويين لا إلى الجمهور، فقال : "وأنكر قوم مجيء : من : للبدل، فقالوا : التقدير في﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ﴾[2] أي : بدلاً منها، فالمفيد للبدليّة متعلقها المحذوف، وأمّا هي فللابتداء [3].

وهذا المتعلق المحذوف قدّره الزَّجَّاج، فقال عند قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[4]: معنى "يخلفون" يخلف بعضهم بعضًا، والمعنى : لجعلنا منهم بدلًا منكم".[5]

وقال أبو البقاء : " قوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا مِنكُم ﴾ أي : بدلاً منكم، وقيل : المعنى : لحولنا بعضكم ملائكة ". [6] فقدّر اسماً محذوفاً يفيد معنى البدليّة يتعلّق به "من".

والّذي يظهر أنّ "مِن" تكون بمعنى "بدل" من غير حاجة إلى تقدير محذوف يفيد معنى البدليّة، وكونها بمعنى " بدل " بنفسها أرجح ؛ لأنّه لا يحوج إلى تقدير محذوف، ومن قواعد النَّحويين: أنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج إليه، ثمّ أي فرقٍ بين إمكان وقوع "من" بمعنى "بدل" وبين إمكان وقوعها للتّبعيض؟! وجواز وقوعها للتّبعيض هو مذهب الجمهور نحو : "أكلت من الرغيف " أي : بعضه[7].

والذي يراه الباحث أنّه إذا ثبت أنّ " من " قد تدلّ على معنى " بعض "، فلا يمتنع أن تكون بمعنى "بدل" في بعض المواضع، وتتعلّق بالمذكور قبلها من فعل أو شبهه، وأمّا تقدير كلمة "بدل" محذوفة تتعلّق بها " من " فهو – فيما أرى – بعيد بسبب تكلف التقدير.

---

[1] ينظر : **مغني اللّبيب**، 1/332

[2] **التّوبة**، 38

[3] ينظر : **مغني اللّبيب** ، 1/332

[4] **الزُّخرف** ، 60

[5] **معاني القران وإعرابه** ، 4/417

[6] **التبيان في إعراب القرآن** ، 2/1141

[7] ينظر : **ارتشاف الضّرب** ، 2/593

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" حذف "أن" التّفسيريّة "

قال تعالى :

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾[1].

قال ابن عادلٍ في أحد توجيهات جملة :" لا تعبدون إلا الله " من الآية المذكورة أعلاه:

" أن يكون التّقدير : " ألاَّ تَعْبُدُونَ " وهي " أن " المفسّرة ؛ لأنّ في قوله : أخَذْنَا مِيْثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ " إيهاماً كما تقدّم، وفيه معنى القول، ثم حذف " أن " المفسّرة، ذكره الزَّمخشريّ[2] . وفي ادّعاء حذف حرف التّفسير نظر لا يخفى " .[3]

تَرِدُ " أَنْ " مُفَسِّرة بمعنى " أي " فتكون غير عاملةٍ، وذلك إذا وقعت بعد جملةٍ فيها معنى القول دون حروفه[4]، كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾[5]، ف "أن" هنا بمعنى أي، وقد وقد وقعت بعد " أوحينا " المتضمّن معنى " قلنا "، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾[6] فالمراد : انطلقت ألسنتهم بهذا القول وهو الأمر بالاستمرار على الشيء، ولمجيء " أن " بمعنى التّفسير شروطٌ :

أحدها : أن تكون بعد كلامٍ تامٍ، فلذلك ليس منها قوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[7] ، بل "أنْ" هنا هي المخفّفة من الثّقيلة، قال سيبويه : "وأمّا قوله – عزّ

---

[1] **البقرة** ، 83

[2] الكشّاف ، 81

[3] **اللّباب في علوم الكتاب** ، 2/228-229

[4] ينظر : المرادي ، **الجنى الداني** ، 220-221

[5] **المؤمنون** ، 27

[6] **ص** ، 6

[7] **يونس** ، 10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجلّ – : ﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[1] ... فعلى قوله : أنَّه الحمد لله ... ولا تكون " أن " الّتي تنصب ؛ لأنّ تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء، ولا تكون " أي " ؛ لأنّ " أي " إنّما تجيء بعد كلام مستغن، ولا تكون في موضع المبنيّ على المبتدأ "[2].

الثاني : أن تليها جملة ، فلا يجوز :" ذكرت عَسْجَداً أَنْ ذَهباً"، فيجب الإتيان بـ "أَيْ" أو ترك حرف التفسير [3].

الثالث : أن تكون الجملة السّابقة عليها مشتملة على معنى القول دون حروفه، مثل : " كتبت إليه أنْ قمْ، وأشرتُ إليه أنْ تكلّم "، فالكتابة، والإشارة متضمّنة لمعنى " قلت " ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾[4] ، فأوحينا يشتمل على معنى : قلنا له، وجملة " أنِ اصنع الفلك " تفسير للوحيّ [5].

وأجاز الزّمخشريّ في قوله تعالى : ﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ ﴾[6]أن تكون مفسّرة بعد القول على تأويله بالأمر ؛ لأنّه لا وجه لكونها مفسّرة لفعل الأمر، أمّا القول فيحكى بعده الكلام دون حرف التفسير، فلا يقال : ما قلت لهم إلّا أن اعبُدوا الله – عزّ وجلّ – فلا يستقيم أن يكون تفسيراً له ؛لأن الله تعالى لا يقول : اعبُدوا الله ربّي وربّكم.[7]

---

[1] **يونس** ، 10

[2] **الكتاب** ، 3/163

[3] ينظر : **المغني** ، 1/53

[4] **المؤمنون** ، 27

[5] ينظر : ابن هشام ، **شرح قواعد الإعراب** ، 121

[6] **المائدة** ، 117

[7] ينظر : **الكشّاف** ، 362

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال الزّمخشريّ : " فإن قلت : فكيف يُصنع ؟ قلت : يُحمل فعل القول على معناه ؛ لأنّ معنى ما قلت لهم إلّا أمرتني به : ما أمرتهم إلّا بما أمرتني به، حتى يستقيم تفسيره بأن اعبُدوا الله ربّي وربّكم" [1]، قال ابن هشامٍ : " وهو حسنٌ "[2] .

الرابع : ألّا يدخل عليها حرف الجرّ، لو قلت : " كتبت إليهِ بِأَنِ افْعَلْ " كانت مصدريّة[3].

ويرى سيبويه أن ما صلح فيه دخول حرف الجرّ فليست " أن " فيه للتّفسير ، قال : " وأمّا قوله : كتبت إليه أنِ افعل، وأمرته أن قم، فيكون على وجهين : على أن تكون " أن " الّتي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنّهي . . . والدّليل على أنها تكون " أن " الّتي تنصب أنّك تدخل الباء فتقول : أوعزت إليه بأنِ افعل، فلو كانت " أي " لم تدخلها الباء كما تدخل في الأسماء، والوجه الآخر : أن تكون بمنزلة " أي "[4] .

فالوجه عند سيبويه هو الأوّل، وإنّما ذكر الوجه الثّاني حكاية عمّن جوّزه،وهو الخليل [5].

وبهذه الشّروط يظهر الفرق بين " أَنْ " و " أَيْ " فـ "أي" تفسير كل مجمل سواء، أكانت بعد مفردٍ أم بعد جملةٍ، وسواءٌ أكانت بعد صريح القول أم معناه، وأمّا " أن " فلا تكون مفسّرة إلّا بالشُّروط المذكورة .

ونُقل عن الكوفيين إنكار " أن " التّفسيريّة، وأنّها عندهم هي" أنْ" المصدريّة [6]، ومال إلى رأيهم ابن هشامٍ، فقال : " وهو عندي متّجهٌ ؛ لأنّه إذا قيل : كتبت إليه أن قم، لم يكن " قم " نفس " كتبت " كما كان الذّهب نفس العسجد في قولك : " هذا عسجدٌ أي ذهبٌ "، ولهذا لو جئت بأي مكان أن في المثال لم تجده مقبولاً في الطّبع"[7] .

---

[1] **الكشّاف** ، 362

[2] **المغني** ، 1/54

[3] ينظر : ابن هشام ، **المغني** ، 1/55

[4] ينظر :**الكتاب** ،3/162

[5] ينظر : **الكتاب** ، 3/162

[6] ينظر : المرادي ، **الجنى الداني** ، 221

[7] **المغني**، 1/53

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وميل ابن هشامٍ إلى رأي الكوفيين، وتضعيف رأي الجمهور ؛ مبنيٌّ على أن المفسّر هو الفعل المشتمل على معنى القول، وهو مغايرٌ في المعنى لما بعد " أن " أو بعيد عنه ؛ لأنَّ الكتابة ليست هي القيام.

والنَّتيجة الّتي وصل إليها ابن هشامٍ تصحّ لو كانت مبنيّةٌ على مقدّمةٍ صحيحةٍ، ولكن المقدّمة ليست صحيحةً ؛لأنَّ المفسَّر ليس الفعل المتقدِّم على " أن " ، بل المفسّر مفعول الفعل الدَّال على القول.

قال الرّضيُّ : " و " أن " لا تفسّر إلا مفعولا مقدّراً للّفظ دالٍ على معنى القول مؤدٍ معناه، كقوله تعالى : ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾[1] فقوله : " يا إبراهيم " تفسير لمفعول " نادينا " المقدّر، أي : ناديناه بشيء، وبلفظ هو قولنا : يا إبراهيم، وكذلك : كتبت إليه أن قم، أي : كتبت إليه شيئاً هو " قم " ، ف "أَنْ" حرف دال على أن " قم " تفسير للمفعول المقدّر لـ " كتبت ".[2]

"وقد يفسّر المفعول به الظّاهر كقوله تعالى : ﴿ إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ٣٨ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ ﴾[3] ، وقوله : ﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾[4] فقوله : " أن " اعبُدوا الله الله " تفسير للضّمير في " به " وفي " أمرت " معنى القول، وليس مفسّراً لـ "ما" في قوله : " ما أمرتني " لأنّه مفعولٌ لصريح القول" [5] .

وبعد، فقد جوّز الزّمخشريّ في قوله تعالى : ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[6]أن يكون التّقدير : "أن لا تعبُدون " على أن تكون "أن" المقدّرة قبل الفعل هي المفسّرة [1].

.[1]

---

[1] **الصافات** ، 104

[2] **شرح الكافية** ، 2/1379

[3] **طه** ، 38، 39

[4] **المائدة** ، 117

[5] **شرح الكافية** ، 2/1379

[6] **البقرة** ، 83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنّظر فيما تقدّم بيانه من شروط " أن " التّفسيريّة يتّضح جواز كونها تفسيريّة في هذا الموضع، فقد وقعت بعد كلامٍ تامٍ هو قوله تعالى :﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ وتلتها جملة هي قوله : ﴿ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ والجملة المتقدّمة عليها متضمنةٌ معنى القول مؤديةٌ معناه، فالقول وسيلةٌ لأخذ الميثاق، حتّى كأنّه قيل : وإذ قلنا لبني إسرائيل اعبدوا الله ، والمفسّر هو المفعول به " ميثاق " .

ولكن في المسألة إشكالاً هو موطن اعتراض ابن عادلٍ لهذا التّوجيه من الزّمخشريّ وهو أنّ " أَنْ " المفسّرة غير مذكورةٍ، بل مقدرة، وابن عادلٍ يرى أنّه لا يجوز تقدير حرف التّفسير محذوفاً [2].

والظّاهر أنّ ما ذكره ابن عادلٍ صحيح ؛ لأنّ حرف التفسير إمّا أن يذكر، فيكون تأكيداً لمعنى التفسير المراد، وإمّا ألّا يذكر، فلا حاجة إلى تقديره، تقول : رأيت وَرِقاً أي فِضةً، وتقول أيضاً : رأيت وَرِقاً فِضَةً، فالمعنى في القول الثّاني معنى التّفسير،وإن لم تذكر حرفه ومع هذا لا يقدّر النّحويون " أي " محذوفةً.

ف"أن" و"أي" التّفسيريّتان حرفان مهملان يُذكران تأكيداً لمعنى التّفسير المراد، فإن حُذفا لم يكن ثمّة ملجأٌ إلى تقديرهما ؛ لأنّهما لا يعملان شيئاً ؛ ولأنّ معنى التّفسير يظهر دون ذكرهما ففي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[3] الأظهر – عند ابن عادلٍ – أن تكون جملةً " لا تعبدون " مفسّرة لأخذ الميثاق، وهو معنى واضح صحيح، فإذا ذُكرت " أَنْ " كان ذلك تأكيداً لإرادة معنى التّفسير، أمّا تقديرها محذوفة، فتكلُّفٌ لا طائلَ من ورائهِ، ولم أجد أحداً من النَّحويين – ممّن وقفتُ على أقوالهم – يقدّرها محذوفةً كما ارتأى الزَّمخشريُّ.

---

[1] ينظر : **الكشاف** ، 81

[2] ينظر : **اللّباب في علوم الكتاب** ، 2/229

[3] **البقرة** ، 83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" تقدّم همزة الاستفهام "

قال تعالى :

﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[1]

قال ابن عادلٍ :

" قوله :﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ الهمزة للإنكار أيضاً، وهي في نيّة التّأخير عن الفاء ؛ لأنها حرف عطفٍ، وكذا تتقدّم أيضاً على " الواو " و " ثم " نحو :﴿ أَوَلَا يَعْلَمُونَ ﴾[2]، ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾[3]

والنِّيَة بها التأخير، ما عدا ذلك من حروف العطف، فلا تتقدّم عليه، تقول : " ما قام زيدٌ بل أقعد ؟ " هذا مذهب الجُمْهور .

وزعم " الزّمخشريّ " أنّ الهمزة في موضعها غير مَنْوِيّ بها التّأخير، ويقدر قبل " الفاء " و " الواو " و " ثم " فعلاً محذوفاً [4]، فاعطف عليه ما بعده فيقدر هنا : أتغفلون فلا تعقلون، وكذا﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا ﴾[5]أي : أعموا فَلَم يروا ؟

وقد خالف هذا الأصل، ووافق الجمهور في مواضع يأتي التنبيه عليها إن شاء الله تعالى "[6].

---

[1] **البقرة** ، 44

[2] من **البقرة** ، 77

[3] من **يونس** ، 51

[4] ينظر : **الكشاف** ، 1235 عند قوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ الزخرف ، 5 ، والمرادي ، **الجنى الداني** ، 31

[5] من **سبأ** ، 9

[6] **اللباب في علوم الكتاب** ، 2/28

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتفق "الهمزة" و" هل " في كون كلّ واحدٍ منهما حرف استفهامٍ، وامتازت الهمزة بفضل تمكنٍّ واختصاصٍ، فهما وإن كانا يدخلان على الجملة الاسميّة والفعليّة إلا أن " هل " لا تدخل على الاسمية التي خبرها فعلٌ، فلا يقال : هل زيدٌ قام إلا في شذوذٍ، ويقال : أزيدٌ قام ؟

وتخرج " هل" عن الاستفهام فتكون بمعنى " قد " نحو قوله تعالى : ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ﴾[1] أي : قد أتى، وأما الهمزة فلا تفارق الاستفهام .[2]

ومما يدلّ على أنّ " هل " تنقص في تصرفها في الاستفهام عن الهمزة أنّك إذا قلت : هل تضرب زيداً ؟ لا يجوز أنْ تدّعي أنّ الضّرب واقعٌ، بل يجب أن يكون مستقبلاً، ويجوز أنْ يكون الضّرب واقعاً إذا قلت : أتضرب زيداً ؟ وتقع الهمزة للتّقرير والتّوبيخ، نحو قولك للرجل : أَطَرَباً؟ وأنت تعلم أنه قد طرب، ولا يجوز ذلك في " هل " .[3]

فهذه الدلائل وغيرها تشهد بأصالة الهمزة في الاستفهام، وتمكّنها في هذا الباب، ولأجل هذا استأثرت الهمزة بتمام التّصدير، فإذا كانت في جملةٍ معطوفةٍ بالواو، أو بالفاء، أو بثمّ، قُدِّمت الهمزة على الحرف العاطف تنبيهاً على أصالتها في التّصدير .[4]

فمن دخول همزة الاستفهام مفيدةً للإنكار على واو العطف قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ءَايَٰتِۭ بَيِّنَٰتٖۖ وَمَا يَكۡفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقُونَ ٩٩ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۚ ﴾[5]، فقوله : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ ﴾ عطفٌ على ﴿ وَلَقَدۡ أَنزَلۡنَآ ﴾ والهمزة لإنكار الفعل .[6]

---

[1] **الإنسان** ، 1

[2] ينظر : **الكتاب** ، 3/189

[3] ينظر : **الكتاب** ، 3/175-176

[4] ينظر : المرادي ، **الجنى الداني** ، 31

[5] **البقرة** ، 99 و 100

[6] ينظر : الرضي ، **شرح الكافية** ، 2/1318

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد يكون الاستفهام بالهمزة للتّوبيخ أو ، التّقرير إذا دخلت الهمزة على جملةٍ منفيةٍ كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ ﴾[1] فقوله: (لم يكفروا) عطف على (قالوا لولا أوتي).

ومن دخول الهمزة على الفاء للإنكار قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾[2] فقوله : (أنت تُسْمِعُ الصُمَّ) عطف على (وَمِنهُم مَنْ يَسْتَمِعونَ إليكَ) أي : بعضهم يستمع إليك غيرُ سامعٍ في الحقيقة أفأنت تُسمع هؤلاء الصُّمَّ ؟

ومن دخولها على الفاء للتّوبيخ أو التّقرير قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴾[3] .

ومن دخولها على " ثم " قوله تعالى : ﴿ مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٥٠﴾ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ﴾[4].

وليس هذا الاختصاص بالتّقدم على هذه الحروف العاطفة لشيءٍ غير الهمزة مما يُستفهم به حرفاً كان أو اسماً .

قال سيبويه : " وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام، وتدخل عليها الألف، فإنّما هذا استفهامٌ مستقبلٌ بالألف، ولا تدخل الواو على الألف، كما أنّ " هل " لا تدخل على الواو، فإنما أرادوا أنْ لا يجروا هذه الألف مجرى " هل " إذ لم تكن مثلها ، والواو تدخل على هل " .[6]

---

[1] **القصص** ، 48

[2] **يونس** ، 42

[3] **القصص** ، 71

[4] **يونس** ، 50 و 51

[5] ينظر : الرضي ، **شرح الكافية** ، 2/1318-1319

[6] **الكتاب** ، 3/187

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال مستشهداً على ما ذكر : " وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرةٌ في القرآن، قال الله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾[1] فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ ﴾[2] " [3] .

وتتقدم هذه الحروف العاطفة على سوى الهمزة ممّا يستفهم منه، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ ﴾[4] وقوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[5] ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾[6] ، وقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾[7] ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[8] .

وكان القياس في الهمزة أن تتأخر عن العاطف ، كما تأخرت " هل " و أسماء الاستفهام، فيقال في نحو " أوَهو ممّن يكون عندك : وَأهو ممّن يكون عندك ؟ " ولكنهم قدموا الهمزة من موضعها المؤخّر تنبيهاً على أصالتها في التّصدير لتمكّنها في بابها .[9]

وهذا هو مذهب الجمهور يرون أنّ الهمزة قُدّمت من تأخيرٍ، وأنّ الجملة الواقعة بعدها معطوفةٌ بالواو، أو بالفاء،أو ب " ثمّ " على ما سبقها .

---

[1] **الأعراف**، 97 و 98

[2] **الأعراف** ، 99

[3] **الكتاب** ، 3/188 –189

[4] **آل عمران** ، 101

[5] **التكوير** ، 26

[6] **الأنعام** ، 95

[7] **الأحقاف** ، 35

[8] **الأنعام** ، 81

[9] ينظر : **التصريح** ، 2/155

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخالف الزّمخشريّ وجماعةٌ في هذا الحكم، فذهبوا إلى أنّ الهمزة في موضعها الأصليّ وأنّها داخلةٌ على جملةٍ محذوفةٍ عُطف عليها ما بعد الواو أو الفاء أو ثمّ، ليكون كلّ واحدٍ من الهمزة، وحرف العطف في موضعه الأصليّ .[1]

قال الزّمخشريّ في قوله : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾[2] : " والفاء للعطف على المحذوف تقديره : أنهملكم فنضرب عنكم الذّكر "[3].

وقال في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴾[4] : "الذي عطفت عليه محذوف معناه : أنحن مخلدون منعمون فما نحن بميتين ولا معذبين "[5].

وقد جوّز ابن مالك مذهب الزمخشري ، فقال : "وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[6] : " المعنى : ألم يأتكم فلم تكن آياتي تُتلى عليكم، فحذف المعطوف عليه " وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي : وقد يسوغ حذف متبوع هنا "[7].

وتابعه ابن هشام في أوضحه فقال : " ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء، فالأول كقول بعضهم : وبك وأهلاً وسهلاً، جواباً لمن قال له : مرحباً،والتقدير: ومرحباً بك وأهلاً ، والثاني : نحو : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾[8] أي : أنهملكم فنضرب ؟ ونحو : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾[9] أي : أعموا فلم يروا ؟ "[10].

---

[1] ينظر : المرادي ، **الجنى الداني** ، 97 ، وابن هشام ، **المغني** ، 38 .

[2] **الزخرف** ، 5

[3] **الكشاف** ، 411/3

[4] **الصافات** ، 58

[5] **الكشاف** ، 301/3

[6] **الجاثية** ، 31

[7] **شرح الكافية الشافية** ، 1268/3

[8] **الزخرف** ، 5

[9] **سبأ** ، 9

[10] **أوضح المسالك** ، 397/3 – 398

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال الأزهري معلقاً على ما ذكره ابن هشام آنفاً : " وظاهره أنّ الفاء عطفت على جملةٍ مقدرةٍ بينها وبين الهمزة ، وأنّ الهمزة في محلّها الأصليّ وهو قول الزّمخشريّ وطائفة "[1].

إلّا أنّ ابن هشامٍ قد منع في المغنيّ ما أجازه في التّوضيح،وردّ مذهب الزّمخشريّ ومن تابعه[2].

وقد ضُعِّفَ مذهب الزمخشري هنا من ثلاثة أوجهٍ:

الأول: أنّه لو كانت الواو والفاء وثمّ يعطفن على جملةٍ مقدرةٍ بعد الهمزة لجاز وقوعها في أوّل الكلام قبل أنْ يتقدم ما يكون معطوفاً عليه، فحين لم تجئ إلا مبنيةً على كلامٍ متقدّمٍ دلّ ذلك على أنّ الجملة معطوفةٌ على الكلام السابق الذي بُنيت عليه[3].

الثاني : إنّ في ادّعاء حذف الجملة بعد الهمزة تكلفاً ظاهراً،لأنّ تقديرها محذوفةً لا دليل عليه.وقد يعترض هذا بأنّ في مذهب الجمهور تقديماً لبعض المعطوف على العاطف ، أي : تقديم الهمزة على الواو أو الفاء أو ثمّ ، فالحذف في مذهب الزمخشري يقابله التقديم في مذهب الجمهور.

وجواب هذا ، أنّ التقديم أسهل من الحذف ؛لأنّ المقدّم أقلُّ لفظاً من ذلك المحذوف، ثمّ أنّ في هذا التقديم تنبيهاً على أصالة الهمزة في التّصدير[4].

الثالث : إنّ تقدير جملةٍ محذوفةٍ بعد الهمزة غير مطّرد في جميع المواضع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ﴾[5] ، فتقدير المحذوف هنا غير ممكن[6].

فثبت بهذا أنّ مذهب الزّمخشريّ هنا ضعيف.

---

[1] **التصريح** ، 155/2

[2] ينظر : **المغني** ، 23

[3] ينظر :الرضي ،**شرح الكافية** ، 2/1319

[4] ينظر :المرادي،**الجنى الداني**، 97 ، وابن هشام ،**المغني** ،23

[5] **الرعد** ، 33

[6] ينظر :المرادي،**الجنى الداني**، 97 ، وابن هشام ،**المغني** ،23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحق أنّ الزّمخشريّ لا يلتزم تقدير هذا المحذوف بعد همزة الاستفهام، فهو وإن كان قد جزم به فيما سبق من كلامه قبل قليل إلا أنّه في بعض المواضع جوّز معه العطف على ما قبل الهمزة بل إنّه وافق الجمهور في مواضع أخرى فلم يخرّجها إلا على مذهبهم .

فممّا جوّز فيه الوجهين قوله تعالى : ﴿ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٨٢﴾ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ ﴾[1] ، فقد قال : " دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، والمعنى : فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون، ثم توسطت الهمزة بينهما، ويجوز أن يعطف على محذوفٍ تقديره : أيتولون فغير دين الله يبغون "[2].

ووافق الجمهور فجعل (**افَأمِنَ أهلُ القُرى**) معطوفاً على (**فأخذناهُم بغتةً**) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ ﴾[3].

قال الزّمخشريّ : " والفاء والواو في (**أفَأمنَ**) و (**أَوَ أمِنَ**)حرفا عطفٍ دخلت عليهما همزة الإنكار، فإنْ قلت : ما المعطوف عليه ؟ ولم عطفت الأولى بالفاء، والثانية بالواو ؟ قلت : المعطوف عليه قوله: (**فأخذناهُم بَغْتَةً**)، وقوله : (**وَلو أَنّ أهلَ القُرى**) إلى (**يَكْسِبون**) وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه" [4].

---

[1] **آل عمران** ، 82-83

[2] **الكشاف** ،198

[3] **الأعراف** ، 95 ، 96 ، 97 ، 98

[4] **الكشاف** ،431

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذا وافق الجمهور في قوله تعالى : ﴿ وَكَانُواْ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾[1]، فجعل (**أباؤنا**) معطوفاً على الضمير في (**لَمَبْعوثون**).

قال الزمخشري :" (**أَوَ آباؤنا**) دخلت همزة الاستفهام على حرف العطف، فإنْ قلت : كيف حَسُن العطف على المضمر في : (**لمبعوثون**) من غير تأكيد بـ " نحن " ؟ قلت : حسن للفاصل الذي هو الهمزة كما حسُن في قولـه تعالى : ﴿ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[2] لفصل " لا " المؤكّدة للنفي "[3] .

وأما ابن عادلٍ، فمذهبه في هذه المسألة هو مذهب الجمهور، ولذلك يجعل همزة الإنكار في قوله تعالى :﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[4].

أما مذهب الزمخشري فهو عند ابن عادلٍ مخالفٌ للجمهور : ولذا قال : "هذا مذهب الجمهور، وزعم الزّمخشريّ أنّ الهمزة في موضعها غير منويّ بها التّأخير، ويُقَدِّرُ قبل الفاء، والواو،وثم فعلاً عطف عليه ما بعده، فيقدر هنا : أتغفلون فلا تعقلون "[5].

واذا كان مراد ابن عادلٍ أنّ قياس مذهب الزّمخشريّ يقتضي تقدير جملةٍ بين الهمزة وبين الفاء، فهذا صحيح، أمّا إذا كان مراده أنّ الزّمخشريّ قد صرح بهذا الرأي في هذا الموضع فليس بصحيحٍ : لأنّ الزّمخشريّ لم يتحدث عن المعطوف عليه (**أفلا تعقلون**)[6] ، عند تفسيره لهذه الآية في كتابه الكشّاف .

وأرى أن مذهب الجمهور الذي جرى عليه ابن عادلٍ ظاهر القوّة ؛ لخلوّه من تكلّف التّقدير للمحذوف، ولاطّراده، بخلاف ما ذهب إليه الزّمخشريّ في بعض الآيات، فإنّه لا يطّرد في بعض

---

[1] **الواقعة** ، 47-48

[2] **الأنعام** ، 148

[3] **الكشاف** ، 1235

[4] **البقرة** ، 44

[5] ينظر : **الكشاف** ، 1235

[6] ينظر : **الكشاف**،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواضع كما سبق بيانه، وقد بيّن محمد عضيمه اضطّراب الزّمخشريّ في هذه المسألة في دراساته الإحصائيّة،والتي أفضت إلى أنّ الزّمخشريّ لم يثبت على قولّ واحدّ في هذه المسألة ورأيناه خالف أصله، ووافق الجمهور في مواضع أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعلق الجار والمجرور في قوله (بسم الله الرحمن الرحيم)

قال ابن عادل :

" ذهب بعض الكوفيين،إلى أنّ الفعل المحذوف مقدرٌ قبله، قال : لأنّ الأصل التّقديم ، والتّقدير : أقرأ بسم الله ، أو أبتدئُ بسم الله .

ومنهم من قدره بعده ، والتّقدير : بسم الله أقرأ ، أو أبتدئ ، أو أتلو .

وإلى هذا نحا الزمخشري – رحمه الله – قال : " ليفيد الاختصاص، لأنّه وقع ردّا على الكفرة الذين كانوا يبدأون بأسماء آلهتهم ، كقولهم : باسم اللات ، وباسم العزّى "[1]. وهذا حسنٌ جدا.

ثم اعترض على نفسه بقوله تبارك وتعالى : ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾[2] حيث صرّح بهذا العامل مقدماً على معموله[3]"[4].

ذهب النّحويون أنّه لا بدّ للجار والمجرور من شيءٍ يتعلّق به، وهذا الشيء يكون فعلاً أو ما في معناه من المشتقّات كاسم الفاعل أو اسم المفعول ، والبسملة تبدأ بحرف الجّر؛ لذا كان لزاماً أنْ تتعلق .

وعند النّحاة أنّ المتعلّق محذوفٌ وجوباً في هذا الموضع، ولكنّهم اختلفوا في المحذوف بين الاسميّة والفعليّة وبين التّقديم والتّأخير .

واختلف النّحويون في كون المقدّر اسماً، أو فعلاً، فرأى أهل البصرة إلى أنّ المتعلّق اسمٌ ورأى أهل الكوفة إلى أنّ المتعلّق فعلٌ.

فقد ذهب بعض البصريّين إلى أنّه خبرٌ حذف هو ومبتدؤه، وبقي معموله قائماً مقامه والتقدير ابتدائي كائن باسم الله، وذهب بعضهم إلى أن ذلك المحذوف مبتدأ حذف هو وخبره، وبقي معموله، تقديره : ابتدائي بسم الله كائن أو مستقر .[1]

---

[1] ينظر : **الكشاف** : 9

[2] **العلق** ، 1

[3] ينظر : **الكشاف** ، 1509

[4] **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/131

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكر ابن خالويه كلاما يوافق هذا الكلام قائلا : " قال البصريون موضع الباء رفع بالابتداء، أو بخبر الابتداء، فكأن التقدير : أول كلامي باسم الله أو باسم الله أول كلامي

قال الشاعر : [الرجز]

تَسْأَلُنِي عَنْ بَعْلِهَا أَيُّ فَتَىً خِبٌّ جَبَانٌ فَإِذَا جَاعَ بَكَى[2]" [3]

ورجح الفخر الرازي[4] مذهب البصريين، ووافقه ابن عادل الذي رغم ادّعائه أنّ المضمر يحتمل أن يكون اسماً وأن يكون فعلاً، وعلى التقديرين يجوز أن يكون متقدماً، ومتأخرا إلا أنه رجح رأي البصريين وقال : لقائل أن يقول : بل إضمار الاسم أولى، لأنا إذا قلنا : تقدير الكلام: بسم الله ابتداء كل شيء، كان هذا إخبارا عن كونه مبدأ في ذاته لجميع الحوادث، ثم أردف قائلا، ولا شك أن هذا الاحتمال أولى [5] .

وذهب أهل الكوفة إلى أنّ الجارّ والمجرور متعلّق بفعل، على اختلاف في التّقدير، فهناك من قدّره: ابتدأت أو أبدأ، فالجارّ والمجرور في موضع نصب بالمحذوف [6] .

فهذا الفرّاء يقول : موضع الباء نصبٌ على تقدير أقول بسم الله ، أو قل بسم الله .[7]
وتناول أبو بكر الجصّاص هذه المسألة، وانتهى فيها إلى أنّ إضمار الفعل أولى من إضمار الاسم،بيد أنّه رجح أن المضمر فعل الأمر وفي نسق تلاوة السورة ما يدل على ذلك، وهو قوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[8] بمعنى قولوا : إيّاك نعبد فكذلك قوله تعالى:

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾التقدير : قولوا بسم الله . [1]

---

[1] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/131

[2] لم أعثر على قائل البيت . ينظر : ابن عدلان ، **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب** ، 63 ، وابن خالويه ، **إعراب ثلاثين سورة من القران الكريم** ، 41

[3] **إعراب ثلاثين سورة من القران الكريم** ، 41

[4] ينظر : **التفسير الكبير**، 1/90

[5] ينظر : **اللباب في علوم الكتاب** ، 1/118

[6] ينظر :العكبري ، **التبيان في إعراب القران** ، 1/7

[7] لم أعثر عليه في معاني القرآن . **إعراب ثلاثين سورة من القران الكريم** ، 41

[8] **الفاتحة** ، 5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واختلفوا أيضا في التّقديم والتّأخير؛ فمن قدّر الفعل المحذوف قبل الجارّ والمجرور زعم أنّ الأصل التّقديم " ولأنّه المناسب لما جعلت البسملة مبدأً له "[2]

أي أقرأ باسم الله، أو أبتدئ باسم الله، ومنهم من قدّره بعده، وعلى رأس هؤلاء الإمام الزمخشري الذي قال : " فإنْ قلت بم تعلّقت الباء ؟قلت : بمحذوف تقديره : بسم الله أقرأ أو أتلو؛ لأنّ الذي يتلو التّسمية مقروءٌ، كما أنّ المسافر إذا حلّ أو ارتحل فقال : بسم الله والبركات، كان المعنى : بسم الله أحلّ، وبسم الله أرتحل، وكذلك الذابح، وكل فاعل يبدأ في فعله ب (بسم الله) كان مضمراً ما جعل التسمية مبدأً له "[3] .

ثمّ قال : فإنْ قلت لم قدّرت المحذوف متأخراً ؟ قلت : لأنّ الأهمّ من الفعل والمتعلّق به هو المتعلَّق به ؛ لأنّهم كانوا يبدأون بأسماء آلهتهم فيقولون : باسم اللّات، باسم العزّى . فوجب أن يقصد الموحّد معنى اختصاص اسم الله – عزّ وجلّ – بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما في قوله : (إيّاك نعبد) حيث صرح بتقديم الاسم إرادةً للاختصاص، والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ ﴾[4]، حيث صرح بتقديم الاسم إرادةً للاختصاص . [5]

لكنّه عاد بعد ذلك مستشهداً لحذف متعلّق الجارّ بقوله تعالى :﴿ فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ ﴾[6]؛ أي : اذهب في تسع آيات، وكذلك قول العرب في الدعاء للمعرّس : بالرفاء والبنين، وقول الأعرابي : باليمن والبركة، بمعنى : أعرست أو نكحت .

ومنه قول شُمَير بن الحارث الضّبّي : [الوافر]

فَقَالَ فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ مِنْهُم فَرِيقٌ نَحْسُدُ الإِنْسَ الطَّعَامَا[7] [8]

---

[1] ينظر : **أحكام القرآن** ، 1/5

[2] الشوكاني ، **فتح القدير** ، 1/67

[3] **الكشاف** ، 9

[4] **هود** ، 41

[5] **الكشاف** ، 9

[6] **النمل** ، 12

[7] ينظر :الزمخشري ، **الكشاف** ، 9 ، والنجار، محمد عبدالعزيز، **ضياء السالك** ، 4/139

[8] ينظر : الزمخشري ، **الكشاف** ،9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم استدرك قائلاً : " فإن قلت : فقد قال:﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾[1] فقدّم الفعل .

قلت : هناك تقديم الفعل أوقع ؛ لأنّها أوّل سورةٍ نزلت فكان الأمر بالقراءة أهمّ "[2] .

وخلاصة القول في هذه المسألة إنّ فيها من السّعة ما فيها، وأنّ الخلاف فيها ليس كبيراً وكثيٌر من أئمة النّحو رأوا جواز الرأيين، ومن مال منهم إلى رأيٍ مال دون كثير مسوغاتٍ، ودون الاحتجاج بأدلةٍ صلبةٍ قويةٍ، وأرى أنّ لعامل الاعتبارات البلاغيّة التي ينظر من خلالها من يقدر المتعلّق سهماً كبيراً في هذه المسألة، ففي حال كون المقدّر مهتماً بشأن الفعل قدّم، ومن قدّر متأخراً كان قصده الاختصاص والتّبرك.

وعليه، فالّذي يبدو لي أنّ الرأيين سواءٌ في كون المقدّر اسماً أو فعلاً، إلا أنّني أميل إلى تأخير الفعل أو شبهه، لاعتقادي أنّ الله هو الأول الذي لا شيء قبله، السابق لكل شيءٍ لقدمه، والأصل تقديم ما حقه التقديم، وإذا كان الأمر يتعلق بالذات العلية فهو أولى .

وقد وردت الآيات على التّأخير، كما في قوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾[3] وفي قوله تعالى:﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ ﴾[4]، وأما آية سورة العلق ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾ [5] فتقديمها بلاغي؛ لأنّ المقام مقام قراءةٍ ،فكان الأمر بها أهمّ .

---

[1] **العلق** ، 1

[2] ينظر : الزمخشري ، **الكشاف** ،9

[3] **الفاتحة** ، 5

[4] **هود** ، 41

[5] **العلق** ، 1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على إمام المرسلين، وسيدّ ولد آدم إلى يوم الدين، وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين .

فلقد كان من حسن طالعنا أن نعيش مع كتاب ربّنا بالدرس والبحث في تفسير الآيات، وتعليق العلماء عليها، وتوجيهاتهم لها في ما يخصّ الجانب النّحويّ، فكانت لحظاتٌ تحفّها البركة من كل جانب، وبعد أن فرغ الباحث من استعراض اعتراضات ابن عادل الحنبليّ، ومناقشتها على الزّمخشريّ محاولاً ترجيح ما يراه الأقرب إلى الصواب، تبينّ – ولله الحمد– للباحث أهمية هذا الموضوع في إناطة اللثام، وإزالة الغبار عن كثيرٍ من المسائل النّحويّة المختلفة.

وبعد أنْ أعانني الله على البحث، ومحاولة الإبانة عمّا ورد فيه، وجد الباحث نفسه ملزماً قبل أنْ يطوي صفحات الرسالة الأخيرة أنْ يشير إلى أهمّ ما تمخضت عنه الرسالة مِن نتائج،وما كشفت عنه من مستخلصاتٍ أستطيع أنْ أوجزها على النّحو الآتي:

إنّ هذا السِّفر الذي بين أيدينا إنّما هو موسوعةٌ علميّة معرفيّة يضمّ بين جنباته اللغة، والنّحو، والفقه، والقراءات مما يعود على كلّ متعرض لهذا السِّفر بالخير الكثير والعلم النافع.

كان منهج ابن عادل في الكتاب يتّسم بالمحايدة، والاستقلال في الرأيِّ، وتدعيم ما يراه مناسباً، وأقرب إلى الصواب، وإن كان يميل إلى المدرسة البصريّة، وقلّما يخرج عن الإجماع بخلاف الإمام الزّمخشري الذي كان يحاول أن يبرز رأياً يمثّله هو دون التزامٍ بمدرسةٍ معينةٍ.

تأثر ابن عادل بالإمام الزّمخشريّ تأثراً كبيراً فمن إحصاءٍ بسيطٍ رأينا أنّه قد ذكر الزّمخشريّ في كتابه هذا ألفين وسبعمئة مرّة، فتراه يقرِّضه أحياناً ، ويدافع عنه، ويذبّ عنه خاصةً أمام غريمه اللدود أبي حيّان الأندلسي الذي قلما تعرض مسألة إلا ويتعرض فيها إلى قول الزمخشري، فيعارضه أو يُغلظ عليه في القول أحياناً، وما أظن ذلك إلا لأنّ أبا حيّان لم يستطع أنْ يفرق بين النّزعة المعتزليّة لدى الزّمخشريّ في العقيدة، وبين علمه الواسع في اللغة والنّحو والبلاغة.

اعترض ابن عادل على الزمخشري في مجموعة من المسائل التي كثر فيها الكلام من قبل العالمين الجليلين، فهي مسائل مشهورةٌ في الاختلاف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان ابن عادل مؤدباً في اعتراضه على الزّمخشريّ، فتراه غالباً يقول : (والمسألة فيها نظرٌ، وجانب الصواب، ويحتاج إلى تأملٍ، وإعادة نظرٍ بخلاف أبي حيّان الذي كان يحتدّ على الزّمخشريّ، ويتجاوز معه حدّ الأدب لعلّة عقديةٍ غالباً.

أحياناً نجد أنّ ابن عادلٍ يأتي بأحد أقوال الزّمخشريّ، ويعترض عليه علماً أنّ للزّمخشريّ في هذا الموضوع قولاً آخر، فلا يشير ابن عادلٍ أنّ الإمام الزَمخشريَ له قولٌ آخر في المسألة.

اتضح من خلال البحث أنّ المسائل المتكررة في الأسماء أكثر منها في الأفعال والحروف .

من نتائج البحث تبين لي أن ابن عادل في القضايا النّحوية اعتمد اعتماداً كلياً على كتاب الدرّ المصون للسمّين الحلبي تكاد تصل إلى النقل الحرفي .

وفي الختام أسأل الله سبحانه وتعالى السداد والتوفيق وأرتجيه أنْ يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يتقبلني في الصالحين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

*القرآن الكريم .

الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي (ت: 215هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط 1 ، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1990 مـ .

الأدنه وي،أحمد بن محمد،**طبقات المفسرين**، تحقيق : سليمان بن صالح الخزّي، ط1، 1447هـ – 1997 م .

الإستراباذي، محمد بن الحسن السمناني النجفي الرضي(ت : 686 هـ)، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق : حسن بن محمد الحفظي ويحيى بشير مصطفى ، ط1، المملكة السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417هـ – 1996 م.

الأسعد، عبد الكريم محمد ، **الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب**، ط1، بيروت : دار التنوير ، 1416هـ – 1995 م .

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت:900هـ) ، **شرح الأشموني، المسمى منهج السالك إلى ألفية إبن مالك**، تحقيق : محمد محي الدين، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية، 1998مـ .

الأعشى، ميمون بن قيس، **الديوان**، تحقيق : محمد حسين، (د.ط)، مصر : مكتبة الآداب، (د.ت) .

الأفغاني، سعيد ، **من تاريخ النحو**، ط2 ، بيروت : دار الفكر، 1398هـ – 1978 ميلادي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (ت: 1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، المحقق: علي عبد الباري عطية ، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية، 1415 هـ.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت: 577هـ)، **أسرار العربية**، تحقيق : محمد حسن شمس الدين ، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية، 1418هـ – 1997 م .

_____، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين**، المحقق : محمد محيي الدين (د.ط)، القاهرة : دار الطلائع، (د.ت) .

_____، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق : طه عبد الحميد طه، ومصطفى السقى ،(د.ط)، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ–1980م .

ابن أنس، أبو عبدالله مالك ابن أنس بن مالك بن أبي عامر (ت : 179هـ)، **الموطأ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط) ، القاهرة : مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1406هـ – 1985م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي(ت: 256 هـ)، **الأدب المفرد** ، ط2 ، تخريجات وتعليقات : ناصر الدين الألباني، المملكة السعودية : دار الصديق، 1421 هـ – 2000م .

_____، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، المحقق:عبد القاهر شيبة الحمد، ط1 ، الرياض : مكتبة الملك فهد، 1429هـ–2008 م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البغدادي، إسماعيل باشا (ت : 1339 هـ)، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، (د. ط) ، مؤسسة التاريخ العربي، (د.ت) .

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4 ، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1997م.

البغدادي، عبدالمؤمن بن عبدالحق، ابن شمائل القطيعي (ت : 739 هـ)، **مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**،تحقيق : علي محمد البجاوي ، ط1 ، بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر، 1373 هـ- 1954 م .

البيهقي ، أبو بكرأحمد بن الحسين (ت : 458هـ)، **الأسماء والصفات** ، تحقيق : محمد محب الدين أبو زيد ،(د.ط)، القاهرة : مكتبة التوعية الإسلامية، (د. ت) .

التبريزي، يحيى بن علي بن محمد بن حسن بن بسطام الخطيب (ت: 645هـ)، **شرح ديوان الحماسة لأبي تمام**، تحقيق : غريد الشيخ ، ط1 ، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421 هـ- 2000م .

_____، شرح **ديوان عنترة** ، ط1، بيروت : دار الكتاب العربي ، 1412هـ- 1992 م .

ابن ثابت، حسّان، **الديوان** ، ط2،بيروت : دار الكتب العلمية ، 1414هـ- 2000م .

الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت:429هـ) ، **فقه اللغة وسر العربية** ، المحققون: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط1، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، 1357هـ- 1938م .

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل (ت:471هـ)، **أسرار البلاغة** ، تحقيق : هـ. ريتر ، ط 3 ، بيروت : دار المسيرة ، 1983 م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

_____، **دلائل الإعجاز** ، تعليق : محمود محمد شاكر ، ط5 ، القاهرة : مكتبة الخانجي، 2004م.

الجرجاوي ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري المصري ، المعروف بالوقاد (ت:905هـ) ، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تحقيق : محمد باسل عيون السود ط1 ، بيروت : دار الكتب العلمية ، 2000م.

_____، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب** ،المحقق : عبد الكريم مجاهد، ط1 ، بيروت : الرسالة ، 1996م.

ابن الجزري، أبو محمد شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف الدمشقي (833 هـ)، **النشر في القراءات العشر** ، تحقيق : محمد علي الضباع ، (د.ط) ، القاهرة : المطبعة التجارية الكبرى ، (د.ت) .

الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي (ت: 370 هـ) ، **أحكام القرآن** ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، (د.ط) ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ،1412 هـ – 1992 م .

الجعدي، أبو ليلى قيس بن عبدالله بن عدس بن جعدة العامري ، **الديوان** ، تحقيق : واضح الصمد ، ط1 ، بيروت : دار صادر ، 1998م .

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت:392هـ) ، **الخصائص** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط4 ، (د.ت) .

_____ ، **سر صناعة الإعراب** ، تحقيق : حسن هنداوي ، (د.ط) ، (د. ت) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

_____، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، تحقيق : علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجا، وعبدالفتاح شلبي، ط2 ، إستانبول : دار سزكين للطباعة والنشر ، 1406هـ-1986 م.

الجوهري ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت:393هـ) ، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط4 ، بيروت : دار العلم للملايين ، 1987م.

ابن الحجاج، مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشادالقشيي النيسابوري (ت: 261 هـ) ، **صحيح مسلم** ، تحقيق : نظر بن محمد الفاريابي ، ط1 ، الرياض : دار طيبة ، 1427هـ-2006م .

حسن، عباس (ت:1389هـ) ، **النحو الوافي** ، ط15 ، دار المعارف (د.ت).

الحموي، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (ت:626هـ) ، **معجم الأدباء**، مراجعة : وزارة المعارف العمومية ، الطبعة الأخيرة ، القاهرة : مطبعة دار المأمون ، (د.ت) .

_____ ، **معجم البلدان** ،(د. ط)، بيروت : دار صادر ،(د.ت).

ابن حميد ، محمد بن عبدالله النجدي الحنبلي (1295 هـ)، **السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة** ، مكتبة الإمام أحمد ، (د.ط) ، (د.ت) .

أبو حيان ، محمد بن يوسف الأندلسي (745 هـ) ، **البحر المحيط** ، تحقيق : تحقيق : أحمد عادل عبد الموجود و علي محمد معوض ، وشارك في التحقيق : زكريا عبدالمجيد النوتي و أحمد النجولي الجمل ،ط1، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1413هـ – 1993 م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت : 370 هـ) ، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** ، تحقيق : فتح الله أحمد سليمان ، ط1 ، القاهرة : دار الحرم للتراث ، 1423 هـ – 2003 م .

_____ ،**الحجة في القراءات السبع** ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1417هـ-1996م.

ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت : 370 هـ) ، **مختصر شواذ القرآن** ، (د.ط)، القاهرة : مكتبة المتنبي ، (د.ت) .

ابن خروف ، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي (ت: 609 هـ) ،**شرح جمل الزجاجي** ، تحقيق ودراسة : سلوى محمد عمر عرب ، (د.ط) ، مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، 1419 هـ .

ابن خلّكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (681 هـ) ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، تحقيق : إحسان عباس ، (د.ط) ، بيروت : دار صادر ، 1397 هـ – 1977 م .

خليفة ، حاجي ، مصطفى بن عبدالله ، (ت: 1017 هـ) ، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، (د.ط) ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، (د.ت) .

الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الطبرستاني فخر الدين (ت: 606 هـ) ، **التفسير الكبير** ، ط3 ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، (د.ت).

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله (ت: 994 هـ) ، **رسالتان في اللغة** ، نسخة عن الشبكة العنكبوتية تفتقر إلى بقية عناصر التوثيق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت:1205هـ) ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، (د.ت) .

الزجاج ، أبو إسحاق بن إبراهيم بن السري(ت : 311هـ) ، **معاني القرآن وإعرابه** تحقيق:عبدالجليل عبده شلبي ، (د.ط) ، الرياض : عالم الكتب ، 1408 هـ – 1988 م .

الزركلي ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت : 1396 هـ) ، **الأعلام** ، ط15 ، دار العلم للملايين ، 2002م.

الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت : 538 هـ) ، **الجبال والأمكنة والمياه** ، (د.ط) ، ليدن : مطبعة بريل ، 1855 م .

_____ ، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، ط1 ، بيروت : دار ابن حزم ، 1433هـ- 2012م .

_____، **المفصل في صنعة الإعراب**، ط1 ، بيروت : المكتبة العصرية، 1427هـ-2006م .

الزوزني، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت : 468 هـ)، **شرح المعلقات السبع** ، تحقيق : لجنة التحقيق في الدار العالمية ، (د.ط) ، الاسكندرية : الدار العالمية، 1993 م .

ذو الرمة،غيلان بن عقبة بن مسعود (ت: 117 هـ)، **الديوان**، تحقيق : أحمد حسن بسج، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية، 1415 هـ- 1995م .

الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748 هـ)، **ميزان الاعتدال**، تحقيق : أحمد عادل عبد الموجود و علي محمد معوض، وشارك في التحقيق : عبدالفتاح أبو سنّة، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1416هـ- 1995م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (748 هـ)، **العبر في خبر من غبر**، تحقيق : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط 1، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1405هـ-1985م .

ابن ربيعة، لبيد، **الديوان** ، (د.ط) ، بيروت : دار صادر ، (د.ت) .

السامرائي، فاضل صالح ، **معاني النحو**، ط1 ، عمان : دار الفكر ، 1420هـ- 2000م .

ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، (ت : 316 هـ)، **الأصول في النحو**، المحقق : عبدالحسين الفتلي، ط3، بيروت : مؤسسة الرسالة، 1408 هـ، 1988م.

السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (ت: 275 هـ)، **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق : عبدالستار أحمد فرج، (د.ط)، القاهرة : مطبعة المدني، (د.ت) .

ابن أبي سلمى ، زهير ، **الديوان** ، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1408هـ- 1988م .

السمعاني، أبو سعد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت : 562 هـ)، **الأنساب**، تحقيق : عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (د.ط)، القاهرة : مكتبة ابن تيمية، 1400هـ - 1980 م .

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت: 756 هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق : أحمد محمد الخراط، (د.ط)، دمشق : دار القلم ، (د.ت) .

السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد، (ت :581 هـ)، **نتائج الفكر في النحو**، ط1 ، بيروت : دار الكتب لعلمية، 1992 م .

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، (ت: 180 هـ)، **الكتاب**، المحقق : عبد السلام هارون، ط3 ، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988 م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيرافي، أبو محمد يوسف بن المرزبان (ت : 368 هـ)، **شرح أبيات سيبوية** ، تحقيق : محمد الريح هاشم ، ط1 ، بيروت : دار الجيل ، 1416 هـ – 1996 م .

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت: 911 هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، بيروت : المكتبة العصرية، (د.ت) .

_____ ، **الدر المأثور في التفسير بالمأثور**، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية، 1411هـ-1990م .

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت: 911 هـ)، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم، (د.ط)، القاهرة : عالم الكتب، 1421 هـ- 2001 م .

ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت : 542 هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق : محمود محمد الطناحي، ط1 ، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1413هـ-1992م.

شُرّاب، محمد محمد حسن، **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، ط1 ، بيروت : مؤسسة الرسالة، 1427هـ- 2007 م .

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت : 1205 هـ)، **فتح القدير**، تحقيق : عبدالرحمن عميرة، ط1، المنصورة : دار الوفاء، 1415هـ- 1994م .

ابن أبي شيبة ، أبو بكر عبدالله بن محمد بن إبراهيم (ت : 235 هـ) ، **مصنف ابن أبي شيبة** ، تحقيق : حمد بن عبدالله الجمعة ، ومحمد بن إبراهيم اللحيدان ، ط1، الرياض : مكتبة الرشد ، 1425هـ-2004 م.

الصابوني، محمد علي، **صفوة التفاسير**، (د.ط)، القاهرة : دار التراث العربي، (د.ت).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت : 1206 هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني،ط1 ، بيروت : دار الكتب العلمية، 1417هـ-1997م .

ابن ضرار الذبياني، الشماخ، **الديوان**، تحقيق : صلاح الدين الهادي، (د. ط)، القاهرة : دار المعارف بمصر، (د.ت) .

ابن أبي طالب، أبو محمد مكي حموش بن محمد بن مختار القيسي (ت: 437 هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، (د.ط)، بيروت : مؤسسة الرسالة ، (د. ت).

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت : 310 هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية، 1412هـ – 1992 م .

ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (880 هـ)، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعية : د. محمد سعد رمضان حسن، و د.محمد المتولي الدسوقي حرب، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية ، 1419 هـ – 1998 م.

ابن العبد، طرفة، **الديوان**، شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين، ط3 ، بيروت : دار الكتب العلمية، 1423هـ- 2002 م .

العجلي، أبو النجم فضل بن قدامة (ت: 130 هـ)، **الديوان** ، تحقيق : محمد أديب جمران، (د.ط)، دمشق : مجمع اللغة العربية، 1427 هـ- 2006 م .

ابن عدلان، علي بن عدلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (ت: 666 هـ)، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق : حاتم الضامن، ط2 ، بيروت : مؤسسة الرسالة، 1405 هـ – 1985 م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر (852هـ)، **لسان الميزان**، تحقيق: أحمد عادل عبد الموجود و علي محمد معوض، وشارك في التحقيق : عبدالفتاح أبو سنّة، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلمية، 1416هـ- 1996م .

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفو الإشبيلي(ت: 669هـ)، **شرح جمل الزجاجي**، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية، 1419هـ- 1998م .

عضيمة، محمد عبدالخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، (د.ط)، القاهرة : دار الحديث، 1425هـ- 2004 م .

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (546 هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1 ، بيروت : دار الكتب العلمية، 1413هـ- 1993م .

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769 هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المحقق : محيي الدين عبد الحميد، (د.ط) ، القاهرة : دار الطلائع، (د.ت) .

_____، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق : محمد كامل بركات، ط1 ، دمشق : دار الفكر، 1402هـ- 1982م .

العكبري، عبدالله بن الحسين بن أبي البقاء(ت: 616هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق : علي محمد البجاوي، (د.ط)، مصر : عيسى البابي الحلبي، 1976 م .

_____، **التبيان في شرح الديوان**، تحقيق: مصطفى السقا، عبد الحفيظ شلبي، إبراهيم الإبياري، (د.ط) ،بيروت : دار المعرفة، (د.ت) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي (ت: 1089 هـ)،**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق : عبدالقادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط، ط1 ، دمشق : دار ابن كثير، 1411هـ -1991م.

العنبكي، علي عبدالله حسين، **الحمل على المعنى في العربية**، ط1 ، العراق : مركز البحوث والدراسات الإسلامية، 1433هـ- 2012م .

العود، جران النميري، **الديوان برواية أبي سعيد السكري**، ط3 ، القاهرة : دار الكتب المصرية، 2000م .

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت :855 هـ)، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق : علي محمد فاخر و أحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، ط1 ، القاهرة : دار السلام للطلاعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2010 م .

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي(ت : 395 هـ)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق : عمر فاروق الطباع، ط1 ، بيروت : مكتبة المعارف، 1414 هـ - 1993 م .

_____ ، **مجمل اللغة**، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان، بيروت : مؤسسة الرسالة، ط2 ، 1406هـ- 1986م .

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (377هـ)، **الإيضاح العضدي**، تحقيق : حسن شاذلي فرهود، ط1 ، 1389 هـ- 1969 م .

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (377هـ)، **الحجة في علل القراءات السبع**، تحقيق:عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه :أحمد عيسى المعصراوي، بيروت : دار الكتب العلمية، ط1 ، 1428هـ- 2007 م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

_____ ، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي و بشير حويجباتي، ط2 ، بيروت : دار المأمون للتراث، 1404هـ – 1984 م .

_____ ، **المسائل الحلبيات** ، تحقيق : حسن هنداوي، ط1، دمشق : دار القلم، و بيروت : دار المنارة ،1407 هـ– 1987م.

الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: 207 هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق : محمد علي النجار، ط4 ، القاهرة : مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، 1434هـ – 2013م .

الفرزدق ، همام بن غالب (ت : 110 هـ) ، **الديوان** ، المحقق : علي فاعور ، ط1 دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1407هـ _1987 م .

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، (ت: 817 هـ)، **القاموس المحيط**، ط8، المحقق : مكتب التراث ف مؤسسة الرسالة، بيروت : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 م .

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي،**الأمالي**، (د.ط)، القاهرة: الهيئة المصرية العالمية للكتاب، 1976 م .

القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب (ت : 170 هـ)، **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام**، تحقيق : محمد البجاوي، (د.ط)، مصر : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1981م .

القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن فرح الأنصاري، (ت : 671 هـ)، **تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القرآن**،المحقق : أحمد البردوني وإبراهيم، ط2 ، القاهرة : دار الكتب المصرية ، 1964 م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القفطي، جمال الدين علي بن يوسف (ت : 646 هـ)، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، ط1، بيروت : المكتبة العصرية، 1424 هـ .

ابن قميئة، عمرو، **الديوان**، تحقيق : خليل إبراهيم العطية، ط2 ، بيروت : دار صادر، 1994م.

ابن أبي كاهل، سويد ، **الديوان**، تحقيق : شتكر العاشور، ط1 ، العراق : وزارة الإعلام، 1972م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري ثم الدمشقي (ت:774هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، المحقق: سامي بن محمد سلامة، ط1، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1999م.

كثير عزة، كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي (ت:105هـ)، **الديوان** ، جمعه وشرحه: إحسان عباس، بيروت : دار الثقافة، 1971م.

كحالة، عمر رضا (ت: 1408 هـ)، **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية**، ط1، بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1414هـ -1993 م .

الكلابي، القتال عبدالله بن مجيب المضرحي (ت: 66هـ) ، **الديوان** ، تحقيق : إحسان عباس، (د.ط)، بيوت : دار الثقافة، (د.ت) .

الكندي، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث ، **الديوان** ، ضبطه وصححه :مصطفى عبدالشافي ،ط5 ،بيروت : دار الكتب العلمية ، 1425هـ-2004 م .

المالقي، أحمد بن عبدالنور (ت : 702 هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني** . تحقيق: أحمد محمد الخراط ، (د. ط)، دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية، (د.ت) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت:672هـ)، **شرح التسهيل : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد علي ، (د.ط)، القاهرة : المكتبة التوفيقية، (د. ت) .

_____ ، **شرح الكافية الشافية**، المحقق : عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، مكة المكرمة : جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (د.ت) .

_____، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق : طه محسن،ط2 ، القاهرة : مكتبة ابن تيمية، 1413 هـ .

_____، **عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق : عدنان عبدالرحمن الدوري، (د.ط)، بغداد : مطبعة العاني، 1977 م .

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (ت:285هـ)، **الكامل في اللغة والادب**، المحقق: جمعة الحسن، ط1، بيروت : دار المعرفة، 1425هـ-2004 م .

_____، **المقتضب**، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت : عالم الكتب، (د.ت).

المتلمس، جرير بن عبد المسيح الضبعي،**الديوان**، تحقيق : حسن كامل الصيرفي، ط1، القاهرة : معهد المخطوطات العربية، 1390هـ – 1970 م .

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن حسين الجعفي (ت: 354 هـ)، **الديوان**، (د.ط)، بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر، 1403 هـ – 1983 م .

ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324 هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق : شوقي ضيف، ط2 ، مصر : دار المعارف، 1400 هـ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد (1111 هـ)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي العشر** ، (د.ط)، القاهرة : المطبعة الوهبية، 1284هـ.

_____، **نفحة الريحانة ورشح طلاء الحانة**، تحقيق : عبدالفتاح محمد الحلو، (د.ط)، (د.ت) .

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المصري المالكي (ت:749هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، المحقق: د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية، 1992م.

_____ ، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق : عبدالرحمن علي سليمان، ط1، القاهرة : دار الفكر، 1422هـ- 2001 م .

المرادي، أبو الفضل محمد خليل بن علي(ت : 1206 هـ)، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، ط3، بيروت : دار البشائر، بيروت : دار ابن حزم، 1408 هـ- 1988 م .

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت:711هـ)، **لسان العرب**، تحقيق : يلسر سليمان أبو شادي و مجدي فتحي السيد ، (د.ط)، القاهرة : المكتبة التوفيقية، (د.ت).

ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك(ت : 686 هـ)، **شرح ابن الناظم**، تحقيق : محمد باسل عيون السود، (د.ط)، بيروت : دار الكتب العلمية، 1420 هـ- 2000 م .

النّجا، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، ط1، بيوت : مؤسسة الرسالة، 1422هـ - 2001م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338 هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط3، بيروت : مكتبة النهضة العربية، 1409 هـ – 1988م .

_____ ، **شرح القصائد التسع المشهورات**، تحقيق : أحمد خطاب، (د. ط)، بغداد : دار الحرية للطباعة، 1393هـ – 1973م .

النميري، الراعي أبو جندل بن حصين بن معاوية بن جندل (ت: 90 هـ)، **ديوان الراعي النميري**، ط1، بيوت : دار الجيل، 1416هـ– 1995م .

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت:761هـ)، **أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك**،المحقق : محمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، القاهرة : دار الطلائع، (د.ت).

_____ ، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة ، 1383هـ.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت:761هـ) ، **مغني اللبيب عن كتاب الاعاريب**، المحقق:محمد محيي الدين عبدالحميد ، (د.ط)، القاهرة : دار الطلائع، (د.ت) .

الهمداني، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي زين الدين (ت : 584 هـ)، **الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة** ، تحقيق : حمد بن محمد الجاسر، (د.ط)، المملكة العربية السعودية : دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، 1415 هـ .

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (ت:646هـ)، **شرح المفصل**، تحقيق: إبراهيم محمد عبدالله ، (د. ط)، دمشق : دار سعد الدين، (د .ت) .

الرسائل الجامعية والبحوث :

البياتي، ياس، **الردود النحوية في كتاب اللباب في علوم كتاب**، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية، العراق، 2015 م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصين، عبد الله بن عمير، **اختيارات ابن عادل النحوية**، بحث مقدّم للحصول على درجة الدكتوراة في النحو ، إشراف الدكتور رياض الخوّام، جامعة ام القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1430هـ.

مرزوق، أسامة، **الاعتراض العكبري وأثره في الدراسات الإسلامية**، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، السعوديّة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الآيات

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	5	189,190
البقرة	﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	1-2	148
	﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾	2-3	123
	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾	8	53
	﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ﴾	9	94
	﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	17	58، 59، 62
	﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾	24	125
	﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾	25	43، 122
	﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ۝٢٤ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾	24- 25	125
	﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾	44	178، 185
	﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾	74	144
	﴿ أَوَلَا يَعْلَمُونَ ﴾	77	178
	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا	83	173، 176، 177

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	﴿ قَلِيلًا مِّنكُم وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ ﴾		
	﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمۡ كِتَٰبٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ ﴾	89	88
	﴿ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾	98	52
	﴿ وَلَقَدۡ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ءَايَٰتِۭ بَيِّنَٰتٖۖ وَمَا يَكۡفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقُونَ ٩٩ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۚ ﴾	100-99	179
	﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ ﴾	106	158
	﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾	111	132
	﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾	128	120
	﴿ قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾	133	42
	﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ ﴾	185	69 ،66
	﴿ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ ﴾	195	161، 162
	﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَإِخۡرَاجُ أَهۡلِهِۦ مِنۡهُ أَكۡبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ وَٱلۡفِتۡنَةُ أَكۡبَرُ مِنَ ٱلۡقَتۡلِۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾	217	34
	﴿ تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ ﴾	253	159
	﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾	259	90
آل عمران	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾	10	169، 171
	﴿ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾	78	143

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾	78	143
	﴿ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٨٢﴾ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ ﴾	82-83	184
	﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ﴾	101	181
	﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾	108	143
النساء	﴿ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾	1	36
	﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾	1	36,37,40
	﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾	105	117
	﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾	123	53
	﴿ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾	125	59
	﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾	127	38
	﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ﴾	136	81
	﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾	159	82
	﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	162	38
المائدة	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾	1	93، 96
	﴿ مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ﴾	28	144
	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ	95	87، 91

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾		
	﴿ مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ ﴾	117	،174 176
الأنعام	﴿ وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴾	29	144
	﴿ قَدۡ ضَلَلۡتُ إِذٗا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾	56	143
	﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾	75	،115 119
	﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ ﴾	76	116
	﴿ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾	79	114
	﴿ فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾	81	181
	﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ ﴾	94	،78 ،80 83
	﴿ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴾	95	181
	﴿ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ ﴾	104	144
	﴿ وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٖ قُبُلٗا ﴾	111	89
	﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡۖ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرۡهُمۡ وَمَا يَفۡتَرُونَ ﴾	137	21
	﴿ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾	148	185
	﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ ﴾	151	105
الأعراف	﴿ فَمَا كَانَ دَعۡوَىٰهُمۡ إِذۡ جَآءَهُم بَأۡسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾	5	75
	﴿ ثُمَّ بَدَّلۡنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلۡحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدۡ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴿٩٦﴾	98 -95	184

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا بَيَٰتٗا وَهُمۡ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا ضُحٗى وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ﴿٩٨﴾		
	﴿ أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا بَيَٰتٗا وَهُمۡ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا ضُحٗى وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ﴾	98 -97	181
	﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِۚ ﴾	99	181
	﴿ وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾	132	158
	﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ ﴾	186	107
الأنفال	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ ﴾	24	129
التوبة	﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾	38	171
	﴿ وَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمۡ لَمِنكُمۡ وَمَا هُم مِّنكُمۡ ﴾	56	144
	﴿ وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾	61	56
	﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾	62	51 ،49
	﴿ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْۚ ﴾	69	63 ،58
يونس	﴿ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗاۖ ﴾	4	95
	﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	10	173، 174
	﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٖ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ ﴾	27	102
	﴿ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗاۚ ﴾	36	169، 171
	﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾	42	180
	﴿ مَّاذَا يَسۡتَعۡجِلُ مِنۡهُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ﴿٥٠﴾ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓۚ ﴾	51-50	178، 180
	﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ﴾	69	123

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هود	﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٖىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ ﴾	41	189، 190
	﴿ وَمَآ أَمۡرُ فِرۡعَوۡنَ بِرَشِيدٖ ﴾	97	144
يوسف	﴿ فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ ﴾	28	116
	﴿ مَا هَٰذَا بَشَرٗا ﴾	31	140، 143
	﴿ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾	108	144
الرعد	﴿ وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾	15	84
	﴿ أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۗ ﴾	33	183
ابراهيم	﴿ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٖ ﴾	20	144
	﴿ فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓۚ ﴾	47	31
الحجر	﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾	4	89
	﴿ وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ ﴾	19	163
	﴿ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾	20	38
	﴿ وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا ﴾	47	95
	﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ ﴾	66	95
النحل	﴿ وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمۡ ﴾	15	162
الكهف	﴿ يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرٗا مِّن سُندُسٖ وَإِسۡتَبۡرَقٖ ﴾	31	158
مريم	﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾	4	43، 44
	﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾	25	163، 166
	﴿ فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ ﴾	26	135
	﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا ﴾	69	124
طه	﴿ إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ ﴾	39-38	176
	﴿ لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم بِعَذَابٖۖ ﴾	61	105

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	﴿ فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍۖ ﴾	72	123
	﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾	77	105
الانبياء	﴿ يَٰوَيۡلَنَآ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾	14	75
	﴿ فَمَا زَالَت تِّلۡكَ دَعۡوَىٰهُمۡ حَتَّىٰ جَعَلۡنَٰهُمۡ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ ﴾	15	73 ،72
	﴿ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾	65	143
الحج	﴿ بِمَا قَدَّمَتۡ يَدَاكَ ﴾	10	166
	﴿ فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾	15	163، 166
	﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾	18	53
	﴿ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ ﴾	25	163، 166
	﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾	30	157
المؤمنون	﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾	20	163
	﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾	27	173، 174
	﴿ يَأۡكُلُ مِمَّا تَأۡكُلُونَ مِنۡهُ ﴾	33	123
	﴿ وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ ﴾	33	124
الفرقان	﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾	41	123
الشعراء	﴿ فَأَلۡقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾	45	161
النمل	﴿ فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ ﴾	12	190
	﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِي ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡۖ ﴾	81	143
القصص	﴿ قَالُواْ لَوۡلَآ أُوتِيَ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰۚ أَوَلَمۡ يَكۡفُرُواْ بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُۖ ﴾	48	180
	﴿ فَإِن لَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	50	128، 129
	﴿ مَنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِضِيَآءٍۖ أَفَلَا تَسۡمَعُونَ ﴾	71	53، 180

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العنكبوت	﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾	46	84 ،80
الأحزاب	﴿ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ ﴾	23	56 ،53
	﴿ وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا نُّؤۡتِهَآ أَجۡرَهَا مَرَّتَيۡنِ وَأَعۡتَدۡنَا لَهَا رِزۡقٗا كَرِيمٗا ﴾	31	60
	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾	57	51 ،49
سبأ	﴿ أَفَلَمۡ يَرَوۡاْ ﴾	9	178، 182
	﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾	33	66
	﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ ﴾	37	169
فاطر	﴿ مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ ﴾	2	158
يس	﴿ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ ﴾	12	1
	﴿ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ﴾	15	141
	﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾	52	
الصافات	﴿ أَفَمَا نَحۡنُ بِمَيِّتِينَ ﴾	58	182
	﴿ فَرَاغَ عَلَيۡهِمۡ ضَرۡبَۢا بِٱلۡيَمِينِ ﴾	93	114
	﴿ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ ﴾	102	117
	﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾	104	176
ص	﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾	1	152
	﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾	6	164
	﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾	50	45، 46، 47
	﴿ قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ ﴾	86	144
غافر	﴿ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ﴾	31	143
	﴿ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ ﴾	56	144
فصلت	﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾	10	89
	﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ﴾	11	42

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	﴿ وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ ﴾	24	144
الزخرف	﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا ﴾	5	182
	﴿ وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾	60	170، 172
	﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾	71	123
الدخان	﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾	5-4	89
الجاثية	﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾	25	76
	﴿ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾	31	182
الأحقاف	﴿ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾	9	141
	﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾	38	181
الفتح	﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً ﴾	29	159
الحجرات	﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ﴾	12	95
الذاريات	﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴾	26	114
الواقعة	﴿ وَكَانُوا۟ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝٤٧ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾	48-47	185
الحديد	﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾	18	99، 101
المجادلة	﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾	2	140، 143
	﴿ مَا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ ﴾	14	144
الحشر	﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ ﴾	17	76
الممتحنة	﴿ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾	1	163، 166
المنافقون	﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾	10	107
التحريم	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾	8	104، 106

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القلم	﴿ نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ﴾	1	152
	﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ﴾	2	144
	﴿ فَنَادَوۡاْ مُصۡبِحِينَ ٢١ أَنِ ٱغۡدُواْ عَلَىٰ حَرۡثِكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰرِمِينَ ﴾	22-21	110، 111
الحاقة	﴿ فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ ﴾	47	140، 143
المعارج	﴿ إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا ﴾	7-6	118
المزمل	﴿ رَبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾	9	153، 155
الإنسان	﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ﴾	1	179
	﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ نَعِيمٗا وَمُلۡكٗا كَبِيرًا ﴾	20	78، 80، 83
النازعات	﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ٣٧ وَءَاثَرَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴾	38-37	45
	﴿ فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴾	39	45
	﴿ وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ﴾	40	45
	﴿ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴾	41	45
التكوير	﴿ فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ ﴾	26	181
العلق	﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾	1	187،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث الشريف	رقم الصفحة
إذَا قَالَ أحَدُكُم لأَخِيهِ جَزَاكَ اللهُ خَيراً فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ	ج
لا يشكرِ اللهَ مَنْ لا يشكرِ الناسَ	ج
" إنّمَا مَثَلُكُم وَاليَهُودَ والنَّصَارَى	39
"صَلَّى خَلْفَهُ الرِّجَالُ قِيَامَاً "	19
"مَثَلُ المُهَجِّرِ كَالَّذِي يُهدِي بَدَنَةً ، ثُمَّ كَالّذِي يُهْدِي بَقَرَةً ، ثُمَّ كَبْشَاً ، ثُمَّ دَجَاجَةً ، ثُمَّ بَيْضَةً" .	85
مَنْ غَدَا إلَى المَسْجِدِ وَرَاحَ، أَعَدَّ اللهُ لَهُ نُزُلَهُ فِي الجَنَّةِ كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ	112
" هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي "	25، 31
" وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَّدِ مِنْكَ الجَّدُ "	168، 169، 170

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الاشعار

القافية	البيت	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
الهمزة	وَقَدْ أَغْدُو... لِمَا نَشَاءُ	الوافر	زهير بن أبي سلمى	111 ، 112
	فَمَنْ يَهْجُو ... وَيَنْصُرُهُ سواءُ	الوافر	حسان بن ثابت – رضي الله عنه	81 ، 82،85،102
	إنّ الذي ... بعد إثراءِ	البسيط	مجهول القائل	101
الباء	وَمَا الدَّهْرُ ... إلّا مُعَذَّبَا	الطويل	مجهول القائل	142
	فَقِيهٌ أُصُولِيٌّ ... وَصَرْفِيٌّ مُعْرِبُ	الطويل	علي بن الأوجلي	225
	لَهُ بَاعٌ ... تَدْعُوهُ يَحْصِبُ	الطويل	علي بن الأوجلي	225
	إِمَامٌ وَأَغْنِيه ... بَحْر يَشْعَبُ	الطويل	علي بن الأوجلي	225
	لمياءُ فِي ... أَنْيَابِهَا شَنَبُ	البسيط	ذي الرمة	46
	فَقُلْتُ لَهَا ... ذَاكَ لَبِيبُ	الطويل	المضرب بن كعب	93
	وَدَاعٍ دَعَا ... ذَاكَ مُجِيبُ	الطويل	محمد بن كعب الغنوي	129
	أتاكَ سَرِيعَاً ... كَانَ يُجِيبُ	الطويل	محمد بن كعب الغنوي	130
	بَعَثْتُ إليهِ ... الرّيَاضَ السَّحَائِبِ		أبو الطيب المتنبي	225
	فَاليَومَ قَرّبْتَ ... مِنْ عَجَبِ	البسيط	مجهول القائل	37، 38
	وَلَكِن نَرَى ... اللِّحَى وَالحَوَاجِبِ	الطويل	مجهول القائل	45
	فواللهِ ما ... وَلا مُتَقَارِبِ	الطويل	عبدالله بن رواحة	81
	وَعَاذِلَةٍ تَغْدُو ... مِنْ قَلْبِي	الطويل	وجيهة بنت أوس	113
التاء	لِلّهِ مَا يُعْطِي ... وَمَا يُهَاتِي	السريع	مجهول القائل	136
	فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ.... أَبِي مَزَادَةَ	مجزوء الكامل	مجهول القائل	22
الجيم	نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ... وَنَرْجُو بِالفَرَجْ	الرجز	النابغة الجعدي	226
	رَأَى النَّاسَ ... قَصْدَ المَخَارِجِ	الطويل	مجهول القائل	119
	كأنَّ أَصْواتَ ... إِنْقَاضُ الفَرَارِيجِ	البسيط	ذي الرمة	28

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاء	وإنَّ مِنَ ... قَبْلَها وَتَصَوِّحُ	الطويل	جران العود	61
الدال	يَارَبّ ... فِي أَحَدْ	الرجز	مجهول القائل	226
	إلا الّذي ... بِأطْرافِ المَسَدْ	الرجز	مجهول القائل	64
	فِي قَائِمٍ ... في مَنْ قَعَدْ	الرجز	مجهول القائل	226
	وَأبغَضُ مَنْ ... عَنْهُمُ أذُودُ	الوافر	مجهول القائل	101
	إِذَا مَا امْرُؤٌ ... بِإدْبَارِهِ وُدِّي	الطويل	مجهول القائل	115
	رَحِيبٌ قِطَابُ ... بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ	الطويل	طرفة بن العبد	43 ، 46 ، 47
	بَنُونَا بَنُو ... الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ	الطويل	الفرزدق	226
	وَإِنَّ الّذِي ... يَاأُمَّ خَالِدِ	الطويل	أشهب بن رميلة	62 ، 64
	إِذَا مَا الخُبْزُ ... اللهِ الثَريدُ	الوافر	مجهول القائل	153
الراء	وَأَسْتَكْبِرُ الأَخْبَارَ ... الخَبَرَ الخُبْرُ	الطويل	المتنبي	13
	لَعَمْرُكَ مَا ... وَلَا مُتَيَسِّرُ	الطويل	الفرزدق	147
	فَأَصْبَحُوا قَدْ ... مِثْلَهُمْ بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	143
	كانَتْ مُسَاءَلَةُ... أَطْيَبَ الخَبَرِ	البسيط	ابن هانئ الأندلسي	13
	أنَا أَبُو النَّجْمِ ... يُجِنُّ صَدْرِي		أبي النجم العجلي	73
	حَتّى التَقَيْنَا ... رأى بَصَرِي	البسيط	ابن هانئ الأندلسي	13
	وحُجَّتِي قِرَاءَةُ .. عَاضِدٍ وَنَاصِر	الرجز	ابن مالك	25
	هُنَّ الحَرَائِرُ ... يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ	البسيط	القتال الكلابي	164
	إِذَا أَوْقَدُوا ... بِهَا وَسَعِيرِهَا	الطويل	مجهول القائل	39
العين	رُبَّ مَنْ ... لَمْ يُطَعْ	الرمل	سويد ابن أبي الكاهل اليشكري	54 ، 55
	إِنَّ عَلَيَّ ... تَجِيءَطَائِعَا	الرجز	مجهول القائل	227
	فَيَا رَبَّ ... رَحمَةِ اللهِ أَطْمَعُ	الطويل	قيس بن الملوح	125
الفاء	بَنِي غُدَانَةَ ... أَنْتُمُ الخَزَفُ	البسيط	مجهول القائل	142
القاف	جَارِيَةٌ لَمْ ... البُقُولِ الفُسْتُقَا	الرجز	أبو نخيلة	170
الكاف	تَسْأَلُنِي عَنْ ... جَاعَ بَكَى	الرجز	مجهول القائل	189

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللام	رُبَّ ابْنِ عَمٍّ ... زادَالكَسَل	الرجز	الشماخ	29
	أَخَذُوا المَخَاضَ... لِلأَمِيرِ أَفْيَلَا	الكامل	الراعي النّميري	170
	بَكَرْتُ عَلَيْهِ ... بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	111، 113،114
	وَيَوماً شَهِدْنَاهُ... النِّهَالِ نَوَافِلُه	الطويل	رجل من بني عامر	68
	لِمِيَّةَ مُوحِشَاً ... كَأَنّهُ خِلَلُ	مجزوء الوافر	كثير عزة	94
	وَقَدْ غَدَوْتُ ... شَلْشَلٌ شَوِلُ	البسيط	الأعشى	113
	كَمَا خُطَّ ... أو يُزِيلُ	الوافر	أبو حيةالنميري	28
	إذا قُلْتُ ... رَيَّا المُخَلْخَلِ	الطويل	امرئ القيس	134،136
	عَتَوْا إذ ... البُغَاثَ الأجَادِلِ	الطويل	أحد الطائيين	30
	وَمَشْرَبٍ أَشْرَبُهُ ... وَلا وَبِيلِ	الرجز	أحيحة بن الجلاد	68
الميم	فَقُلْتُ إلَى ... الإنْسَ الطّعَامَا	الوافر	سميرالضبي	191
	لَمَّا رَأَتْ ... مَنْ لامَهَا	السريع	عمروبن قميئة	28
	إنِّي إذَا ... يَا اللَهُمّا	الرجز	مجهول القائل	47
	فاقطعْ لُبَانَةُ ... خُلَّةِ صَرَامُها	الكامل	لبيد بن ربيعة	227
	يُديرونَنِي عَنْ ... والعينِ سَالِمُ	الطويل	عبد الله بن عمر	81
	حَتَّى إِذَا أَلْقَتْ ... الثُّغُورِ ظَلَامُهَا	الكامل	لبيد بن ربيعة	161
	يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ ... قَبْلَ التَّقَدُّمِ	الطويل	شريح بن أوفى العبسي	151
	شَربتْ بماء ... حياض الديلمِ	الكامل	بن شداد	227
النون	إنَّ الثَّمَانِينَ ... إلَى تُرْجُمَانْ	السريع	عوف بن ملحم	103
	فَكَفَى بِنَا ... مُحَمَّدٍ إيَّانَا	الكامل	كعب بن مالك	55
	لأنتَ مُعْتادُ ... عَادَاكَ نِيرَانَا	البسيط	مجهول القائل	30
	نَجَّيتَ يَا رَبِّ ... اليَمِّ مَشْحُونَا	البسيط	مجهول القائل	88
	يَطُفْنَ بِحُوزِيٍّ ... القِسِيَّ الكَنَائِنِ	الطويل	الطرماح	30
	ما الذي ... أَطَاعَ يَسْتَوِيانِ	الخفيف	أحد الطائيين	82،85
	تَعَشَّ فَإِنْ ... ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ	الطويل	الفرزدق	101

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	لاهِ ابْنِ عَمِّكَ ... دَيَّانِي فَتَخْزُونِي	البسيط	ذو الأصبع العدواني	154
الواو	وَأَلْقَى بِكَفَّيْهِ ... وَمَا يَحْلُو	الطويل	مجهول القائل	161
الياء	عُمَيْرَةَ وَدِّعْ ... لِلْمَرءِ نَاهِيَا	الطويل	سحيم بن عبدالحسحاس	148
	فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُم ... وَأَسْتَدْرِجْ نَويَّا	الوافر	أبي دؤاد	108

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج – د
الملخص	هـ - و
الملخص باللغة الانجليزية	ز
المقدمة	1-4
التمهيد :	5-18
أولاً – ترجمة ابن عادل الحنبلي	**6-9**
ثانياً – التعريف بتفسير اللباب في علوم الكتاب	9-12
ثالثاً – ترجمة الزمخشري	12-15
رابعاً – الاعتراض	15-16
خامساً – موقف ابن عادل من المذهبين البصري والكوفي	16-17
سادساً – ألفاظ ابن عادل في الاعتراض على الزمخشري	17-18
الفصل الأول – مسائل الاعتراض في الأسماء	**19-95**
أولاً: الفصل بين المتضايفين	21-32
ثانياً: العطف على الضميرالمجرور	33-41
ثالثاً: استعاضة (أل) التعريف عن ياء المتكلم	42-47
رابعاً: إقحام لفظ الجلالة	48-51
خامساً: (مَنْ) بين الموصولة والنكرة الموصوفة	52-56
سادساً: الحمل على المعنى	57-64
سابعاً: نصب الضمير في قوله "فليصمه" على الظرفيه	65-70
ثامناً:اسم "ما زال" وخبرها اذا خفي الاعراب	71-76
تاسعاً: حذف الموصول وبقاء صلته	77- 85
عاشراً: مسوغات وقوع صاحب الحال النكرة	86 -91
الحادي عشر: مجيء الحال من المضاف إليه	92-95
الفصل الثاني – مسائل الاعتراض في الافعال	**96-133**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: الفصل بين ابعاض الصلة بأجنبي	98-102
ثانياً: الجزم في جواب الطلب	103-108
ثالثاً: تعدي الفعل غدا	109-113
رابعاً: الفعل "رأى"	114-119
خامساً: المعطوف على الصلة أو على ما هو من تمامها	120-125
سادساً: تعدي الفعل "استجاب"	126-128
سابعاً: كلمة "هاتِ" هل هي اسم أم فعل	129-133
الفصل الثالث – مسائل الاعتراض في الحروف	**134-185**
أولاً: زيادة "الباء" في خبر ما النافية	136-144
ثانياً: الحروف المقطعة بين الإعراب والبناء	145-152
ثالثاً: "مِن" البيانية	153-156
رابعاً: زيادة "الباء" في المفعول به	157-163
خامساً: "مِن" البدلية	164-167
سادساً: حذف "أن" التفسيرية	168-172
سابعاً: تقدم همزة الاستفهام	173-181
ثامناً: تعلق الجار والمجرور في البسملة	182-185
الخاتمة	186-187
المصادر والمراجع	188-205
فهرس الآيات	206-215
فهرس الأحاديث	216
فهرس الأشعار	217-220
فهرس المحتويات	221-223

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com